المدرسة الوطنية العليا
للعلوم السياسية

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

محاضرات في مقياس:
صنع السياسة العامة (في الجزائر)
مقدمة لطلاب: السنة الأولى ماستر

الأستاذة: د. نجوة بوزورين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
المكتبة
السيدة عروز نسيمة
مديرة المكتبة

مدير المدرسة
وهبي زكرياء

الموسم الجامعي: 2024/2023

برنامج مقياس: صنع السياسة العامة (في الجزائر)

- المحور الأول: صنع السياسة العامة(مدخل عام)

- مقدمة

1- أهمية دراسة السياسة العامة

2- ما معنى صنع السياسات العامة؟

3- آليات صنع السياسات العامة

4- اقتراب الدراسات العلمية للسياسات

5- صعوبات منهجية في دراسة صنع السياسات العامة

- خاتمة

- المحور الثاني: المداخل التفسيرية لصنع السياسات العامة

- المجموعة الأولى: السياسية

- مقدمة

1- الاقتراب المؤسسي

2- الاقتراب المؤسسي والحالة الجزائرية

3- تصاعد الحركة السلوكية في العلوم الاجتماعية

4- الاقتراب النظمي(النسقي)

5- الاقتراب النظمي في السياسة العامة الخارجية والداخلية

- خاتمة

- المحور الثالث: المداخل التفسيرية لصنع السياسات العامة

- المجموعة الثانية: الاقتصادية

- مقدمة

1- الطبقة

2- التحليل الطبقي للسياسات العامة

3- النخبة

4- النخبة والحالة العربية(الجزائرية)

5- الجماعة

6- الجماعة في العلوم الاجتماعية

7- نظرية الجماعة والحالة الجزائرية

8- نظرية الخيار العقلاني

9-العقلانية في العلوم السياسية

10- العقلانية في صنع القرار(السياسة العامة

11- العقلانية المحدودة(bounded rationality)

12- العقلانية السياسية

13- التراكمية في صنع السياسات

14-**نظرية الخيار العام وصنع السياسات العامة**

15-الشبكة(Policy networks)

16- نظرية تحالفات الدعم

17- تطبيقات و اقعية لشبكة وتحالفات الدعم

18- المؤسساتية الجديدة

- خاتمة

المحور الرابع: المداخل التفسيرية لصنع السياسات العامة

المجموعة الثالثة: الأفكار والخبرة

- مقدمة

1- مراكز الفكر كخزانات للأفكار

2- فكرة تدخل الدولة الليبرالية والصفقة الجديدة

3- الفكرة في كتابات السياسة العامة

4- الخبرة تاريخيا

5- الخبرة في فترة مابعد كوفيد 19

- خاتمة

المحور الخامس: صنع السياسات العامة في الجزائر : أي بيئة؟ وأي فواعل؟

- مقدمة

1- الاقتصاد الريعي لفهم صنع السياسة العامة في الجزائر

2- الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائروهيمنة السلطة التنفيذية

3- تأثيرالاقتصاد الريعي على الفواعل الرسمية في الجزائر

4- الفواعل غيرالرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر

5- تأثيرالاقتصاد الريعي على الفواعل الرسمية في الجزائر

- خاتمة

مراجع أساسية في موضوع صنع السياسة العامة في الجزائر

قائمة مراجع منتقاة للمراجعة وللبحث العلمي:

أولاً :مراجع أساسية في صنع وتحليل السياسات العامة

• Anderson, James E. (2015). Public Policymaking: An Introduction. 8th ed. Cengage Learning.

• Howlett, Michael; Ramesh, M.; Perl, Anthony. (2026). Studying Public Policy: Connecting Theory to Practice. 5th ed. Cambridge University Press. هذا المرجع حديث ويغطي المفاهيم، دورة السياسة العامة، صياغة السياسة، التنفيذ والتقييم، والحوكمة.

• Kingdon, John W. (1995). Agendas, Alternatives, and Public Policies. 2nd ed. HarperCollins/Longman.

• Weible, Christopher M.; Sabatier, Paul A. (eds.). (2018). Theories of the Policy Process. 4th ed. Westview Press.

• Stone, Deborah. (2002). Policy Paradox: The Art of Political Decision Making. Revised ed. W. W. Norton.

• Lindblom, Charles E. (1959). "The Science of Muddling Through." Public Administration Review, 19(2), 79–88.

• Easton, David. (1965). A Systems Analysis of Political Life. Wiley.

- Laurie Boussaguet, Sophie Jacquot, Pauline Ravinet, Dictionnaire des politiques publiques(Paris : SciencePo. Les presses), 2010.

ثانياً :مراجع مرتبطة بالمداخل التفسيرية والفاعلين

• Sabatier, Paul A. (ed.). (2007). Theories of the Policy Process. 2nd ed. Westview Press.

• Hall, Peter A. (1993). "Policy Paradigms, Social Learning, and the State: The Case of Economic Policymaking in Britain." Comparative Politics, 25(3), 275–296.

• March, James G.; Olsen, Johan P. (1989). Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics. Free Press.

• Olson, Mancur. (1965). The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups. Harvard University Press.

• Simon, Herbert A. (1957). Models of Man: Social and Rational. Wiley.

• Lindblom, Charles E.; Woodhouse, Edward J. (1993). The Policy-Making Process. 3rd ed. Prentice Hall.

ثالثاً :مراجع في تنفيذ وتقييم السياسات والأدلة

• Pressman, Jeffrey L.; Wildavsky, Aaron. (1984). Implementation. 3rd ed. University of California Press.

• Patton, Michael Quinn. (2008). Utilization-Focused Evaluation. 4th ed. SAGE.

• OECD. (2020). Building Capacity for Evidence-Informed Policy-Making: Lessons from Country Experiences. OECD Publishing.

• OECD. (2020). Mobilising Evidence for Good Governance: Taking Stock of Principles and Standards for Policy Design, Implementation and Evaluation. OECD Publishing.

رابعا: مراجع إلكترونية موثوقة للوصول والتحميل

• OECD — Building Capacity for Evidence-Informed Policy-Making (تقرير كامل قابل للقراءة/التحميل): https://doi.org/10.1787/86331250-en

• OECD — Mobilising Evidence for Good Governance (التقرير الكامل): https://doi.org/10.1787/3f6f736b-en

• جامعة الجزائر 3 – مستودع رقمي :بنية السلطة السياسية في الجزائر وأثرها على السياسات العامة، مع ملف PDF متاح من صفحة السجل: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/3881

• Kingdon — Agendas, Alternatives, and Public Policies، بيانات ببليوغرافية وإتاحة إلكترونية عبر Open Library: https://openlibrary.org/books/OL24924045M/Agendas_alternatives_and_public_policies

- أطاريح ومذكرات ماستر في السياسة العامة على المستودع الرقمي للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

المحور الأول:
صنع السياسات العامة: تقديم عام

- مقدمة
1- أهمية دراسة السياسة العامة
2- ما معنى صنع السياسات العامة؟
3- آليات صنع السياسات العامة
4- اقتراب دراسات العلمية للسياسات
5- صعوبات منهجية في دراسة صنع السياسات العامة
- خاتمة

مقدمة:

لا يمكن لأحد مهما كانت صفته العلمية، أو المهنية، أو منزلته في السلم الاجتماعي أن ينكر أهمية السياسات العامة. فهي موجودة، وحاضرة في جميع مناحي حياة المواطن. فحياة المواطن في المجتمعات الحديثة والمركبة (المعقدة أحيانا كثيرة) مشاكلها كلها سياسات عامة، فأكله، ولباسه، واستهلاكه، وتعليمه، وصحته، وأمنه، وهويته، وثقافته، وتفكيره، وأجرته، وتحركه كلها سياسات عامة. حتى سعادته أصبحت انشغالا حكوميا عند بعض الدول التي خصصت لها دائرة وزارية حملت هذه الغاية. يمكن أن نجازف قليلا بالحكم أن السياسات العامة - والتي هي مجمل القرارات التي تصنعها الحكومات- هي من تشكل حياة المواطن، والدول.

وهناك سياسات عامة تحضى بالقبول والاستحسان من قبل المواطن، وهناك من يسبب القلق، والألم، فتثير سخطه الذي يظهر في صور كثيرة تتباين من حيث السلمية والعنف. وهنا تكمن ضرورة التعرف على مضامين السياسة العامة: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ وما هي آثارها الآنية والمستقبلية؟

خاصة وأن هناك لغط كبير منتشر في أوساط الأكاديمين العرب، ومنهم الجزائريين الذين يختزلون السياسات العامة في القليل المترجم إلى العربية أو الفرنسية من المراجع الأنجلوأمريكية. مع أن السياسة العامة علم تمايزت موضوعاته، ومناهجه، وغاياته منذ سنوات الستينات من القرن العشرين.

من هذا اللغط نجد الخلط في توظيف عبارات: صنع السياسات العامة، تحليل السياسات، تقييم السياسات، البحث في السياسة العامة، ودراسة السياسة العامة.ويصل هذا الخلط إلى توظيفها للتعبير عن الشيء نفسه. مع أن معانيها مختلفة، فكل هذه العبارات هي تخصصات قائمة بذاتها، وقد حدث أن فتح نقاش أكاديمي في أي منها يستحق الشرعية المنهجية بأن يكون علما قائما بذاته.[1]

من خلال المحاور المبرمجة في هذا المقياس سنحاول أن نميز صنع السياسات العامة عن النشاطات العلمية الأخرى. وكذلك سنحاول أن نقدم كل المحاولات العلمية الأكاديمية لفهم عملية صنع السياسات العامة في العالم الغربي، مع فتح هامش كبير للتعرف على إذا ما كانت لهذه المحاولات التفسيرية القدرة على فهم، وتفسير الحالة الجزائرية من خلال أعمال منزلية يعدها الطلاب.

[1] Y vunna S. Lincoln, Egon E. Cuba, « research,, evaluation, and policy Analysis, heuristic for disciplined inquiry," Policy Studies Review, Arizona State university, vol.5, no. 5, February 1986, 551.

1- أهمية دراسة صنع السياسات العامة:

لخص الباحثون في السياسة العامة أهمية دراستها في النقاط الآتية:

1- أكاديميا : بتطوير المعارف الخاصة بالسلوك السياسي والحوكمة[2]. بتقديم إجابات للأسئلة المتعلقة بعلاقة طبيعة الحكم بصنع السياسات، وكذلك دواعي اهتمام الحكومات بمشاكل دون أخرى.

2- سياسيا: كثير من المواطنين من يبحثون عن الحصول على الدعم الجماهيري، وذلك باستخدام معارف السياسة العامة لإعداد سياسات عامة جيدة، والتي تحقق أهدافا صائبة، وهي في واقع الحال تحقق غاياتهم. الأكيد منه أن هؤلاء لديهم توجهات سياسية مختلفة/ فمنهم الليبراليون، والمحافظون، والاشتراكيون تجعلهم في اختلاف مستمر حول ما هو "جيد"، أو "عادل".

3- مهنيا: يقدم هذا المجال فرصا للعمل كمحلل للسياسات متمرس في أدوات التحليل الكمي(الرياضي، والاقتصادي). وهذه الخاصية التطبيقية ستقدم بدائلا أكثر فعالية لمشاكل السياسات العامة. إضافة إلى أنه سيقدم تحليلات تقييمية قيمية على اعتبار أن التقييم مستوى من مستويات دراسة السياسة العامة.

2- ما معنى صنع السياسات؟[3]

للتعرف على المعنى الدقيق لصنع السياسات لابد من تعريف نشاطات علمية أكاديمية أخرى تتقاطع معها كتحليل السياسات(policy analysis)، وتقييم السياسات(policy evaluation)، والبحث في السياسة(Policy research)، ودراسة السياسة(Policy study).

**** تحليل السياسات:**

> … Policy analysis is an applied subfield whose contents cannot be determined by disciplinary boundaries but by whatever appears appropriate to the circumstances of the time and the nature of the problem..."[4]

---

[2] *… will enhance our knowledge of political behavior and governance, as well as of public policy per se.* James E. Anderson, **Public Policymaking : An Introduction**(Boston: Houghton Mifflin Company), 2003, 1.

[3] Charles O jones, **An introduction to the study of public policy**(California: Berkerly Library), 1970.

[4] Peter Knoepfel and others, **Public policy analysis**.(The UK:Policy Press, university of Bristol), 2007, p. 03.

يعد اقتراب "policy sciences" الحل الذي قدم لمشكل العامة الذي طرحه جون ديوي في 1926 [5]، والذي حمل معنى الوسيلة من خلال مميزاته الثلاث: المشكل، والعبر التخصصية، والقيم.[6] ثم ليتطور وفق معادلة العرض – والطلب (supply and demand) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يعرف بتحليل السياسات العامة. تحليل السياسات العامة في ابسط مدلولاته هو البحث في الحلول والبدائل المختلفة من خلال توظيف أدوات منهجية عبر تخصصية كمية بامتياز. [7] فهو توصيفي(prescreptive).[8]

**** تقييم السياسات:**

1.التقييم والسياسة(politics)؟

افتراضيا، يعد التقييم أداة ضرورية للتغذية العكسية وعليه التحسين. وفي الواقع السياسي، التقييم لا يعدو يكون من الطقوس الفارغة أو مجرد لعبة إلقاء اللوم التي تعيق بدل تنمية سبل البحث عن حوكمة أفضل.[9]

إن الجدال السياسي والنشاط البيروقراطي حول طبيعة المشاكل محل النقاش لا ينتهي بمجرد ترجيح الكفة لقرار سياسي ما لصالح خيار ما. ولا حتى في شأن الغموض واللامؤكد والمخاطر المصاحبة لقضايا السياسة(البرنامج). مرحلة التقييم تؤطرها قوانين، ودورات مراقبة، وميزانية، وتخطيط، وغيرها. كما يمكن أن تحددها عمليات سياسية كاستبدال مسؤولين، وتنظيم انتخابات، أو الأمر بإجراء دعاوي التحقيق، وغيرها.

تعتبر مكونات السياسة من قيم، وقوة الخط الفاصل بين كيفيات التقييم لذا يبرز تقليدين أساسيين تتحكم فيهما هذه المكونات السياسية:[10]

**** التقليد العقلاني:** الذي يركز على الحياد القيمي، وتحري الموضوعية في التقييم بعيدا عن ضغوطات السياسة، أي يسعى إلى إنتاج معرفة غير سياسية؛

---

[5] "*But the power of physical facts to coerce belief does not reside in the bare phenomena. It proceeds from method, from the technique of research and calculation.*"John Dewey, **The Public And Its Problems.**(the USA: Henry Holi and Company), 1927, p.03

[6] Peter Deleon, Christine R. Martell, **The Policy Sciences: Past, Present, and Future**, Sage Reference - Handbook of Public Policy

[7] **Public Policy Analysis Handbook**, p.p. 40- 45.

[8] R.A.W. Rhodes, **Public Administration And Policy Analysis: Recent Development in Britain And America**(Farnborough: Saxon House, Teak field LTD), 1979, p. 122.

[9]Boven and others, **The politics of policy evaluation**, 320.

[10] Mark Boven and others, « **The politics of policy evaluation** », in *Handbook of Public Policy Analysis*, 325- 326.

** **التقليد الحجاجي**: وهو الذي يرى في تقسيم السياسة(البرنامج) كإسهام للنقاش الدائر بين مختلف المصالح المتضاربة، وعليه يدرج موضوع السياسة(politics) في التقييم البعدي للسياسة(policy). وممن قادوا هذا التيار رواد ما بعد الوضعية(post- positivists) الذين يعتقدون المجتمع عالما منظما من المعاني، بدل مجموعة بسيطة من الأشياء الفيزيائية القابلة للقياس.أي أن الأشياء ذاتها ليست فقط هي القابلة للقياس بل تفسير تلك الأشياء من قبل العلماء.

أنه نظام المعاني الذي يحدد الأسئلة التي يختارها العالم الاجتماعي أن يطرحها حول المجتمع بدون ذكر الوسائل التي يختارها لبلوغ تلك الأسئلة. إن الحقيقة(مفرد حقائق) تعتمد على مجموعة من الاعتقادات التي تمنح معنى للواقع المعيش. وهذه الاعتقادات متأثرة بالسياسة والقوة.

2. التقييم ودورة السياسة(policy cycle)؟

يعد التَّقييم من المراحل المهمَّة في مسار صنع السَياسات العامة، بل مرحلة تُرافق كل المراحل بحيث تعتبر "قطيعة" في الأدبيات الأمريكية تعقب مراحل اتخاذ القرار، والفعل، والمتابعة، والدراسة. وبالتالي تقييم أية سياسة عامة يطال كل مراحل الصنع من إعداد، وتنفيذ، وتقييم، وتقويم بحيث يتم تقييم الوسائل، والأهداف، والنَّتائج، والآثار.

ويعرف التَّقييم بأنَّه أداة لتسيير السَياسات العموميَّة، ولكن هذا لا يعني أنَّه شُغل الإدارة بمختلف مستوياتها لوحدها، بل هو في الواقع مسألة جميع الفواعل رسمية كانت أو غير رسمية أي أنها تمس جوانب غير مرئية في مرحلة التنفيذ أين تقودها شبكات بيروقراطية وحتى غير حكومية. وأهداف التَّقييم كثيرة، أشهرها الوقوف عند نجاح أو فشل السَياسات. بالإضافة إلى أنَّه يساهم في إنهاء السياسة(policy termination).

مما يشاع خطأ عن التَّقييم أنَّه عملية بعديَّة*(Posteriori)* غير أن أدبيات للتَّقييم تفضي إلى أنَّه عمليَّة قبلية تسبق التجربة *(priori)*، وتلازمها حتى النَهاية، وذلك باستعمال معايير، وطرائق معينة تختلف بحسب طبيعة السياسة بصدد التقييم، لعل أشهرها جلسات الاستماع، والتقارير.

3. التقييم والأداء(performance)؟

نشأ التقييم في أحضان المدرسة الويبرية والنموذج البيروقراطي أي أنه يحدث داخل الوحدة الإدارية(البيروقراطية). غير انه تطور مع ظهور المانجمات العمومية الحديثة القائمة على تصورات المتابعة، والمراقبة المستندة إلى معايير الأداء. والأداء لا يعني النَّتائج وحسب، بل يعني:" *الحصول على نتائج بكفاءات مناسبة*." [11] وفي التَّطبيق، يتكوَّن هذا المصطلح من المؤشَرات التَّالية:[12]

---

[11] *« Obtenir des résultats avec les compétences appropriées ».*

-Rochet, ***Politiques Publiques de la Stratégie aux Résultats,*** 85.

1- الملائمة: وهي توافق الأهداف مع الوسائل.
2- الكفاية: وهي توافق الوسائل مع النَّتائج.
3-الفعاليَّة: اتَساق الأهداف مع النَّتائج.

4- موجات تطور التقييم

مر التقييم بمراحل تطور فيها وفق نمط الدولة السائد في تلك الفترة كما يلي:[13]

** **الموجة الأولى**: تمتد من 1960- 1970 في هذا المجال الزمني كان نمط دولة- الرفاه هو السائد بتصور تطوير قدرة الدولة على صنع السياسات الاستباقية وذلك بتحديث هياكلها السياسية والإدارية من خلال وسائل التخطيط، والمعلومة، والقدرات التقييمية.

ظهر التقييم في الولايات المتحدة الأمريكية على اثر تدشين البرامج الاجتماعية الفيدرالية نحو: برنامج الحرب ضد الفقر في منتصف الستينات تحت رعاية إدارة الرئيس جونسن. أي انتهاج التقييم الروتيني للتشريعات وإصلاحها إلى أن أصبح صناعة نامية بهدف أساسي، وهو تحسين نتائج السياسة(البرنامج)، وتعظيم فعالية المخرجات.

الموجة الثانية: لم يدم طويلا عمر الدولة الراعية المتدخلة خاصة بعد نكسة البترول 1973، وما انجر عنها من تداعي للاقتصاد العالمي، وسوء حال الميزانية الوطنية. وهو ما أدى إلى ضرورة اعتماد إصلاح التكاليف لمختلف السياسات. هنا ظهرت الدعوة إلى تقليص النفقات لمختلف السياسات والبرامج. في هذه المرحلة كان التقييم مرتكزا أساسا على كفاية النفقات(cost- efficiency) في مختلف السياسات والبرامج.

** **الموجة الثالثة:** تمتد من عام 1990 أين غزى المانجمات خطابات التحديث العالمية. وكذا تزامنه مع إصلاح القطاع العمومي في كثير من الدول وذلك بانتهاج التقييم الداخلي، واعتماد مؤشرات قائمة على المراقبة، ومحاسبة تكلفة الانجاز، وغيرها.

انتشر التقييم أكثر خاصة بظهور التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي كالاتحاد الأوربي وضرورة اعتماد تقارير تقييمية دورية. ليصبح للتقييم "دورة حياة" تمتد إلى مرحلة ما قبل إعداد السياسة أو البرنامج إلى غاية نهايته. لتبقى الولايات المتحدة المتبني الأكبر "لثقافة التقييم"، تشاطرها كل من السويد، والأراضي المنخفضة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، والدانمارك، وفيلندا في القارة الأوربية.

---

[12] Mark Boven and others, « **The politics of policy evaluation** », in *Handbook of Public Policy Analysis.*

[13] Ibid., 86.

**** التقييم والقياس :من الحكم على السياسة إلى التعلم منها**

التقييم ليس مجرد إعلان نجاح أو فشل، بل عملية منظمة لجمع الأدلة وتحليلها من أجل معرفة مدى ملاءمة السياسة وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها وآثارها .ومن المفيد التمييز بين تقييم سابق للتنفيذ، وتقييم أثناء التنفيذ، وتقييم لاحق .كما يجب الفصل بين المخرجات التي تنتجها الإدارة مباشرة، والنتائج التي تظهر لدى الفئة المستهدفة، والآثار الأوسع التي قد تظهر بعد فترة أطول.

يمكن أن يكون التقييم كميا عندما تتوافر مؤشرات وبيانات مناسبة، ويمكن أن يكون كيفيا عندما تكون الظاهرة مرتبطة بالتجارب والمعاني والسلوكيات التي يصعب اختزالها في أرقام .كما يمكن الجمع بين المنهجين . وفي كل الحالات، ينبغي تحديد معيار المقارنة : هل نقارن بالهدف الأصلي؟ بالوضع قبل السياسة؟ بمنطقة أو مجموعة لم تستفد من التدخل؟ أم بمسار زمني سابق؟ إن غياب معيار واضح يجعل الاستنتاجات التقويمية ضعيفة.

ومن المهم أيضا إدراج التقييم في دورة التعلم الحكومي .فالتقييم الجيد لا يقتصر على المحاسبة، بل يحدد ما الذي ينبغي استمراره، وما الذي ينبغي تعديله، وما الموارد التي تحتاج إلى إعادة توزيع .ولذلك يمكن ربط ما ورد في المطبوعة عن الأداء بمفهوم التعلم المؤسسي :المؤسسة التي تجمع المعلومات ولا تستخدمها في تعديل سياساتها لا تستفيد من التقييم إلا جزئيا.

***** البحث في السياسة العامة(public policy research)، ودراسة السياسة العامة(public policy study):**تجرى الأبحاث لغاية حل مشكل ما بغض النظر عن الوسيلة كما يفعل التحليل، أو إصدار الأحكام القيمية كما يفعل التقييم. لتبقى الصفة الوصفية هي المميزة لهذه الأنشطة الفكرية الأكاديمية (descriptive).

**** صنع السياسات العامة**

إذا كان التقييم يهدف إلى تأسيس قيم، وتحليل السياسات توصيفي يسعى إلى إيجاد البدائل من خلال الوسيلة how to do it methods، فان صنع السياسات هو نشاط وصفي (descriptive)[14].جدير بالذكر بأنها وراثيا عملية سياسية يتخللها الصراع، والنزاع بين مختلف فاعليها الرسمين، والخواص والذين يمتلكون مصالحا، وقيما، ورغبات متضاربة حول قضايا السياسة.

[14] Rhodes, **Public Administration and Policy Analysis, 122.**

- معنى السياسة العامة

لقد عرف تعريف السياسة العامة تباينا كبيرا من حيث توجهات المفكرين الفكرية، والعقائدية، والسياسية. فهناك من قدم تعاريف دقيقة محصورة في متغيرات محددة، وهناك من راح إلى أبعد من ذلك ورأى في السياسة العامة كل " ما تنوي أن تفعله، ولا تفعله الحكومة"[15] وهو طرح الباحث" توماس داي" الذي يعد من بين مؤسسي هذا العلم.

وهنا إقرار بأن الحكومة هي التي تتحكم في حياة المواطن من خلال *التقرير في أي الأهداف المجتمعية التي ستحققها، والطريقة التي ستحققها بها".*[16]

في حين يرى جيمس اندرسون أن السياسة العامة هي" *مسار فعل مستقر نسبيا، وهادف يتبعه فاعل أو مجموعة من الفواعل للتعامل مع مشكل أو انشغال ما*".[17] من خلال هذا التعريف نفهم أن السياسة العامة تحددها متغيرات أساسية ، وهي: الفعل(واللافعل)، الهدف، الفاعل(الفواعل)، والمشكل. كما يضيف متغيرات أخرى لتكتمل بذلك صورة السياسة العامة الإجمالية، وهي السلطوية، وقوة القهر، والاستجابة للطلبات من خلال مخرجات معينة. [18] جدير بالإشارة إلى أن ما يميز كل هذه المتغيرات أنها نسبية، وتعرف/ عرفت خروقات مع العلم أنها متغيرات تواجدها لا يضمن فعالية مختلف السياسات.

[19] السياسة العامة والبرنامج والمشروع والقرار الإداري

يستعمل في دراسة السياسات العامة عدد من المفاهيم المتقاربة التي ينبغي التمييز بينها حتى لا تختلط مستويات التحليل. فالسياسة العامة تشير إلى توجه عام ومجموعة مترابطة من الاختيارات والتدابير التي تتبناها السلطات العمومية لمعالجة مشكلة أو تحقيق غاية جماعية، بينما يمثل البرنامج

---

[15] *« anything a government chooses to do or not to do."* Thomas Dye, **Understanding Public Policy** (New Jersy,Prentice- Hall: Englewood Cliff), 1972, 2.

[16] *...governments decide both which societal goals to pursue and how to (best) pursue them."* Shaun Young, **Evidence- Based Policy-Making in Canada**(Don Mills: Oxford University Press), 2013, 1.

[17] Anderson, **Public Policymaking**, 2.

- Wong Wilson, ***Comparative Public Policy***(China: the Chinese University of Hong Kong), 2016, 2.

[18] Ibid., 2-4.

[19] مثنى فائق المرعي، فرح ضياء المبارك، **السياسات العامة والحكومات المحلية**(العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة)

خليل حسين، **السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة**، htt://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_04.html

عادة حزمة منظمة من التدخلات، ويكون المشروع أكثر تحديداً من حيث المدة والموارد والنتائج المنتظرة . أما القرار الإداري فقد يكون أداة ضمن سياسة أوسع ولا يساوي السياسة كلها.

يساعد هذا التمييز على فهم أن السياسة العامة لا تختزل في نص قانوني أو قرار واحد .فقد تتكون السياسة من تشريع، ومراسيم تنظيمية، وميزانية، وأجهزة تنفيذ، وحملات إعلامية، وآليات متابعة وتقييم .ومن ثم فإن تحليلها يقتضي تتبع العلاقة بين هذه العناصر ومعرفة الجهة التي تملك سلطة القرار والجهات التي تتولى التنفيذ والجهات التي تتأثر بالنتائج.

وفي الحالة الجزائرية، يكتسب هذا التمييز أهمية خاصة عند دراسة سياسات التعليم أو الصحة أو التشغيل أو السكن أو الدعم، لأن السياسة الواحدة قد تمتد عبر قطاعات ومؤسسات متعددة، وقد تتغير أدواتها دون أن يتغير الهدف العام .لذلك ينبغي للطالب أن يحدد منذ البداية :ما المشكلة؟ ما السياسة المقصودة؟ ما أدواتها؟ ومن المسؤول عن تنفيذها ومتابعتها؟

- أنواع السياسة العامة

تباينت تصنيفات السياسات العامة، وتعددت بحسب الجهات التي تقرها، وبحسب القضايا التي يتم تناولها نتيجة لدرجة تركيب(complex) المجتمعات الحديثة. ولذلك الخروج بتصنيف واحد هو مأمورية شبه مستحيلة حاول بعض الباحثين منهم James Anderson و Theodore Lowiاقتراح بعض التصنيفات انطلاقا من محددات معينة(القيم كما سماها Lasswell في كتابه: Who gets what ?When ?and How ?).

من الباحثين الذين حاولوا تقديم كتابات متخصصة في السياسات العامة نجد Theodore Lowi حيث قسم السياسات العامة إلى أنواع في 1969 إلى ما يلي:[20]

- **التوزيعية**: وتتمثل في تقديم خدمات ومنافع مباشرة لجماعات معينة كإنشاء الطرق السريعة، وبناء المطارات، والحدائق، وغيرها؛

- **التنظيمية**: وتتمثل في تحديد الأسعار، والتحكم في الأسواق، وقوانين الحماية الاجتماعية، وغيرها.

- **إعادة التوزيع:** تقديم خدمات من خلال الضرائب(الصحة، والتعليم)، وغيرها.

لعل هذا التقسيم المقدم من قبل [21] Lowi كان من باب إيجاد صيغ لإجابات لإمكانية تأثير Policy على politics إلى درجة التشكيل. حيث وصل إلى أن السياسات التوزيعية أثرت في تشكيل قوة القهر، وكذلك

[20] Theodore J. Lowi, **Arenas of Power**(London: Paradigm Publishers), 2009, 352.

[21] Arlond J. Heidenheimer, **comparative public policy at the crossroads**(The USA: Washington University),456

تشكيل البيروقراطية، حيث أن كل نوع من هذه السياسات يتطلب ويخلق في الأخير وكالات ومكاتب متخصصة. ويضيف أن كل نوع من هذه الأنواع يفرض مطالبا معينة.

كما يضيف جيمس أندرسون تصنيفات أخرى:[22]

- **سياسات حقيقية مادية(substentive)**: وهي التي ستقام فعلا مثلا: بناء الطرق السريعة، منع شرب الخمر، وغيرها.

-**سياسات إجرائية(procedural):** وهي التي تخص كيفية القيام بشيء ما، ومن سيقوم بها، ومن أمثلة ذلك: قانون الإجراء الفدرالي الإداري في 1946 (Federal Administrative Procedure Act).

كما قدم تصنيفا آخر :

- **السياسات المادية**: وهي السياسات التي تزود المواطن بالموارد الحسية، كسياسة الأجور.

- **السياسات الرمزية:** وهي التي لديها اثر مادي محسوس قليل على الناس، والتي تدعو الناس إلى تثمين القيم كالسلم، والوطنية، والعدالة الاجتماعية، كسياسة منع الدوس عل العلم الأمريكي.

إلى جانب تصنيف اقره تعدد فواعل السياسة العامة، وظهور القطاع الخاص، وهو:

- **سياسات السلع العامة(collective goods):** وهي السياسات التي يشترك في الانتفاع بها جميع المواطنين، وليست حكرا على مواطن دون الآخر،كالأمن الوطني، الهواء النقي، النقل، وغيرها.

- **سياسات السلع الخاصة(private goods):** وهي السياسات التي يكون المستفيد منها أشخاصا معيين بعد دفع تكلفة تلك الخدمة التي عادة ما يقدمها القطاع الخاص.

ويبقى هذا التصنيف محل جدال انطلاقا من الجدلية الأصلية لهدف السياسة العامة في تحقيق المصلحة العامة.

- **القضية في السياسة العامة:** تعتبر أدبيات السياسة العامة القضية كل ما يثار حول مشكل ما، أي انه بإمكان مشكل ما أن يثير عدة قضايا من خلال حلقات النقاش، وهنا تبرز أهمية فضاءات النقاش، والفورمز، ووسائل الاعلام التقليدية والحديثة.

- **الفواعل في السياسة العامة:** تشكل الفواعل الإجابة على سؤال لاسويل الشهير من؟ وتكاد تجمع الكتابات بخصوص فواعل السياسات العامة أنها تنقسم إلى نوعين:[23]

1- فواعل رسمية: وهي المخولة دستوريا لأن تكون سلطة من سلطات الدولة. وهنا نقصد السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ينبغي الإشارة إلى أن ميزان القوة بين هذه السلطات يتباين من دولة إلى أخرى، وهذا حسب طبيعة نظام الحكم. وفي هذا الصنف تظهر فئتين :

- **الفئة الأساسية:** وهم من يحوزون علة سلطات دستورية مباشرة للتصرف

---

[22] Anderson, **Public Policymaking**, 5.

[23] جيمس أندرسون(ترجمة عامر الكبيسي)، **صنع السياسة العامة**(دبي: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة)، 55-62.

- **الفئة المساعدة:** وهي التي تنتظر إيعازا من الفئة الأولى.

وكثيرا ما لا يكون التمييز بين هاتين الفئتين واضحا في المجتمعات التي تفتقر إلى دساتير مقرة، أو تكون فيها الدساتير لاتحترم[24].

2- **فواعل غير رسمية:** وتضم مختلف جماعات الضغط، والأحزاب السياسية، والرأي العام، والفرد(المواطن).

- **بيئة السياسة العامة:** تصنع السياسات العامة في بيئة تؤثر فيها ، وتتأثر بها. ومفهوم البيئة هنا يتسع ليشمل الخصائص الجغرافية، والمناخية، وحجم ونوع الموارد الطبيعية، والمتغيرات المتعلقة بعدد وتركيبة السكان، وثقافتهم، وما يرتبط بها من نظم فرعية اجتماعية، واقتصادية.[25]

_ **أجندة السياسة العامة:** من بين الأسئلة التمهيدية لفهم أجندة السياسة العامة هما السؤالين: من يصنع هذه الاجندة؟ وأي اجندة؟ من يصنع الأجندة؟ جزء كبير من هذا السؤال يجيب عليه عنصر الفواعل وتأثيرها ؟

أي أجندة؟

4- آليات صنع قرارات السياسات العامة:

صنع السياسات يتعدى مجرد كونه عملية فكرية، وإطار أكاديمي وحسب، بل هي عملية تفاعلية للجماعات الرسمية والقاعدة الشعبية في البيئة المحيطة بها، وقد تم إحصاء مجموعة من الآليات لصنع قرارات السياسة العامة، وهي كالأتي:[26]

- **المساومة:** وهي من الأنماط الشائعة خاصة في النظام السياسي الأمريكي. وهي قائمة أساسا على التفاوض على الحل الجزئي وليس المثالي، انطلاقا من رغبة الطرفين في تقديم شيء واخذ شيء بالمقابل. يسود هذا النمط في الأنظمة السياسية القائمة على الجماعة(الأنظمة الفيدرالية مثلا) أين تفرض الاعتمادية والترابط بين هذه الجماعات أن تساوم ، وأن تفاوض بعضها البعض. وتكون المساومات صريحة علنية، كما يمكن أن تكون ضمنية.

- **الأمر أو الفرض:** يتم الفرض ضمن التنظيم الواحد وفي إطار السلم الوظيفي انطلاقا من الرئيس نزولا إلى المرؤوسين، وذلك بتوظيف الثواب والعقاب. وينتشر هذا النمط في الأنظمة العسكرية خاصة.

---

[24] أندرسون، **صنع السياسات العامة** ، 55.

[25] المرجع نفسه،45-46

[26] المرجع نفسه ، 107-111.

- **الإقناع أو التعاون:** وهو محاولة كسب موافقة الآخر دون تعديل للرأي، وجعل الآخر يقبل الطرح. وكثيرا ما نجد هذا النمط في الأحزاب، والدعوة إلى كسب التأييد. كما يمكن أن يظهر هذا النمط في البرلمانات أثناء عرض مخططات عمل الحكومات مثلا.
- **الاحتجاجات:** وهو نمط سلمي – عنيف انتشر في الوطن العربي خاصة بعد ثورات الربيع العربي في 2011. وعادة ما يلجأ المواطنون(الأفراد) إلى الضغط بها للعدول عن قرارات معينة.

- **تصميم السياسة العامة:**[27] من أجل الحصول على تغذية راجعة معينة لابد من تصميم للسياسة قبل إحالتها للتنفيذ. يتضمن التصميم نوعين من القرارات. يتناول القرار الأول محتوى السياسة من حيث الأهداف والوسائل. أما القرار الثاني فيشمل إجراءات السياسة من حيث مستوى الحكومة والوكالات المسؤولة على التنفيذ. وفي هذا القرار يتم فسح المجال للوكالات والإدارات المحلية، ومنه اللامركزية في التنفيذ.
- **تنفيذ السياسة العامة:** تعرفه الأدبيات بأنه تجسيد السياسة في ارض الواقع من قبل الأجهزة الإدارية، وقدرتها على تغيير السلوك المجتمعي للجماعات المستهدفة ينقسم التنفيذ إلى مركزي، ولامركزي. وهو الأمر الذي سيكون له آثارا لاحقة على التصميم من خلال التغذية الراجعة. كثيرا مايتم ربط نجاح أي سياسة بالتنفيذ، وتضيف أدبيات تصميم السياسة أن فشل بعض السياسات يرجع إلى الإخفاق في ربط النظريات وبالمخرجات المرغوبة. في هذه الحالة التنفيذ السيئ ليس سببا في تلك الآثار غير المرغوب فيها. يتضمن التنفيذ أربعة أبعاد: تعريف هيكلة التنفيذ(أي يكون أفقيا وذلك في حالات السياسات القطاعية المتشابكة التي تستدعي التنسيق بين مختلف القطاعات، وعموديا وذلك من خلال ضرورة التعامل مع القطاع الخاص. كما تتضمن توفير الموارد وتخصيصها) ، وكالات صناعة القرار(وهنا يتم تحويل القرارات النظرية إلى قرارات قابلة للتنفيذ وذلك بالسماح بالتدخل المانجيري) ، وسلوك جماعة مستهدفة ونتائج السياسة(وهنا النتائج تكون إما محققة للنوايا أو عكس ذلك).

5- دورة السياسة العامة :من ظهور المشكلة إلى التغذية الراجعة

يحتاج الطالب، بعد التعرف على معنى السياسة العامة وفواعلها، إلى إطار يجمع المراحل المتفرقة في صورة عملية متكاملة .ومن أكثر الأطر استعمالا فكرة دورة السياسة العامة. وهي ليست وصفا [28]،

---

[27] Jale Tosan, Oliver Treib, ***linking policy design and implementation styles***. January 2018, ttps://www.researchgate.net/publication/325060241, p.2.

[28] Paul Sabatier, **Toward Better Theories of Policy Process,** http://links.jstor.org/sici?sici=1049-0965%28199106%2924%3A2%3C147%3ATBTOTP%3E2.0.CO%3B2-F

حرفيا لما يحدث دائما في الواقع، وإنما أداة تحليلية تساعد على ترتيب الأسئلة .تبدأ العملية عادة بظهور مشكلة أو حالة يعتقد فاعل أو جماعة أنها تستوجب تدخلا عاما، ثم تنتقل إلى مرحلة تعريف المشكلة وإدراجها في الأجندة، ثم صياغة البدائل وتصميم السياسة، فاعتماد القرار، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم، وأخيرا التغذية الراجعة التي قد تؤدي إلى تعديل السياسة أو توسيعها أو تقليصها أو إنهائها. [29]

أهمية الدورة تكمن في أنها تمنع اختزال السياسة العامة في لحظة التصويت أو صدور القانون . فالقرار الرسمي لا يمثل إلا حلقة من حلقات عملية أطول .وقد توجد سياسة مكتملة من الناحية القانونية لكنها لا تحقق أهدافها بسبب تصميم غير مناسب أو موارد غير كافية أو ضعف التنسيق بين أجهزة التنفيذ .كما يمكن أن ينجح التنفيذ في تحقيق مخرجات إدارية دون أن تتحقق النتائج الاجتماعية المقصودة .لذلك ينبغي التمييز بين المدخلات، والمخرجات، والنتائج، والآثار، وربط كل مستوى بسؤال تقويمي مناسب.

وتفيد دورة السياسة كذلك في فهم التغذية الراجعة التيستعرضها لاحقا المطبوعةضمن الاقتراب النظمي .فالنتيجة التي تنتج عن سياسة ما تصبح معلومة جديدة لدى صانع القرار، وقد تتحول إلى مطالب جديدة أو دعم أو احتجاج .ومن ثم لا ينبغي النظر إلى الدورة باعتبارها خطا مستقيما مغلقا، بل باعتبارها مسارا دائريا ومتداخلا تتكرر فيه المراحل، وقد تحدث عدة مراحل في الوقت نفسه.

وهنا ينبغي التمييز بين مدخلين جوهريين في بحوث السياسة العامة وهما دورة السياسة ومقاربة المشكلات الاجتماعية. بحيث تهتم دورة السياسة بالقرارات الحكومية والتي تأتي من فوق الى تحت عبر المرور بالمراحل السابقة الذكر، في حين أن مقاربة المشكلات الاجتماعية تتجه عكسيا من تحت الى أعلى وفق ثالوث يعرف بالمظلومية، يبدأ بالتسمية، ثم الملامة، ثم المطالبة. وهذين المخلين يعبران ان مدرستين مختلفتين في السياسة العامة الأولى وهي الامريكية، والثانية هي الاوربية. [30]

تعريف المشكلة العامة وبناء الأجندة:

من أكثر العناصر التي تحتاج إلى توسيع في دراسة صنع السياسة العامة التمييز بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة العامة . [31]فقد توجد ظاهرة اجتماعية واسعة دون أن تصبح موضوعا لتدخل حكومي .وتتحول الظاهرة إلى مشكلة عامة عندما تنجح فواعل معينة في تعريفها بوصفها وضعا غير

[29] Sophie Jacquot, **Approche Sequentielle,** dictionnaire des politiques publiques.

[30] دينا الخواجة، **محاضرات في السياسة العامة**، مبادرة الإصلاح العربي، دورة اوت 2025.

[31] المرجع نفسه.

Robert Binford, David Snow, **Framing Processes and Social Movements.**

مرغوب فيه، وتقديم أدلة أو سرديات تجعل التدخل العام يبدو ضروريا وممكنا .لذلك فإن تعريف المشكلة ليس مرحلة تقنية محايدة، بل هو جزء من الصراع حول المعنى والأولوية.[32]

توجد عادة أجندة واسعة تضم مختلف القضايا التي يتحدث عنها المجتمع، وأجندة حكومية أو مؤسساتية تتضمن القضايا التي أصبحت محل اهتمام فعلي لدى صناع القرار .وقد تنتقل قضية من الأولى إلى الثانية نتيجة تغير مؤشرات اجتماعية أو اقتصادية، أو ظهور أزمة، أو نشاط جماعات منظمة، أو تغير في الخطاب الإعلامي، أو وصول فاعلين جدد إلى مراكز القرار .وهنا يصبح السؤال :من يملك القدرة على رفع قضية إلى مستوى الأولوية؟ ومن يملك القدرة على إبقائها خارج الأجندة؟

يمكن للطالب تحليل بناء الأجندة من خلال مصفوفة بسيطة :تحديد المشكلة، الفاعلون الذين عرفوها، المؤشرات المستخدمة لإثبات وجودها، الحلول التي تم استبعادها، القنوات التي نقلت القضية إلى صانع القرار، ثم القرار الذي جعلها سياسة عامة. [33]

ويستحسن في الحالة الجزائرية عدم الاكتفاء بالنصوص الرسمية، بل الجمع بين الوثائق الحكومية، والتصريحات، والبرامج، وتقارير المؤسسات، وأعمال البرلمان، وتغطية الإعلام، ومواقف التنظيمات المهنية والمجتمع المدني، مع الحذر من مساواة كل المصادر في القوة التفسيرية.

[32] Erik Neveu, **l'analyse des problèmes publics : un champ d'étude au cœur des enjeux présents,** reseaux CANOPE.

[33] Philippe Guaraud, **Agenda/Emergence**, dictionnaire des politiques publiques.

تصميم السياسة العامة وأدوات التدخل : [34]

تصميم السياسة العامة هو الجسر بين تشخيص المشكلة واختيار التدخل العمومي. ويتعلق التصميم بتحديد الأهداف، والجماعات المستهدفة، والوسائل، والموارد، والجهة المنفذة، ومستوى الحكومة الذي سيتحمل المسؤولية، وآليات المتابعة. ومن هنا فإن السياسة لا ينبغي أن تدرس فقط باعتبارها قرارا، بل باعتبارها حزمة من الاختيارات المتناسقة. وكلما زاد تعقيد المشكلة، زادت الحاجة إلى تنسيق أدوات متعددة بدل الاعتماد على أداة واحدة.

يمكن تصنيف أدوات السياسة العامة إلى أدوات تنظيمية تقوم على القواعد والمعايير، وأدوات اقتصادية تقوم على الضرائب والدعم والحوافز، وأدوات معلوماتية تقوم على التوعية والإفصاح ونشر المعلومات، وأدوات مؤسساتية تتعلق بإنشاء الهيئات وتوزيع الاختصاصات، وأدوات خدمية مباشرة تقدم فيها الدولة سلعا أو خدمات. ولا يعني اختيار الأداة أن نتائجها مضمونة؛ فالفعالية تتوقف على طريقة تصميمها، وعلى سلوك الفواعل المستهدفة، وعلى قدرة الإدارة على التنفيذ والرقابة. وقد دعا هاولت الى ضرورة الدمج بين هذه الأدوات. [35]

ولتحليل تصميم سياسة ما يمكن استخدام خمسة أسئلة :ما الهدف القابل للقياس؟ من المستفيد ومن يتحمل الكلفة؟ ما الأداة التي تربط الوسيلة بالهدف؟ ما الموارد المطلوبة؟ وما المخاطر غير المقصودة؟ هذه الأسئلة توسع ما ورد في المطبوعة عن تصميم السياسة وتساعد الطالب على الانتقال من الوصف إلى التحليل.[36]

[37]الفاعلون والموارد :من يملك القدرة على التأثير في السياسة العامة؟

لا يرتبط تأثير الفاعل السياسي أو الاجتماعي بمجرد وجوده الرسمي، بل يرتبط أيضاً بالموارد التي يستطيع تعبئتها. ومن أهم هذه الموارد السلطة القانونية، والخبرة والمعرفة، والموارد المالية، والقدرة

---

[34] Howlett, **Policy Design in Modern State.**

[35] Ibid.

[36] دينا الخواجة، **محاضرات في السياسة العامة**، مبادرة الإصلاح العربي، دورة اوت 2025.

[37] مثنى فائق المرعي، فرح ضياء المبارك، **السياسات العامة والحكومات المحلية**(العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة)

خليل حسين، **السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة**، htt://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_04.html

التنظيمية، والوصول إلى صانعي القرار، والقدرة على التعبئة الاجتماعية أو الإعلامية .وقد يمتلك فاعل واحد بعض هذه الموارد دون غيرها، مما يجعل عملية صنع السياسة نتيجة لتفاعل مصادر متعددة للنفوذ.

يمكن التمييز بين الفاعلين الرسميين، مثل الحكومة والبرلمان والإدارة والقضاء والجماعات المحلية، والفاعلين غير الرسميين، مثل الأحزاب وجماعات المصالح والنقابات والمنظمات المهنية ومراكز التفكير والجامعات ووسائل الإعلام والمواطنين .ولا يعني هذا التمييز أن الفاعلين غير الرسميين يصدرون القرار النهائي بالضرورة، بل يعني أن لهم قدرة متفاوتة على تعريف المشكلة، وتقديم المعلومات، والضغط، والتعبئة، ومراقبة التنفيذ. [38]

ويفيد تحليل الموارد في تجنب التفسير المبسط الذي ينسب السياسة إلى مؤسسة واحدة. فالسياسة العامة يمكن أن تكون نتاجاً لتفاعل بين من يضع الأجندة، ومن يقدم الخبرة، ومن يمول التنفيذ، ومن يملك أدوات الإلزام، ومن يستطيع تقييم النتائج .وهذا المنظور ينسجم مع دراسة صنع السياسة باعتبارها عملية متعددة المستويات والفواعل.[39]

الميزانية العامة كأداة لصنع السياسة العامة

تمثل الميزانية العامة إحدى أهم الأدوات التي تكشف عن انتقال الأولويات من الخطاب إلى تخصيص الموارد .فالهدف المعلن للسياسة لا يكتسب بالضرورة أثراً عملياً ما لم يترجم إلى موارد بشرية ومالية وتنظيمية تسمح بتنفيذه. ولهذا يمكن للباحث أن يقارن بين الأولويات المعلنة وبين حجم الاعتمادات والبرامج المخصصة لها، مع الانتباه إلى أن قيمة الاعتماد لا تكفي وحدها للحكم على النتائج.[40]

يسمح تحليل الميزانية بطرح أسئلة تتعلق بالتوزيع القطاعي والجغرافي، واستمرارية التمويل، ونفقات التسيير والاستثمار، وآليات الرقابة على استعمال الموارد .كما يساعد على فهم القيود التي تواجه صانع السياسة، لأن الخيارات العامة لا تُتخذ في فراغ مالي، بل داخل قيود تتصل بالإيرادات والإنفاق والظروف الاقتصادية والالتزامات السابقة.

---

[38] جيمس أندرسون ، صنع السياسة العامة.

[39] Clever Madumista**, The Policy Formulation Process**, Seminar paper, June 2008.

[40] Howlett, **Policy Design in Modern State**.

وفي دراسة السياسات العامة في الجزائر، يمكن للطالب استعمال وثائق الميزانية وتقارير المؤسسات العمومية باعتبارها مصادر لفهم الأولويات الفعلية، ثم مقارنتها بالأهداف المعلنة في الخطط والبرامج. ويجب أن يظل التحليل وصفياً ومسنوداً بالوثائق، مع تجنب استنتاجات سببية لا تسمح بها المعطيات.

تنفيذ السياسة العامة :الفجوة بين القرار والممارسة

تنفيذ السياسة العامة هو المرحلة التي تتحول فيها النصوص والقرارات إلى إجراءات وخدمات وسلوكيات .[41] ولهذا فإن نجاح القرار لا يضمن نجاح السياسة. فقد تكون الأهداف واضحة، لكن الجهة المنفذة تفتقر إلى الموارد أو المعلومات أو الصلاحيات، وقد تتداخل الاختصاصات بين مستويات الإدارة، أو تظهر مقاومة من الفئات المستهدفة، أو تتغير الأولويات أثناء التنفيذ. وبخصوص أدب التنفيذ يقترح ماتلاند مصفوفة لتقييم التنفيذ من خلال معياري الغموض المتعلقة بالأهداف، والصراع بين الفاعلين حول الوسائل المستخدمة.

يساعد التمييز بين التنفيذ من أعلى إلى أسفل والتنفيذ من أسفل إلى أعلى في فهم هذه الصعوبات. يركز الاتجاه الأول على وضوح الأهداف، وسلسلة الأوامر، والامتثال، والموارد. بينما يهتم الاتجاه الثاني بالفاعلين الموجودين في الميدان وبقدرتهم على تفسير القواعد وتكييفها مع الحالات اليومية. ومن هنا يصبح الموظف في الواجهة، كالمدرس أو الطبيب أو العون الإداري، فاعلا تنفيذيا لا مجرد منفذ آلي.

في الحالة الجزائرية يمكن دراسة التنفيذ عبر اختيار سياسة قطاعية ثم تتبع مسارها من النص المركزي إلى المستوى المحلي: من أصدر القرار؟ من يملك الموارد؟ كيف تنتقل التعليمات؟ ما مساحة التقدير المتاحة للمستوى المحلي؟ كيف تقاس النتائج؟ وما المشكلات التي تظهر عند الاحتكاك بالمستفيد؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تكشف أن مركزية القرار لا تعني بالضرورة مركزية التنفيذ، وأن نجاح اللامركزية يتوقف على وضوح الاختصاصات والموارد وآليات التنسيق.

[41] Antoine Megie, **Mise en ouvre**, dictionnaire des politques publiques.

السياسة العامة بين المركزية واللامركزية[42]

تؤثر بنية الدولة ومستويات الحكم في كيفية تصميم وتنفيذ السياسات العامة .ففي النظم التي تتركز فيها صلاحيات القرار على المستوى المركزي، تكون عملية تحديد الأهداف والمعايير أكثر توحيداً، بينما قد تكون مستويات التنفيذ المحلية مرتبطة بدرجة كبيرة بالتوجيهات المركزية .وفي المقابل، تمنح اللامركزية مجالاً أكبر للهيئات المحلية في تحديد بعض الأولويات والتكيف مع الخصائص المحلية، مع بقاء الحاجة إلى التنسيق والرقابة.

لا تعني اللامركزية غياب الدولة المركزية، كما لا تعني المركزية انعدام أي دور محلي .فالمهم هو تحديد توزيع الاختصاصات والموارد وآليات التنسيق والمساءلة .وقد تظهر الفجوة بين السياسة والنتائج عندما تكون المسؤوليات موزعة دون موارد كافية، أو عندما تتعدد الجهات المتدخلة دون تحديد واضح للأدوار.

يمكن للباحث في الجزائر أن يدرس هذه المسألة من خلال مقارنة السياسة كما صيغت وطنياً بكيفية تنفيذها على المستوى المحلي، مع التركيز على الاختلافات في الموارد والقدرات والحاجات .وتتيح هذه المقارنة فهم لماذا قد تختلف النتائج المحلية للسياسة نفسها، دون افتراض أن الاختلاف يعود إلى عامل واحد فقط.

التنسيق بين القطاعات في تنفيذ السياسات العامة[43]

القطاعية مقاربة مهمة لدراسة مختلف السياسات، ولكن تتجاوز كثير من المشكلات العامة حدود قطاع إداري واحد .فالتشغيل مثلاً يتقاطع مع التعليم والاستثمار والتكوين والنقل والحماية الاجتماعية، كما تتقاطع قضايا الصحة مع البيئة والماء والغذاء والتعليم .لذلك يصبح التنسيق بين القطاعات جزءاً من مضمون السياسة وليس مجرد إجراء إداري ثانوي.

---

[42] مثنى فائق المرعي، فرح ضياء المبارك، **السياسات العامة والحكومات المحلية**(العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة)

خليل حسين، السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة، htt://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_04.html

[43] Pierre Muller, secteur, dictionnaire des politiques publiques.

يمكن أن يأخذ التنسيق شكل لجان مشتركة، أو برامج متعددة القطاعات، أو تبادل البيانات، أو تحديد مؤشرات مشتركة، أو توزيع واضح للمهام .ويظل نجاح هذه الآليات مرتبطاً بوجود سلطة تنسيق فعالة، وتدفق للمعلومات، وحوافز للتعاون، وآليات لحل التعارض بين الأولويات القطاعية.

ومن الناحية المنهجية، ينبغي عند دراسة سياسة متعددة القطاعات رسم خريطة للفواعل والاختصاصات قبل تقييم النتائج .ويساعد ذلك الطالب على التمييز بين فشل التصميم وفشل التنسيق وفشل التنفيذ، وهي تفسيرات مختلفة تتطلب أدلة مختلفة

ا[44]لشفافية والمساءلة في دورة السياسة العامة

تتصل الشفافية بإتاحة المعلومات المتعلقة بالأهداف والقرارات والموارد والنتائج، بينما تتعلق المساءلة بإمكانية مطالبة الفاعل المسؤول بتفسير أفعاله ونتائجها والخضوع للرقابة .وتظهر أهمية المفهومين في كل مراحل السياسة العامة :عند تحديد المشكلة، وفي تخصيص الموارد، وأثناء التنفيذ، وعند التقييم.

لا تكفي إتاحة المعلومات إذا كانت غير مفهومة أو غير قابلة للمقارنة أو لا تسمح بتتبع القرار والنتيجة .لذلك ترتبط الشفافية الفعالة بجودة البيانات وتوقيت نشرها وإمكانية الوصول إليها .كما تتطلب المساءلة تحديد المسؤوليات بصورة واضحة، حتى يمكن معرفة الجهة التي يفترض أن تقدم التفسير أو التصحيح.

وعند تحليل سياسة عامة، يستطيع الطالب بناء جدول بسيط يربط بين القرار والجهة المسؤولة ومصدر المعلومات وآلية الرقابة والنتيجة المعلنة .ويساعد هذا الإجراء على تحويل مفاهيم عامة مثل الشفافية والمساءلة إلى مؤشرات قابلة للدراسة.

***** اقتراب الدراسات العلمية للسياسات**

من بين الأعلام الذين كتبوا بشكل صريح ومباشر- لكي لاننف مجهودات آخرين- في موضوع صنع السياسات العامة نذكر جيمس أندرسون في كتابه Public Policymaking: an Introduction والذي اقترح اقترابا سماه بـ Scientific policy studies ، والذي يهدف من خلاله إلى:[45]

[44] Patrick le Gales, **gouvernance**, dictionnaire des politiques publiques.

[45] James E. Anderson, **Public Policymaking: An Introduction** (Boston: Houghton Mifflin Company), 2003, 1-34.

1- تفسير تبني سياسة ما بدل توصيف السياسات الجيدة، أو الصالحة

2- التحليل (analysis) بدل الدعم(advocacy)

3- البحث في أسباب، ونتائج السياسات العامة بتطبيق المنهجية الاجتماعية العلمية، أي عدم الاعتماد فقط على البيانات الكمية

4- السعي إلى تطوير نظريات تفسيرية للسياسة العامة

6- صعوبات منهجية في دراسة صنع السياسات العامة

لا تخلو دراسة صنع السياسات العامة من صعوبات منهجية، مثلها مثل المجالات الأخرى إما الاجتماعية، أو العلمية والتقنية. و أكثر ما يمكن أن يعترض دارس صنع السياسات ما يلي:

- ✓ نقص الدلائل، والبيانات، والحقائق الخاصة بدوافع، وقيم، وسلوك صناع السياسات. وكذلك ما يخص طبيعة ومجال المشاكل العامة، وآثار السياسات؛
- ✓ عادة ما لا يكون الحصول على المعلومات من قبل الداخلين في عملية صنع السياسات العامة ممكنا، ويبقى تفسير استجابة مختلف المؤسسات الرسمية لقضايا دون أخرى مبهما؛
- ✓ معلوم أن تفسير السلوك في عملية صنع السياسات العامة يتطلب بيانات ميدانية خاضعة لمبدأ السببية، وحتى صوغ الفرضيات القائمة على مبدأ السببية ينبغي أن يكون مبنيا على أساس أحسن الدلائل المتوفرة،
- ✓ انتشار مفهوم أن تحليل السياسات يكون فقط حينما يكون كميا باستخدام تقنيات إحصائية. كيف يمكن أن نفسر ضغط الجماعات الضاغطة؟ أو قياس قوة الأفكار؟
- ✓ صعوبة توظيف الاستبيانات والمقابلات لكونها تتطلب عناية كبيرة بحيث ينبغي أن لا تكون لا ضيقة تسبب الإزعاج، ولا مفتوحة كثيرا تحتمل التأويل؛
- ✓ كثير ما تأتي دراسات صنع السياسات في شكل دراسة حالات(case studies)، وذلك بتركيزها على برامج، وعلى مناحي معينة للسياسة العامة. دراسة الحالة لم تسلم هي الأخرى من الانتقاد لان هناك من ينظر إليها بأنها ضيقة الأفق، ولا تسمح بالتعميم. دراسة الحالة المثلى هي التي تسمح بالتعامل مع حالات الكون تستخدم لاختبار النظريات، ولتطوير نظريات جديدة، وتقديم تحليلات سياقية للأحداث؛
- ✓ دراسة صنع السياسات تسع دراسة الحالة، والمقارنة، فقط ينبغي التعامل معها ك"خيمة كبيرة"[46]

[46] Anderson, **Public Policymaking**, 31-32.

خاتمة

صنع السياسة العامة هي عملية متفاعلة لفواعل رسمية وغير رسمية بمصالح، وقيم متضاربة. فهم هذه العملية سيسمح بـ:

- ✓ قياس قوة/ضعف النظام السياسي؛
- ✓ تحديد القوى المؤثرة السياسية والمجتمعية؛
- ✓ تحديد خريطة المصالح والقوى المتنافسة والمتصارعة؛
- ✓ التعرف على آليات التعامل مع المشاكل/ والمطالب المتنوعة، ومدى القدرة على إشباعها، وامتصاص غضب المواطنين.

وهنا يكمن تعقيد وصعوبة العملية لكونها تتأثر بمتغيرات صعبة القياس والتفسير أو حتى الوصف في كثير من الأحيان.

المحور الثاني:
المداخل التفسيرية لصنع السياسة العامة

- مقدمة

أولا- المجموعة الأولى السياسية

1- الاقتراب المؤسسي

2- الاقتراب المؤسسي والحالة الجزائرية

3- تصاعد الحركة السلوكية في العلوم الاجتماعية

4- الاقتراب النظمي(النسقي)

5- الاقتراب النظمي في السياسة العامة الخارجية والداخلية

- خاتمة

مقدمة

يتعدى مفهوم صنع السياسات العامة كونه مجرد عملية فكرية وحسب، بل وكما أسلفنا الذكر، هي تلك التفاعلات والمؤثرات المختلفة التي تحدث بين الجماعات الرسمية والقاعدة الشعبية. سنحاول أن نركز على فهمها من خلال عرض المحاولات التفسيرية لهذا النشاط(عملية بالنسبة لجيمس أندرسون).

تفضي القراءات المختلفة لصنع السياسات العامة إلى تقسيم فهم هذه العملية إلى محاولات تفسيرية ترتب في ثلاث مجموعات، وهي السياسية، والاقتصادية، والفنية(الخبرة، والأفكار). ولكن الملاحظ فيما كتب في هذا الخصوص أن هذه المحاولات جاءت غير مرتبة تاريخيا، وهذا ما يصعب المهمة على دارس السياسات العامة في الجزائر في بداية مراحل تخصصه. صحيح أن تلك المحاولات لم تظهر بشكل تراتبي، ومتسلسل كرونولوجيا، بل كثير منها ،ومن اقتراباتها قد تزامن مع بعضها البعض لدرجة صعوبة ترتيبها زمنيا.

نذكر في هذا المقام بخصوصية السياسة العامة كحقل معرفي صاعد الذي يتميز بالعبر التخصصية(multidisciplinarity)، وهو أمر يفسر من جانبين ايجابي وسلبي. يتمثل الجانب الايجابي في أن هذه الخاصية تسمح لهذا التخصص بالانفتاح على التخصصات الأخرى، أي أنه يأخذ من المكتسبات التنظيرية لتخصصات العلوم الاجتماعية. أما الجانب السلبي في هذه الخاصية فإنها تجعل التخصص يفتقر إلى باعه التنظيري الخاص به. وهو ماسنلاحظه من خلال هذه الاقترابات / النماذج والنظريات التي جاءت في إطار تخصصات أخرى مثل: علم الاجتماع، الاقتصاد، والعلوم السياسية.

من باب تبسيط المفاهيم، والأفكار، والمناهج لدارس(طالب) السياسة العامة، وتجاوز التركيب(complexity) وحتى التعقيد(complicated) الذي يكتنف علم السياسة العامة، سيتم تقسيم هذه المحاولات إلى مجموعات متمايزة من حيث الموضوع والمنهج، وهي:

أولا: المجموعة الأولى(السياسية)

تتميز هذه المجموعة بصبغة سياسية، ورسمية، وكلاسيكية. تركز على البنى المؤسساتية أي العمل بالقوة الشرعية. من أهم مداخلها(اقتراباتها، أو نماذجها):

1- الاقتراب المؤسسي(institutionalism): يعد من الاقترابات القديمة للعلوم السياسية والقائمة على الوصف، أي وصف *الدساتير، والأنظمة القانونية، وهياكل الحكومة ومقارناتها عبر فترات زمنية معينة،*

وعبر الدول.[47] طغت المؤسساتية على العلوم السياسة ومنه على صنع السياسات أي التركيز على الجانب السياسي، مع إغفال الترتيبات الرسمية للتمثيل، وصنع القرار، وتنفيذ السياسات.[48]

يرى هذا الاقتراب أن السياسة العامة تحدد بصورة سلطوية من قبل تلك المؤسسات الرسمية التي تكون مسؤولة عن تنفيذها، وذلك من خلال التركيز على الجوانب الهيكلية الشكلية، والقانونية لمؤسسات الحكومة.

هيمن هذا الاقتراب على العلوم السياسية منذ 1950 حتى أصبحت *العلوم السياسية هي المؤسساتية*[49]. وفي نفس الصدد،عبر Rod Rhodes عن المؤسساتية بكونها " القلب التاريخي لكل موضوع، ووسيلة كل عالم سياسة"[50] . ندرك من خلال هذين التصورين أن للمؤسساتية مرجعية تاريخية مهمة، في كونها تستمد هيبتها من قوة المؤسسات التي تتناولها.

ولكن الصمت الذي يكتنف النظرية، والمنهج يقول الكثير فيما يخص أخذ هذا الاقتراب الحقائق والقيم كبديهة. وبتعبير آخر، انتقد كثيرا هذا الاقتراب في كونه غير عاكس لا للنظريات، ولا للمنهج بحكم أنه ينطلق منها دون برهان. وفي نفس السياق، هذا الاقتراب قاصر فيما يخص المنهج (method)،ونطاق الدراسة(scope). حيث انحصر الاهتمام على القواعد الرسمية، والتنظيمات بدل الاتفاقيات غير الرسمية، والتركيز على الهياكل الرسمية للحكومة بدل الحدود المؤسساتية المتعلقة بالحوكمة(governance) إما داخل أو خارج الدولة. كما أنه لا يقدم تفسيرات لتباين سلوكات هذه المؤسسات بين النص القانوني، والواقع.

أما عن منهجية المؤسساتية، فقد وصفها B. Guy Peters بأنها تلك المتعلقة بالملاحظ الذكي الذي يحاول أن يصف، ويفهم العالم السياسي حوله في مفردات غير معنوية.[51] وهنا يكمن تحدي من يتخذ المؤسساتية كاقتراب لدراسة ظاهرة سياسية ما. وفي هذا الإطار يرى الاتجاه الوظيفي لتفسير المؤسساتية بأنها (المؤسساتية) ما هي *إلا إظهار لوظائف الحياة السياسية"* [52]

وفي ذات الشأن يذهب Herman Finer وفي 1930 في تحليله بعيدا لإثبات أن دراسة المؤسسات تتجاوز الوثائق المكتوبة. وتبقى للمنهج التاريخي- المقارن أهميته في إثبات أن وضوح نظام ما يكمن في مقارنته بنظام آخر.

---

[47] Vivien Lowndes and others, **Theory and Methods in Political Science**(The UK: PALGRAVE, 2018), 54.

[48] Ibid.

[49] Ibid.

[50] Ibid., 55.

[51] Ibid.

[52] Ibid., 56.

لعل ما يمنح هذا الاقتراب نكهة خاصة في السياسة العامة هو تفسيره لجانب مهم فيها، وهو أن أي سياسة عامة لا تصبح عامة بالمعنى الرسمي إلا إذا تم تبنيها وفرضها من قبل مؤسسات الحكومة، لأنها تمنحها صفات: الشرعية، الإلزامية، والعمومية. كما أنه مفيد في فهم العلاقات التي تنشأ بين مختلف الترتيبات التنظيمية، ومحتوى السياسات.[53]

قسمت النظرية الكلاسيكية المؤسسية إلى: [54]

- 1/- **معيارية**: وهي تعنى بالحكومة الجيدة

-2/- **هيكلية**: أي أن الهياكل تحدد السلوك السياسي.

-3/- **تاريخية**: وهنا إبراز التأثير المحوري للتاريخ

4/- **قانونية**: أي أن القانون يلعب دورا مهما في الحكم

5/-**كلانية**: أي تهتم بوصف ومقارنة الأنظمة في جميع الحكومة.

من أمثلة الدراسات المؤسساتية الكلاسيكية نذكر:

- **دراسة Finer**، حيث قارن مؤسسة بمؤسسة في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. وقد خلص إلى أن الدولة هي هيمنة قوة القهر.

- **دراسة Widrow Wilson** ، الذي تناول انقسام الحكومة الذي كان يشكل تهديدا على النظام الرئاسي في أمريكا. لذلك فكر في النظام البرلماني كبديل.

- **دراسة Robson(1960)**، وقد دافع عن التعاونيات العمومية كإسهام هام للإدارة العامة.

لابد من الإشارة إلى أن ادعاءات الكلاسيكيون بأنهم موضوعيين تبقى تثير الكثير من التساؤلات.

3- الاقتراب المؤسساتي والحالة الجزائرية

يكون استخدام هذا الاقتراب لتفسير صنع السياسات العامة في الجزائر من خلال وصف المؤسسات الحكومية من حيث الهيكل التنظيمي، وتحديد الواجبات، والوظائف، وذلك دون التركيز على اثر هذه الخصائص الرسمية، والتنظيمية، والقانونية على محتوى السياسة أو مخرجاتها.

من أمثلة ذلك في الجزائر "**الإصلاح الإداري والإصلاح السياسي**"[55] من منطلق أن التغيرات الهيكلية التنظيمية والمؤسساتية سوف تحدث تغيرا في محتوى السياسات. ولكن ينبغي أن نكون حذريين في تصوراتنا بهذا الشأن لأنه يمكن أن يكون كل من الترتيبات التنظيمية والسياسات نتاج قوى اجتماعية

---

[53] 119 أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** (الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسي، 2010).

[54] Ibid.

[55] Ibid.

واقتصادية، وبالتالي الترتيبات المؤسسية قد يكون لها أثر ضعيف على السياسات العامة إذا ما استمر تأثير تلك القوى.

جدير بالذكر أن للسلوكية، ونظرية الخيار العام تأثيرا مهما على المؤسساتية التقليدية لتظهر في صورة " المؤسساتية الجديدة". وسنعود إلى ذكر محتواها بعد تناول المجموعة الثانية.

4- تصاعد الحركة السلوكية في العلوم الاجتماعية(العلوم السياسية):[56]

احتلت السلوكية موضعا هاما في العلوم الاجتماعية مع 1950 و 1960. تعود جذورها الفلسفية إلى الوضعية من خلال كتابات August Comte في القرن 19، و في الوضعية المنطقية لدائرة فيينا في 1920. وقد كان لكل من Alfred Ayer في بريطانيا ، Carl Hempel في ألمانيا الفضل في نشرها.

تنطلق السلوكية من نفس منطلقات الوضعية، وهي أن الحالة تكون إما:

- **مشابهة (تعريفية)Tautological :** وذلك بمنح معنى لظاهرة أو تصور معين.
- **ميدانيةEmpirical :** أي انه بالإمكان اختبارها بالملاحظة إن كانت صحيحة أو لا.
- **بدون معنىMeaningless:** وهي الحالة التي لاتكون فيها إما ميدانية أو مشابهة(تعريفية). وتضيف الميتافيزيقا، والأديان، وعلم الجمال، وحتى الأخلاق شيء من اللامعنى لرحلة التقصي.

ومع ذلك، فان اعتقاد أن السلوكية قد قبلت بكل أفكار الوضعية الفلسفية غير صحيح كليا. خاصة وان السلوكية في فترة ال60 قد بدأت تحضى بسمعة جيدة في أوساط العلوم الاجتماعية، في حين أن الوضعية قد عرفت انتقادات في ما يخص حالات الحالة.

هنالك نقطة هامة ينبغي التركيز عليها وهي أن السلوكيين يؤمنون بأن النظريات ينبغي لها أن تكون قابلة لإثبات خطأها أي أن النظريات التي لا يمكن إثبات خطأها فهي ليست نظريات من الأساس، وهي فكرة ترجع إلى الفيلسوف Karl Popper الذي قدم مراجعة للوضعية القديمة حيث اقترح ما يعرف ب falsifiability، ومثاله الشهير البجعة واللون.

إجمالا، يركز السلوكيون على مفهومين أساسيين خاصين بالنظريات، وهي:

1- البحث دائما عن تفسير شيء ما؛

2- القابلية للتجريب في عالم الملاحظة.

يركز كذلك السلوكيون على استخدام التقنيات الإحصائية لتحليل بيانات حجج ميدانية مناسبة(relevant empirical evidence). أي أن الحجج هي ما يبرر توظيف المنهج الكمي من قبل السلوكيين دون تصغير من قيمة المنهج الكيفي، ففي كثير من الحالات المدروسة يلجا السلوكيون إلى المنهج الكيفي وليس الكمي. وبالتالي كلا المنهجين مهمان بالنسبة للسلوكيين.

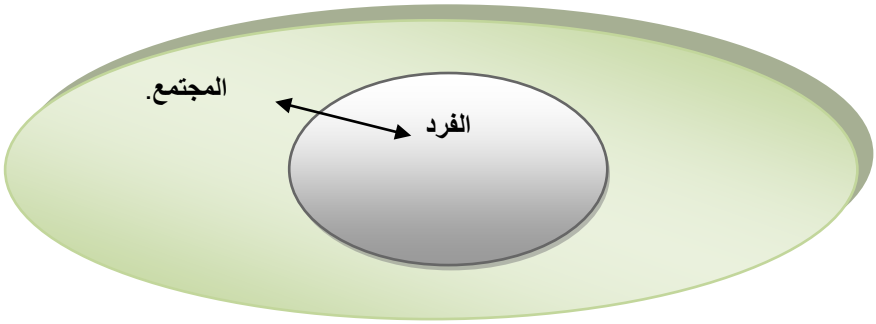
---

[56] David Sanders, "Bahavioural Analysis, " In **Theory and Methods in Political Science(London: Palgrave, 2018**), 20-38.

5- الاقتراب النظمي(systemic):

ينطلق هذا الاقتراب من فكرة **"النظام"** الذي يتضمن أجزاء فرعية، وكل يؤثر في الآخر. وتعد فكرة النظام من إسهامات المدرسة السلوكية للعلوم الاجتماعية، وذلك بإدخال فكرة النظام التي يمكن اعتبارها التي توحد تقريبا جميع العلوم. أما نظرية النظم فإنها قائمة أساسا على المقارنة بالبيولوجيا ، تماما كما يشتغل القلب، والرئتين، والدم ككل متكامل، كما تفعل مكونات الأنظمة الاجتماعية والسياسية.

ولكي نتتبع مسار فكرة النظام إلى الحياة السياسية لابد من فهمها أولا في الحياة الاجتماعية، ومن وجهة علم الاجتماع. وجدير أن نشير هنا إلى أعمال عالم الاجتماع تالكوت بارسنز [57]الذي تناول بالبحث هيكلة الفعل الاجتماعي، ثم النظام الاجتماعي. حيث في كتابه الأول [58] ركز على فكرة أن القيم الاجتماعية لا يمكن تقليصها إلى مصالح مادية، أو خاصة بالمحيط. تالكوت بارسنز يحسب على أساس أنه نظري(theorist) وليس ميداني(empirist). وقد طور في إطار نظرية الفعل(theory of action)، التي ترى بأن الفعل يفهم على أنه نتاج تفاعل قوى ديناميكية. ما يعرف بالنظرية الهيكلية الوظيفية أو ما يعرف بـ الوظيفية الهيكلية والتي مفادها بأن هيكلة المجتمع يتم صقلها من خلال تكيف الفرد مع الأدوار الاجتماعية التي يضعها المجتمع. [59]كما يظهر في هذا المخطط التوضيحي الآتي:



مخطط يوضح هيكلة المجتمع من خلال تكيف الفرد

[57] اختصاصه في البداية كان البيولوجيا، ثم الاقتصاد ثم انتهى بعلم الاجتماع

[58] Talcott Parsons, **the Structure of social action**,

[59]، موقع sanadkk.com/blog/post/1076/ تم الاطلاع عليه يوم 16 أفريل 2024، على الساعة22.05 ليلا
أسماء مختار، "بحث حول نظرية النسق الاجتماعي عند بارسنز"، **النظريات العلمية**

بالنسبة لبارسنز فان أي فعل هو فعل اجتماعي إذا كان يتضمن أهدافا، ومنظم بقيم، وعرف. ليتضح لنا بان العناصر الهيكلية للفعل الاجتماعي هي: القيم، والعرف، والأهداف، والمؤسسات.[60]

كما يمكن اعتبار كتابه الثاني [61] محاولة لتطوير علم اجتماع القيم. وبالتالي أهم مكونات النظام الاجتماعي مشتقة من هيكلة الفعل الاجتماعي. بالنسبة له فان النظام الاجتماعي جزء أو نظام فرعي من نظرية الفعل دون أن ننسى أن تالكت بارسنز قد انطلق من فكرة الايطالي الفرنسي Vilfredo Pareto ، والذي يعتبر أب النظام الاجتماعي، والذي يعتبر المجتمع سلسلة من الوحدات، أو العناصر المترابطة.، والنظام الاجتماعي هو نظام الأنظمة الفرعية. أي أن أي فعل يصدر من قبل الفرد هو وحدة واحدة، والنظام الاجتماعي هو شبكة من التفاعل بين الفواعل. وأول مثال للنظام الاجتماعي هو العائلة أي مجموعة من الأعضاء يتقاسمون بعض المعتقدات، والأفكار، والأعراف. كما يضيف فكرة الحدود بحيث أنه يعتبر لكل نظام اجتماعي حدودا تحدد له الأعضاء الداخلين والمقصيين من العضوية فيه.[62]

ولكي نتتبع مسار وصول فكرة النظام إلى الحياة السياسية لابد من فهمها أولا في الحياة الاجتماعية، ومن وجهة علم الاجتماع ومادام أن السياسات العامة مرتبطة بالنظام السياسي ارتباطا وثيقا، فإنها تتأثر به، كما تؤثر فيه كذلك. ومن بين المنظرين لهذه الفكرة في العلوم السياسية David Easton في 1950الذي يرى أن النظام السياسي مفتوحا على البيئة الخارجية التي يتأثر بها كثيرا إلى جانب تأثره بالبيئة الداخلية، هذا التأثر الذي ينتج مخرجات تمثل حسبه سياسات عامة.

جدير بالإشارة بخصوص علاقة النظام السياسي بالسياسة العامة، أن دافيد أيستون في كتابه *النظام السياسي(1953* يعتبر أن النظام السياسي هو بذاته عملية صنع السياسة العامة. *[63]* كما عبر عن السلوك السياسي " *بالتوزيع السلطوي للقيم"* وهي فكرة تبدو أنها تجمع كل من لاسويل وايستون. غير أن لاسويل يرى السياسة في توزيع أنماط القيم على المجتمع والتي تتدرج من المعنوي كالاحترام، والمركز إلى السلع،[64] في حين يركز ايستون على الترابط بين النظام ومحيطه بحيث تدخل المدخلات إلى النظام الذي يحولها إلى مخرجات، والتي تشكل التوزيع السلطوي للقيم.

---

[60] Parveen Bansal**, Sociological thinkers** : talcott Parsons**, abhipedia.com**

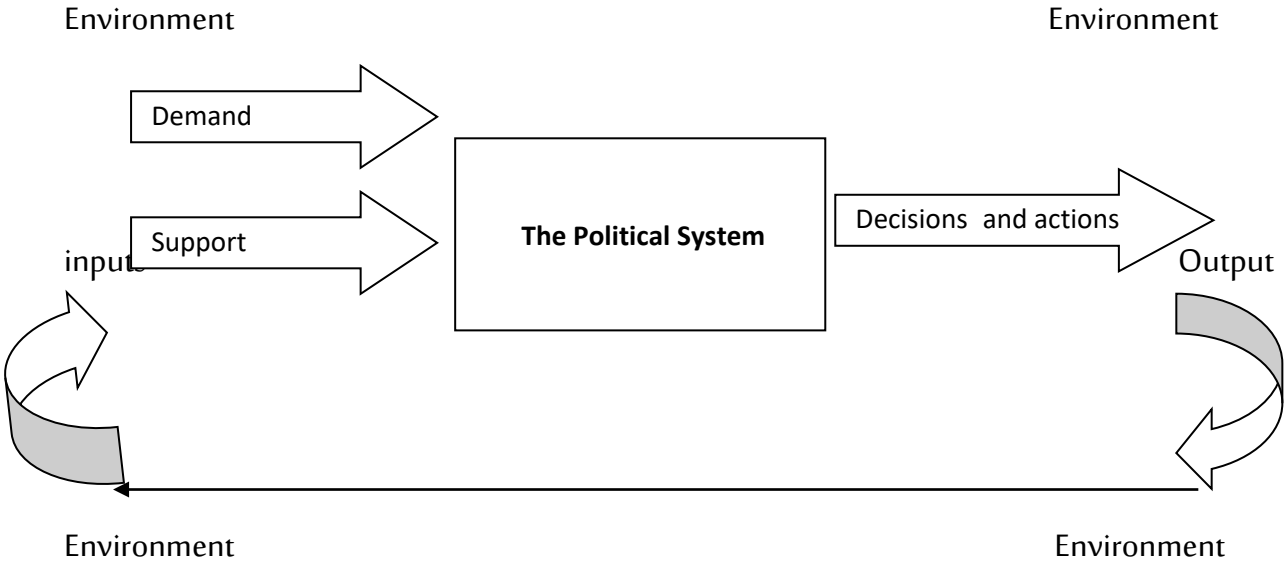
[61] Parsons, **Social system**.

[62] Parveen Bansal, **Sociological thinkers** : talcott Parsons**, abhipedia.com**

[63] Britannica, **Systems analysis**, britannica.com

[64] Harold Lasswell, **Politics Who gets what when and how**.

بالنسبة لدفيد ايستون فان النظام السياسي هو: هو مجموعة من الهياكل والعمليات المترابطة والتي تمتلك السلطة لتوزيع القيم على المجتمع. وهو باختصار ما يحول المدخلات إلى مخرجات. كما هو موضح في النموذج الآتي:[65]



من هذا المخطط نستخلص أن أهم مكونات الحياة السياسية ما يأتي:

- **المحيط(Environment):** والذي يمثل الظروف الداخلية والخارجية لحدود النظام السياسي.
-**المدخلات(Inputs):** وهي المواد الفيزيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية للمحيط. وتأتي في شكل طلبات ودعم. وهنا يظهر تأثر النظام السياسي بالقوى التي تنشأ في المحيط.
-**المطالب :** بالنسبة للمرجع الأصيل لدافيد ايستون فان المطالب هي عبارة عن " الرأي المعبر عنه من قبل الموجودين في النظام تجاه القائمين بالتخصيص السلطوي بشأن قضية ما، وقد يتم اتخاذ اللازم من عدمه من قبل المسؤولين عنها". قد تكون المطالب ضيقة، ومحددة، وبسيطة، وموجهة بشكل مباشر. ولايمكن الاستجابة لكافة المطالب الداخلة إلى النظام السياسي ، بل أول ما يتم القيام به هو التفاوض بشأنها عبر الوسائل والقنوات السياسية. ولا تشمل المطالب كل من التوقعات، الرأي العام، والدوافع، والايديولوجية، والمصالح، والتفضيلات هي كلها تعتبر "حاجات". ولكن عند صياغة تلك المطالب فانه يتم

[65] David Easton, **A systems analysis of political life**(USA: John Wiley&sons, 1965), 32.

تعديل تلك التفضيلات، والاراء، والمصالح.[66] لتصبح المطالب هي الحاجات التي يتمنى أصحابها تحقيقها في شكل مخرجات. وبتعبير أخر هي تصريحات الأفراد أو الجماعات في النظام السياسي بخصوص الفعل أو اللافعل. وبدون مطالب سيعاني النظام السياسي من التفكك أي أن المطالب في هذه الحالة هي مصدر من مصادر التأييد. وتكون المطالب مصدرا من مصادر الضغط حينما يواجه النظام عدد اكبر من المطالب أي عددا زائدا عن الحد الموضوع تجريبيا وفي فترة ومنية معينة، تكون فيها قدرة الأعضاء المسؤوليين عن تحويل المطلب إلى قرارات . يبقى العدد بالنسبة للمطالب مهما ولكن نوعيتها هي التي تشكل ضغطا على النظام، وهو ما ماعبر عنه ايستون "بفشل المخرجات". [67]

وفيما يخص وصول المطالب إلى النظام السياسي، فان ايستون يرى فان العملية تتم عبر قنوات. هنا شدد ايستون على ضرورة تشكيل شبكة قنوات التي تراعي اختلافات الأنظمة السياسية انطلاقا من اختلاف المجتمعات سواء كانت بدائية أو متقدمة.

- **التأييد(support):** يشكل الدعم جزءا من التغييرات الطارئة في محيط النظام السياسي، والتي تؤثر فيه بشكل مباشر. ويمنح الدعم حينما يقبل الأفراد أو الجماعات قرارات أو أفعال السلطة السياسية. وهنا ميز بين نوعين من الدعم: الدعم العلني، والدعم الخفي. يعتبر ايستون التأييد ظاهرة يمكن قياسها من خلال مؤشرات ايجابية وسلبية. كما يتكون من مكنونات وهي: المجتمع السياسي او الجماعة السياسية، العهد(القيم، المعايير، وهياكل السلطة).

- **النظام السياسي(political system):** بالنسبة لايستون فان النظام السياسي هو مصنع تتحول فيه المواد الخام (الحاجات) إلى منتجات أولية(مطالب) ، والتي يتم التعامل معها لتخرج في شكل منتوج نهائي وهو المخرجات المعبر عنها في شكل قرارات ملزمة(هنا تحديدا تقع السياسة العامة).

وبهذا يكون النظام السياسي مجموعة من الهياكل والعمليات المترابطة، والتي تمتلك السلطة لتوزيع القيم على المجتمع. وهو الذي يقوم بتحويل المدخلات إلى عمليات. للنظام السياسي آليتين تحميانه من من ازدياد حمولة المدخلات. تتمثل الآلية الأولى في هيكلة النظام السياسي أي المسؤوليين داخل النظام السياسي عن تحويل الحاجات إلى مطالب ، آما الآلية الثانية فتتمثل في المبادئ الثقافية التي تمثل ماذا سيتم تحويله وفقا لقواعد السلوك المعمول بها داخل النظام. [68]

- **المخرجات(outputs):**وهو ما يحول من قبل النظام السياسي. ويمكن أن تكون سلطوية وهي المتعلقة بالقرارات أو السياسات الملزمة(قوانين، مراسيم، تعليمات، وغيرها)، وغير سلطوية وهي التي يطلقها النظام السياسي بشان مطالب ما، وهي غير ملزمة في طبيعتها(كالفساد مثلا الذي يسمح بمكافأة أعضاء النظام. هذا النوع يخفف العبء على المخرجات السلطوية في تلبية المطالب ودعم التأييد.

---

[66] مي مجيب، **اعادة قراءدة " ايستون": قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، jpsq.journqls.ekb.eg/article_148762.html

[67] Ibid.

[68] Ibid.

- **التغذية الراجعة(feedback):** تقدم التغذية الراجعة أثرا تعديليا على المحيط. كما تخلق طلبات، أو تأييد جديدين. الهدف الأساسي للتغذية الراجعة هو قولبة مسار جديد للمحيط المستقبلي. وهنا يبرز دور المعلومات المتاحة لدى النظام من التغذية الراجعة.

توضح التغذية الراجعة مدى نجاح أو فشل المخرجات من جهة ، و مدخلات المطالب والتأييد من جهة أخرى. و هي كذلك العملية التي تؤثر فيها المخرجات الحالية على المدخلات القادمة وذلك من خلال الاستجابة للمطالب القديمة وهو ما يؤدي إلى ظهور مطالب جديدة وتأييد تجاه النظام. وهو ما يقود إلى استقرار النظام. وعليه الفشل في الاستجابة للمطالب وكسب التأييد سيؤدي إلى اضطراب في استقرار النظام.

من هذا المخطط تصبح السياسة العامة= منتوجا للنظام السياسي الذي خلقه المحيط
(product of political system created by environment)

هذه المفاهيم مبسطة بشكل يحاول نقل فكرة الكاتب ايستون كما قصدها حتى وان كان ما يقال بخصوص الترجمة الحقيقية لهذه المفاهيم إلى اللغة العربية. هو أمر يحتاج إلى دراسات لسانية ولغوية متخصصة.

يمكن مناقشة قضية أخرى تتعلق بسحب مفاهيم ايستون إلى مجالات أبعد من مجرد كونها مدخلات ومخرجات وتغذية راجعة، خاصة وأنها تسوق على أنها ترنو إلى غاية واحدة وهي استقرار النظم ورفض تغييرها، وهو أمر أكدت نظرية النظم على استحالته. وضع ايستون سؤالا عاما في تحليل النظم تمثل هذا السؤال في : كيف يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر بغض النظر عن استقرار أو تغير العالم حوله؟[69]

ما يجدر الإشارة إليه بخصوص أفكار ايستون ، فان عددا من الباحثين والدارسين والطلاب لم يلجؤوا إلى قراءتها من مصدرها الأساسي مما أدى إلى فهمها انطلاقا من تراكمات الزمن من قناعات. وهنا نؤكد على أهمية إعادة قراءة لأفكار ايستون. إن أهم ما سعى إليه ايستون هو إيجاد نظرية سياسية مغايرة لما عليه في ذلك الوقت، والتي كانت مرتكزة أساسا على النزعة التاريخية. وحجته في هذا أن غاية البحث العلمي هو جمع الحقائق والربط بينها- مادام كل شيء مرتبط بكل شيء- ثم القدرة على التعميم.

***من الانتقادات المقدمة لهذا الاقتراب في صنع السياسات ما يأتي:[70]

---

[69] مي مجيب، اعادة قراءدة " ايستون": قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، jpsq.journqls.ekb.eg/article_148762.html

[70] Easton, **A Systems Analysis**, 33.

- يركز هذا الاقتراب على العملية(process)، هو نموذج تفسيري مفيد، ولكنه غير كاف لأن صنع السياسات العامة في الواقع لا يتم وفقا لهذه العملية: مدخلات- عمليات- مخرجات. لكون صنع السياسات عملية مركبةcomplex ، وتحليلية، وسياسية؛

- لا يقدم هذا الاقتراب تفسيرات واضحة لمدى اكتظاظ العلبة السوداء، بحكم أن العديد من العوامل والفواعل تساهم في تحويل السياسات؛

- لم يفصل هذا الاقتراب في الطلبات الخاصة بالأفراد، وطلبات صناع السياسات. بالطريقة التي طرح فيها هذا الاقتراب يبدو أن طلبات الأفراد هي نفسها طلبات صناع السياسات؛

- يركز هذا الاقتراب على طريقة تواصل واحدة بين المحيط والنظام السياسي، في حين أن هناك في الواقع طريقة التواصل الثنائية التي يحدث فيها فعل مباشر من قبل الأنساق الفرعية؛

- لم يقدم هذا الاقتراب تفسيرات وحتى تعريفات لـ: القوة، والمؤسسة.

جدير بالذكر أن هذا الاقتراب يعد من الاقترابات الشهيرة والتي عمرت كثيرا، واستحوذت على لغة المحللين السياسيين. من بين من تأثروا بهذا الاقتراب نجد Gabrial Almond الذي انطلق من هذا الاقتراب والذي رأى فيه البساطة فعدل فيه ليصبح الاقتراب الهيكلي والوظيفي. وتكمن نقاط التعديل في كون المدخلات والمخرجات تقعان ضمن النظام السياسي، أي أنها جزء لا يتجزأ منه. كما حاول أن يتوقع دورة حياة التغير السياسي والذي رأى فيه أنه قصير أو طويل المدى من خلال اعتماد أنواعا من عوامل المحيط. ليكون للنظام السياسي بالنسبة لألموند 03 أنواع من الوظائف، وهي: وظيفة النظام، وظيفة العملية، ووظيفة السياسة(Policy).[71]

ومن الأسماء الباحثة نحصي كذلك Karl Deutsch والذي بنا على اقتراب دافيد ايستون ليقدم اقترابه المعروف الاقتراب التواصلي من خلال التركيز في أبحاثه على التغذية الراجعة انطلاقا من أفكار الهندسة في تحويل المعلومة إلى طاقة.[72] ولو نسقط هذا المفهوم على صنع السياسة العامة، فإنها لن تكون إلا قدرة التعامل مع المعلومات التي تتدفق من مختلف قنوات الاتصال والتي سماها بـ gain (وهي الرد على المعلومات التي استقبلها النظام والتي قد بدأ في الاشتغال عليها بتوظيف عمليات تسمىdistortion)[73]

***** الاقتراب النظمي في السياسة العامة الخارجية والداخلية :**

تم تطبيق التحليل النظمي في العلاقات الدولية لتفسير كيفية تأثير قوى النظام الدولي في سلوك الدول. كما تم استخدامها في فهم الأنظمة السياسية التي حافظت على بقاءها، أو برزت في أنظمة أخرى كالنظام اليوغسلافي مثلا. يفسر الاقتراب النسقي العديد من الظواهر في مختلف الأنظمة السياسية مع أن الانتقاد الذي شاع عنه خطأ أن تحليله لا يخلو من المركزية الغربية. الكثير من هذا النموذج يفسر

---

[71] عارف، **ابيستيمولوجيا السياسة المقارنة**، 273

[72] المرجع نفسه، 267.

[73] المرجع نفسه، 268.

الحالة الجزائرية من خلال المطالب، والقنوات التي ستحولها(المطالب) إلى النظام السياسي والذي يتعامل معها انطلاقا من انتقائية معينة، وتوقيت معين. هذا الاقتراب يفسر فشل المخرجات في الجزائر وذلك بسبب عدم الاستجابة المطالب الداخلة إليه، وبالتالي ازدياد ضغط المطالب.

نقطة أخرى نجدها في الحالة الجزائرية، وهي المخرجات غير السلطوية وهي التي يطلقها النظام السياسي بشأن مطالب ما، وهي غير ملزمة في طبيعتها(كالفساد مثلا الذي يسمح بمكافأة أعضاء النظام. هذا النوع يخفف العبء على المخرجات السلطوية في تلبية المطالب ودعم التأييد. وهو ماحدث بالفعل في فترة معينة من تاريخ الجزائر الحديثة.

- خاتمة

تركز المجموعة الأولى على المؤسسات بالنسبة للاقتراب المؤسسي، والوحدات المتفاعلة مع المحيط بالنسبة للاقتراب النسقي، وهذا لا يعني استبعاد فكرة المصلحة حيث تعد عند ايستون مفهوما غامضا كونها مرتبطة بالقيم. في منظوره لا يمكن أن تتحول مصلحة فرد أو جماعة إلى مطلب، ولكن إدراك الفرد أو الجماعة لمصلحته قد يساعد في تحويل المصلحة إلى مطلب.

المحور الثالث: المجموعة الثانية(الاقتصادية)

- مقدمة

1- الطبقة

2- التحليل الطبقي للسياسات العامة

3- النخبة

4- الجماعة

- خاتمة

- مقدمة:

إذا كانت المجموعة الأولى تعتبر بأن السياسة العامة هي عبارة عن قرارات وقوانين، أي مخرجات المؤسسات الرسمية الحكومة بالنسبة للاقتراب المؤسسي، والنظام السياسي بالنسبة للاقتراب النسقي، فان هذه المجموعة- والتي منحناها الصفة الاقتصادية- ترى السياسة العامة بمنظور آخر يتجاوز المؤسسة، والنظام السياسي ، وبأنها نتاج علاقات تفاعل بين وحدات أخرى غير الوحدات الرسمية- وهي مختلف التكوينات الاجتماعية سواء كانت طبقات، أو نخبا، أو جماعات.

1-الطبقة:

يعد التحليل الطبقي نموذجا معرفيا (paradigm) في حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام، حيث أخرجها من المثالية السكونية المحافظة المتمركزة حول المؤسسات الرسمية إلى تحليل دينامكي متحرك. فهو يدرس الظاهرة في سيرورتها وتغيرها. وكذلك هو نموذج محمل بالقيم، وله خلفية إيديولوجية، وهذا ما جذب الباحثين لهذا التحليل. الطبقة كفلسفة ترتكز على الجدلية المادية والصراع الطبقي، أي أن التاريخ ما هو إلا نتاج صراعات طبقية بسبب تضارب المصالح بين هذه الطبقات. ومنه برزت نماذج تنطلق من نقاط قوته، وتظل محافظة على الأبعاد الإيديولوجية، والسياسية، والمسلمات الخاصة بالمجتمع الرأسمالي.

من بين الأعلام المنظرين للطبقة نجد كارل ماركس الذي يعد مفكرا متناقضا ومركبا ، من خلال كتابات أشهرها رأس المال في 1867. وهو كذلك معروف بـ"نظرية الاستغلال".

حسب كارل ماركس فان المجتمع مقسم إلى طبقات على أساس اقتصادي مصلحي إلى بورجوازية(تمتلك وسائل الإنتاج)، وطبقة العمال(تمتلك وتبيع قوة العمل).[74] وقد فصَّل كارل ماركس مع فريديرك أنجلس في تاريخ ظهور الطبقتين، وكيف سيتغيران من العصر الإقطاعي إلى العصر الرأسمالي. كما تتبعا مسار هاتين الطبقين وتطورهما إلى غاية الوصول إلى مرحلة الشيوعية، وهي المرحلة التي ستلغى فيها الملكية الخاصة، والاستغلال ومنه زوال اضطهاد البورجوازية للطبقة العمالية. وهذا الأمر لا يتم إلا بالثورة[75]

---

[74] Karl Marx, **Class Struggle : Unraveling the inevitable Clash of Social Orders**, June 2021 http://testbook.com/ias-preparation/karl-marxs-class-struggle

[75] Britannica, **The Communist Manifesto**, http://www.britannica.com/topic/the-communist- Manifesto - Youtube, **Communist Manifesto: key Concepts**, accessed on April 2023.

كما جاء كذلك كارل ماركس بفكرة القيمة ، وفائض القيمة، ورأس المال والتي ضمنها في كتابه الشهير رأس المال(Das Capital) ، والذي يدل في أبسط معانيه العمليات التي يمر بها شيء ما ليصبح أكثر مما كان عليه في البداية. أي هي العلاقة التي تجعل ما عند شخص من شيء أكبر مما كان عليه.[76]

علاقة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والاستغلال هي علاقة غير منفصلة انطلاقا من أن العامل يمتلك ويبيع قوة العمل، والرأسمالي يمتلك وسائل الإنتاج، وبالتالي يقدم العامل ما يعرفه كارل بـ Use value لكي يحصل من قبل الرأسمالي على ما يعرف بـExchange value في حين يحصل الرأسمالي على surplus value.[77] وبالتالي الهدف في النهاية بالنسبة للرأسمالي هو المنفعة (more money).

ومنه تصبح معادلة العمل للقيمة لدى ماركس كما يلي:[78]

Value for Marx= C(constant capital: investments)+V(variable capital: wage)+S(surplus product)

إلى جانب كارل ماركس، هناك مفكر آخر ساهم في تقديم إضافات بخصوص التحليل الطبقي، وهو ماكس وبير ،الذي يعتبر من بين المؤثرين في هذا الموضوع. على خلاف ماركس الذي يقسم المجتمع انطلاقا من معيار الملكية إلى طبقتين البورجوازية، والعمالية ، وإذا كان ماركس ينطلق من فكرة أن التاريخ هو نتاج صراع بين هاتين الطبقتين فان ماكس وبير أكثر تخصيصا في مفهومه للطبقة بحيث يراها ظاهرة حديثة ظهرت بظهور اقتصاد السوق الرأسمالي، أي التقسيم يكون على أساس الموظف(employer) والموظف(employee). ومنه تقسيم المجتمع(social stratification) قائم على المكانة(status) وليس على أساس الطبقة. اختلاف آخر بين ماركس ووبير يكمن في الجانب السياسي بحيث يرى ماركس بأن الصراع بين الطبقين يحتدم حتى يصل إلى الثورة، في حين يرى ويبر بأن الصراع يبدأ قويا ثم ما يلبث يهدأ حينما تصبح الرأسمالية أكثر بيروقراطية.[79]

أغلب المراجع التي حاولت تفسير ويبر تقسم أبعاد اللاعدالة الاجتماعية عنده في:

1- المكانة/ البريستيج

2- الطبقة/ الدخل، الثروة

3- القوة

---

[76] Youtub, **Demandez au professeur Wolff : Comment Marx définit le capital et pourquoi**, accessed on May2024.

[77] Youtube, **What's Up With Capitalism? A Marxist Perspective**, accessed on April 2023.

[78]youtube, **Marx's Theory of Class and Exploitation**, YaleCourses, accessed on April 2023.

[79] Youtube, **Weber's theory of Class**, YaleCourses, accessed on April 2023.

ولكن هناك من الأساتذة الذين يختلفون في هذا الطرح، انطلاقا من أن هذه المحاولات هي لباحثين يتحدثون الانجليزية ويعلمون القليل عن اللغة الألمانية. وبالتالي الترجمة الأقرب للمكانة التي تعني بالألمانية stand إلى الانجليزية هي Estate وليس Status. بالنسبة لويبر فان الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يكون بالانتقال من المكانة إلى الطبقة. و عليه فان الامتلاك وحده لا يكفي لتشكيل طبقة، بل لابد من ملكية، واستثمارها في السوق هو الذي سيسمح بالانضمام إلى طبقة معينة. وقد ميز بين نوعين من السوق لتحديد الانضمام إلى طبقة ما، وهما سوق العمل(labour market) والسوق الرأسمالي (capitalist market). بالنسبة للقوة فإنها تعتبر متغيرا تابعا للبعدين السابقين، والذين يتميزان بأنهما تاريخيين. وهنا تظهر السلطة، السلطة التقليدية نتيجة البعد الأول وهو المكانة، والسلطة الشرعية العقلانية والتي تنتج من البعد الثاني وهو الطبقة(السوق). انطلاقا من هذه الأبعاد يكون المجتمع بالنسبة لويبر مكونا من : الملاك، والمهنيين، والبورجوازية الصغيرة، والطبقة العاملة. ليبقى ما يجمع بين ماركس ووبير وآخرين اهتموا بالتحليل الطبقي هو إجماعهم على أن المجتمع مقسم أفقيا إلى وحدات[80]

2- التحليل الطبقي للسياسات العامة:

إن ما يفسر عدم شيوع التحليل الطبقي على الأساس الماركسي في السياسات العامة هو هيمنة المدرسة الأمريكية على هذا الحقل المعرفي، خاصة وأن هناك رأيا مفاده أن الطبقات لعبت دورا غير واضح في المجتمع الأمريكي، حيث لم تشهد الولايات المتحدة نشوء حزب سياسي للطبقة العاملة بحكم التكوين العرقي للمجتمع الأمريكي، وعليه الاهتمام منصب على تكوينات أخرى غير الطبقة، وهما الجماعة، والنخبة. وحتى في أوربا والعالم الثالث فقد تراجع التحليل الطبقي للمجتمع ، وذلك مع توسع الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة، وتضائل الطبقات العليا والدنيا، وتزايد بالمقابل الحراك الاجتماعي. إلا أنه لم يخل من القيم والإيديولوجية ، وكذا عدم القدرة على تطبيقه أمبريقيا خاصة مع التقدم الصناعي [81] الثغرة الأخرى التي مهدت إلى ظهور اقترابات تفسيرية بديلة للتحليل الطبقي هو عجزها- الطبقة- في *إيجاد تجانس اقتصادي للطبقة الرأسمالية*(التي هي قائمة أساسا على المصلحة الخاصة) بإمكانه أن يتحول *إلى هيمنة أو سيطرة* على من سيحكم.[82]

مهدت الطبقة إلى ظهور اقتراب النخبة انطلاقا من فكرة مفادها أن الصراع الطبقي يولد تغيرا اجتماعيا، أي أن الطبقة نتيجة وليست وحدة تحليل تم الانطلاق منها.

---

[80] نصر محمد عارف، **ابيستيمولوجيا السياسة المقارنة**، 218.

[81] المرجع نفسه، 222.

[82] المرجع نفسه، 223.

3-النخبة:

حاول كل من فيلفريدو باريتو، وغايتانو موسكا تحويل الطبقة من المفهوم الماركسي القائم على علاقات الإنتاج الاقتصادية(الملكية لوسائل الإنتاج) إلى مدخل سياسي يقسم المجتمع إلى حاكمين ومحكومين. زمنيا تعايش هذا الإطار التفسيري مع المؤسسي، وهو يركز على سلوك الجماعات الصغيرة نسبيا في صياغة السياسات أكثر من تركيزه على القواعد المؤسسية الحكومية الرسمية. كذلك اقتراب النخبة كان حافزا لظهور اقتراب الجماعة، الذي ينفي هيمنة نخبة معينة، أو جماعة معينة، ويعتبر أن جميع الجماعات المتفاعلة على نفس الدرجة من الأهمية والتأثير.

يعد كل من سان سيمون، وكارل ماركس ممن أثاروا الأسئلة الجوهرية التي أوجدت اقتراب النخبة. وقد تأثر بها كل من باريتو، وموسكا ثم انضم إليهم ميتشلز. سنحاول من خلال الجدول الآتي أن نلخص رؤاهم بخصوص النخبة:[83]

[83] عارف، **ايبستيمولوجيا السياسة المقارنة**، 227- 230.

- مبارك الجري، **النخبة بين النظرية والو اقع العربي**، http://www.alaraby.co.uk/

تم الاطلاع عليه: في ماي 2023.

فيلفريدو باريتو	غايتانو موسكا	روبرت ميتشيلز
- يرى باريتو بأن البشر غير متساويين ومختلفين من حيث ثنائية الذكاء والقوة. - كذلك قسم المجتمع إلى شريحتين، وذلك طبقا للقيمة الشخصية ، وهما الشريحة الدنيا(وهي ليست بنخبة) لأنها لا تتوفر على عنصر الذكاء، والشريحة العليا وهي النخبة لأنها الأكثر ذكاء، هذه الشريحة تنقسم بدورها إلى نخبة حاكمة، ونخبة غير حاكمة، ومعيار القوة هنا هو الذي يسمح بالانتقال من النخبة غير الحاكمة إلى النخبة الحاكمة. - ومن أجل الاستمرار والاستقرار أكد على ضرورة انفتاح النخبة، ووجود قنوات للوصول إليها(النخبة الحاكمة) وامتصاص جماهير جدد، من خلال ما أسماه" دوران النخبة" وقد اقترح نوعين من الدوران: 1- **داخلي**: وذلك بإحلال أفراد محل آخرين؛ 2- **خارجي**: استبدال النخبة كلها بأخرى.	- استبدل موسكا مفهوم النخبة بـ"**الطبقة السياسية**" وهنا يظهر عليه تأثره بالطبقة، ولكن ليس بالمفهوم الاقتصادي الماركسي، بل بمفهوم سياسي. بالنسبة إليه فان المجتمع منقسم إلى: **1- طبقة حاكمة**: حيث أن عدد المنتمين إليها قليل، وتتميز بدرجة عالية من التنظيم والتحكم بمفاصل القوة السياسية، والقرار السياسي. **2- طبقة محكومة.** من هنا يبدو أن المعيار المعتمد هو القدرة التنظيمية السياسية وليست الاقتصادية. وقدرة هذه الطبقة على توظيف ما أسماه بـ"**المعادلة السياسية**"أي القدرة على توظيف الرموز الدينية، والثروة، والبيروقراطية، والمعرفة المتخصصة. أما ما تعلق ببقاءها واستمرارها فان موسكا يقترح : - وجود هوية موحدة بين أعضاء النخبة؛ - استخدام المعادلة السياسية بصورة مثلى؛ - التقاليد؛ -دوران النخب(تقريبا نفس فكرة باريتو)؛ - تأييد الجيش.	- بالنسبة لميتشيلز فان السمات الشخصية لا يمكن الاعتماد عليها وحدها في تحديد النخبة، بل ينبغي فهم الموقع(مؤسسة، منظمة، كالأحزاب مثلا)، ودرجة القوة التي يمارسها الفرد أو الجماعة داخلها(وهنا جاء على ذكر الكفاءات الشخصية الخاصة التي يمتلكها الأعضاء كالذكاء، والتوجهات السياسية). ومن أجل البقاء اقترح : - استخدام المبادئ الأخلاقية؛ - الاستقلال المالي للأعضاء ؛ - القدرة على تجاوز الصراعات الداخلية العميقة؛ - القدرة على استيعاب الأفكار الجديدة، والأفراد القادمين من الجماهير، وهو ما عبر عنه **بالقانون الحديدي.**

إلى جانب هؤلاء هناك مجموعة تحسب من المدرسة السلوكية، منهم: [84]

- هارولد لاسويل الذي قسم المجتمع السياسي انطلاقا من سؤاله الشهير من يحصل على ماذا متى وكيف. وبنى على أن المجتمع ينقسم إلى نخبة(وهي التي تحصل على القيم المختلفة)، والحشد؛

- بوتمور الذي رأى النخبة في جماعة وظيفية لها مكانة عالية في المجتمع لسبب ما؛

- ورايت ميلز الذي قال بأن المجتمع الأمريكي محكوم بما أسماه بـ"**نخبة القوة**"، وهي زمرة سياسية اقتصادية عسكرية أقرب إلى الكوربوراتية(الجماعة). وهذه الزمرة الخاصة بالمجتمعات الصناعية الحديثة تتكون من جيش، وساسة، ورجال أعمال؛

- وروبار دال الذي جاء بنتيجة في هذا الخصوص من خلال كتابه الشهير من يحكم؟ مفادها أن النخبة الحاكمة هي الصانعة للقرار وللسياسات.

من بين النماذج المقدمة لإيجاد أجوبة عن السؤال من يحكم في الولايات المتحدة في إطار التفسير النخبوي نجد مايعرف بـ[85] **kings and kingmakers** والذي وظف لمعرفة دور القادة، وسماسرة القوة المخفيين الذين يؤثرون على السياسة العامة.

4- النخبة والحالة العربية(الجزائرية):

محاولة إسقاط اقتراب النخبة على الدول العربية عامة والجزائر خاصة تبدأ من المفهوم بحد ذاته فمفاهيمها النظرية قائمة على التجدد والتغيير، في حين أن النخبة في الوطن العربي عموما محصورة على إما قبيلة، أو عائلة ، أو جيش، أو رجال أعمال وكلها، مخالفة بذلك لما تنص عليه المفاهيم النظرية للنخبة. ومن هنا يظهر إشكال معيار الثقافة/ المعرفة العلمية في الوطن العربي، وهل حقا يؤخذ بعين الاعتبار؟ أم أن صلات القرابة، أو الالتزام الإيديولوجي والولاء هي من تساهم في تشكيل النخبة من الداخل؟

ثاني إشكال يطرحه اقتراب النخبة اعتبارها -الظاهرة السياسية هنا نعتبر السياسة العامة- ما هي إلا ظاهرة تابعة لظواهر أخرى، وبالتالي لا يمكن فهمها دون فهم لهذه الظواهر، على اعتبار أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.[86] بالتالي تابعة وليست مستقلة، وتصنعها جماعة واحدة أي أن هناك فئة أقلية مسيطرة على قمة الدولة والمجتمع.

---

[84] عارف، **ايبستيمولوجيا السياسة المقارنة**، 230-231.

[85] Jerri Cockrel, **Public policymaking in America(** The university of Kentucky Cooperative Extension Service, 1997).

[86] عارف، **نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية(الإمكانات والإشكالات)**، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان النخبة السياسية للباحثين الشباب ، 1996، 2.

إن المتتبع للواقع العربي(الجزائري) وفي طبيعة السياسات الداخلية وتوجهاتها والسياسات الخارجية يدرك أنها مرتبطة بالنخبة، وهي قابلة للتبدل والتحول طبقا لتحولات النخبة الداخلية أو الخارجية خاصة وان الدساتير فيها عادة ما تتم صياغتها من طرف تلك النخبة الحاكمة.

5- الجماعة:

هي نظرية رياضية ظهرت بين 1960- 2004 في شكل "هياكل جبرية" والتي تتضمن عناصرا، وعمليات حسب الشكل العام (G,*) حيث يمثل **G**: الأعداد، والدوال، والمصفوفات. في حين يمثل * عمليات الجمع، والضرب(الطرح والقسمة هي عمليات عكسية). ولكي نطلق عليها اسم زمرة لابد من توفر شروط رياضية معينة. من أشكال تجسيد نظرية الجماعة نجد مكعب روبيك (Rubik cube) الذي اخترعه Erno Rubik في 1974.

من المنظرين لهذا الاقتراب(النظرية) في العلوم الاجتماعية جون لوك، وجيمس ماديسون، وابن خلدون، وآرثر فيشر بانتلي.

6- الجماعة في العلوم الاجتماعية

حاول بانتلي من خلال كتابه The Process of Govervment: A study of Social Pressures(1908) تحليل سلوكات الأفراد وليس المؤسسات، وذلك انتقادا للمنهج الشكلي الذي يهتم بالخصائص الخارجية الرسمية، والدستورية.

إذا كانت النخبة ترى أن المجتمع مقسم أفقيا إلى أقلية قوية منظمة ذات خصائص معينة، وأغلبية واسعة غير منظمة لا تملك القوة، فان التعددية ترى أن المجتمع ينقسم أفقيا ورأسيا إلى جماعات متعددة متصارعة، ومتنافسة. ترى النخبة بحكم الأقلية، وترى الجماعة بحكم الأغلبية.

تقوم نظرية الجماعة على مفاهيم المصلحة، والقوة، والصراع. وقد تم تمييز أربعة أنواع للجماعة، كما يلي: [87]

1- جماعات المصالح التضامنية: وهنا نجد منظمات رجال الأعمال، واتحادات التجار، وغيرها.

2- جماعات المصالح المؤسسية: كالمؤسسة التشريعية، وكتلها البرلمانية، والأحزاب السياسية، والجيوش، والبيروقراطية.

3- الجماعات ذات المصالح غير المنظمة: مثل الجماعات القرابية والعرقية.

4- جماعات المصالح الوقتية(anomic): مثل المظاهرات، وأعمال الشغب ، وغيرها.

[87] عارف، **نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية(الإمكانات والإشكالات)**، 240.

تمت دراسة الجماعات من شقين: [88]

من درسوا تفاعلات الجماعات فيما بينها	من درسوا تفاعلات الأفراد داخل الجماعات
وهنا نذكر بانتلي الذي درس تفاعل الجماعات ألذي يعتبر أن **السياسة العامة هي مخرج للصراع بين مختلف جماعات المصالح**. هذا الأخير الذي تم تجاهله لمدة عقدين من الزمن، ثم أصبح مرجعه من الكلاسيكيات في هذا الخصوص. يعتبر بانتلي ممن حاولوا إيجاد منهجية للسلوكية على العلوم الاجتماعية(العلوم السياسية أكثر شيء)، وذلك من خلال التركيز على دراسة النشاط الإنساني المفتوح ، والذي هو في الأساس المادة الخام للعملية السياسية. وقد قام بترتيب البيانات السياسية في شكل إما جماعات، أو مصالح، أو ضغوطات، أي أنه يمكن النظر إلى نشاط ما ، إما كجماعة، أو كتعبير عن مصلحة، أو كتعبير عن ضغط.[89] وقد انتقد في الميدانية (empiricism) أي أن تفسيره السلوكي لقرارات الحكومة على أساس تأثير جماعات الضغط كان ضيقا. وهي فكرة جديدة آنذاك، وليس غريبا أن يتم تجاهلها. ما يحدد الجماعة بالنسبة لبانتلي هي: الحجم، الكثافة، التكتيكات، علاقتها بالجماعات الأخرى. جيمس ماديسون من خلال أوراقه الفيدرالية(federalist papers) حيث اقترح حالة من التوازن بين السلطات في النظام الأمريكي من خلال فكرة checks and balances.	دافيد ترومان والذي من خلال مرجعه The Goovernmental Process(1951) تناول متغيرين أساسيين وهما جماعات المصالح، وجماعات الأعمال، حيث اعتبر أن **المنافسة بين جماعات المصالح سيساعد في عملية صنع السياسة**. كما رأى في الحكومة أنها تقوم بتوفير الشروط الملائمة لجماعات المصالح لكي تنشط. كما لا ننسى بأن كتابات ترومان كانت الأساس الفكري وراء إدراج المادة الأولى في الدستور الأمريكي، وهي تمكين الفرد على الحكومة. وذلك من خلال اللوبي، كتابة الرسائل، حملات الايميل، وشبكات التواصل، والمظاهرات السلمية. مانصور اولسن من خلال مرجعه the logic of collective action : Public goods and the theory of groups(1965). حيث تناول مشكل free-riding الذي يعني استخدام السلع العامة بدون دفع الضرائب، وقد تم توظيف الاستعارة التالية belling the cat للتعبير عن ذلك. وقد اقترح معادلة cost and benefit وprivatisation للتعامل مع هذه الحالة.[90] حاول أولسن تطعيم نظرية الجماعة بالأدبيات التي تم تطويرها في حقل الاقتصاد من منطلق أن: الجماعات الصغيرة تستطيع تحقيق السلع الجماعية بصورة أفضل أي: - كلما صغرت الجماعة، كلما كان نصيب الفرد أكثر؛ - وكلما ازدادت فرصة الفرد في الحصول على نصيب من العائد، وكذلك سهولة التواصل بين المجموعات الصغيرة، أما الجماعات الكبيرة فان تحقيق السلع الجماعية يستلزم

[88] عارف، **نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية** ، 238، 242.

[89] Britannica, **The Process of Government : A Study of Social Pressures**, www://Britannica.com/topic/The- Process-of-Government-A-Study-of-Social-Pressures, accessed on: May 2023.

[90] Mançur Olson, **The Logic of Collective Action : Public Goods and the Theory of Groups**(The USA: Library of Congress, 2002).

	وجود سلطة قهر تدفع الأفراد للمساهمة.

7- نظرية الجماعة والحالة الجزائرية

انطلاقا من المفاهيم التي تقوم عليها الجماعة، وهي كما أسلفنا الذكر: المصلحة، والقوة، والصراع، وكذلك باعتبار الخصوصية التاريخية والاجتماعية والثقافية للجزائر ، فان للجماعة إسقاطات كثيرة على الحالة الجزائرية في مختلف الفترات التاريخية التي مرت بها بداية من مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ، والذي نظمته وأشرفت عليه جماعة صغيرة من الشباب جمعت بينهم مصلحة سياسية وهي تفجير الثورة ونيل الاستقلال. وتتطور تطبيق هذه النظرية ليشمل جماعات أخرى على المستوى المحلي(الجماعات المحلية، البلدية في البداية ثم تمت إضافة الولاية) لتندرج ضمن نوع الجماعات المؤسسية(البيروقراطية). كذلك جماعات أخرى ظهرت في الجزائر مع القانون رقم 90-31 المؤرخ في 01 ديسمبر بشأن تسيير إجراءات إنشاء الجمعيات. كما دعمت جماعة رجال الأعمال في فترة الرئيس الراحل بوتفليقة التي أصبحت جماعة نافذة آنذاك. وفي 2019 ظهر نوع آخر من جماعات المصالح في الجزائر وهي الجماعة الوقتية ما عرف بالحراك الشعبي.

وما ينبغي التذكير به هو أن نظرية الجماعة ظهرت وازدهرت في ظل بيئة ليبرالية ديمقراطية، ولهذا ينبغي الحذر أثناء إسقاطها على حالات تختلف عن الليبراليات الديموقراطية.

انطلاقا من أفكار أولسن عن الفرد في الجماعات الصغيرة، والمصلحة الخاصة، والتكاليف والعائد، ننتقل إلى محاولات أخرى حاولت أن تفسر قرارات السياسة العامة من هذه المنطلقات الفكرية، وهي نظرية الخيار العقلاني.

8- نظرية الخيار العقلاني(rational choice theory)

تعددت استعمالات هذه النظرية في مجالات حددت مفهومها بخصوصية معينة. فجذورها الأولى تعود إلى الاقتصاد وتحديدا إلى أفكار ادم سميث في القرن 18، والذي حاول أن يفسر سلوك الفرد للاختيار انطلاقا من تحليل التكلفة- والعائد. تركز العقلانية الاقتصادية على ثلاثة تصورات، وهي: الفواعل العقلانية، والمصلحة الخاصة، واليد الخفية(وهي السوق) من خلال كتابه An Inquiry Into » the Nature and Causes of the Wealth of Nations « الذي تم نشره في 1776. تعني الفواعل العقلانية أن هؤلاء الفواعل يستخدمون حسابات عقلانية تخدم مصالحهم الذاتية، والتي تأخذ بعين الحسبان المعلومات المتاحة لديهم، وبالتالي يسعون إلى تعظيم امتيازاتهم في أي وضعية كانت، وتقليل خسائرهم.

أما المصلحة الخاصة فهي ما يحرك الفرد، وبالنسبة لآدم سميث فان سعي الفواعل العقلانية لتحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى استفادة الاقتصاد كله وخلق منافع له. أما اليد الخفية هي استعارة

للقوى غير المرئية، والتي تؤثر في اقتصاد السوق الحر. وتركز على فكرة أنه من خلال حرية الإنتاج والاستهلاك فان أفضل مصالح المجتمع ستحقق. وبذلك نجد أنصار اليد الخفية يدعون إلى تدخل أقل للحكومة والى توفير فرص أكبر للتبادل الحر في السوق.[91]

9-العقلانية في العلوم السياسية

من بين الذين حاولوا تطبيق العقلانية في العلوم السياسية نجد أنثوني داونز، والذي قدم تفسيرا للانتخابات من منطلق تحليل التكلفة- والعائد وفقا للمعادلة الآتية:

$$B+ D> C$$

B: منفعة فوز المنتخب

D: الرضا

C: تكلفة الانتخاب

10- العقلانية في صنع القرار(السياسة العامة)[92]

تعتبر العقلانية مفهوما يسعى إلى تحليل سلوك الفرد، والتفاعلات الاجتماعية. تعود هذه الفكرة في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع تحديدا) إلى ماكس ويبر الذي يرى النشاط الاجتماعي كنتيجة لسلوك محفز.[93]

تركز العقلانية في صنع القرار أساسا على معان مختلفة. تبدأ من خلال تحديد المشكل بدقة، ثم تحديد المعايير التي من خلالها يتم تطوير البدائل، ثم تليها مرحلة اختيار أفضل البدائل. إن هذا النموذج في صنع القرار يقودنا إلى **نموذج المراحل في صنع السياسة العامة** والذي هيمن على تحليل السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1970، حتى اصطلح عليه من قبل روبرت نكامورة بـ textebook approach .[94] يتكون من ظهور المشكل، وإقراره في الأجندة، وصياغة الحلول، واتخاذ القرار، والتنفيذ. [95]

ظهر كذلك في إطار التحليل العقلاني لقرارات السياسة العامة ما عرف **بنموذج النفايات(الأنرشيات المنظمة)** في 1972 من قبل الثلاثي أولسن، ومارش ، وكوهن. حيث طوروه لتفسير صنع القرار في الجامعة الأمريكية. في هذا النموذج تكون المشاكل، والبدائل، والمشاركين يتحركون من

---

[91] Investopedia, **Rational Choice theory : What It Is In Economics, With Examples,** http://www.investopedia.com, accessed on May 2023.

[92] للتفريق بين صنع القرار ، والسياسة العامة يجب الأخذ بعين الاعتبار أن صنع القرار يركز على الأهداف(objectives)، في حين أن السياسة العامة، وتحليل السياسة العامة يركز على المشكلات(problems).

[93] Richard Blame, « rationalité », **dictionnaire des politiques publique,** 539.

[94] Acquot, « approche séquentielle », **dictionnaire des politiques publiques(** France : Presses de la fondation Nationales des Sciences Politiques, 2016), 86.

[95] P. Le Galé M. Thatcher, **les réseaux de politique publique**(Paris: Harmattan, 1995), 96.

فرصة خيار إلى فرصة خيار آخر، وهنا يقع ما يعرف **window of opportunity** ، أي خليط من المشاكل التي لديها تأشيرة الدخول إلى المنظمة، وخليط الحلول التي تنتظر مشاكل ما، ومجموعة من المطالب الخارجية التي تضغط على صناع القرار. وما يميز هذا النموذج هو اللاتوافق الجزئي للمشاكل بالحلول، أي أن هذا النموذج لا يحل المشاكل جيدا، وبشكل نهائي، ولكنه يساعد في صنع الخيارات، والتي تكون في إحدى الأساليب الآتية: Resolution, oversight, flight [96]

هناك كذلك نموذج آخر لتفسير السياسات العامة من منظور مناقض للعقلانية الاقتصادية وهو**The Multiple Streams Framework** [97] الذي يحاول أن يتجاوز الكثير المشاكل التي وقع فيها نموذج الفاعل العقلاني(العقلانية الاقتصادية). هذا النموذج يساعد كثيرا في دراسة الحالات وقد تم تطويره من قبل جون كينجدون في 1984، وهو اقتراب مهم لتحليل صنع السياسات العامة عبر الدول. كينغدون رفض تحليل الفاعل العقلاني، واقترح أن هناك العديد من الحلول لقضية سياسة عامة ما. والسؤال المطروح هنا لماذا يتم اختيار حل واحد من بين الحلول الأخرى.

اعتقاد مفتاح آخر فيما يخص تعريف المشكل، وهو ما يحول دون جعل العقلانية تكون طرحا مفيدا، مادام أن العديد من الفواعل تعرف نفس الوضعية بشكل مختلف، وبالتالي تعظيم المنافع سيكون مستحيلا. والاعتقاد الثاني والذي يتقاطع مع العقلانية المحدودة واقترابات الإشباع، وهو أن الوقت وموارد أخرى هي في أصلها محدودة. أما الاعتقاد الأخير في هذا الاقتراب فهو يخص العمليات المستقلة التي تحدث حينما تتخذ قرارات السياسة العامة. وهناك ثلاثة تيارات للسياسة العامة، وهي مشاكل السياسة(policy)، وحلول السياسة(policy)، والشروط السياسية وهي تتدفق وتتفاعل مع بعضها البعض بطريقة معينة.

إن هذه الأفكار التي تحد من العقلانية المطلقة (الاقتصادية) وتعتبر أن سلوك الفرد في أي تنظيم يخضع لأمور تجعله يتحرك من فرصة خيار إلى آخر موجودة في ما جاء به هاربرت سايمن والمعروف بالعقلانية المحدودة(المختلطة).

11- العقلانية المحدودة(bounded rationality)

يعود ظهور هذه النظرية لتفسير صنع القرار إلى فترة 1947، حيث تنطلق نظريته من أن مفردات المنظمة تأتي من منطق ونفسية الفرد، أي أن سلوك التنظيمات محدود بادراكات معينة، وبالتالي السلوك الإنساني هو من حيث النية عقلاني ولكن بطريقة محدودة. بالنسبة لسايمن فان العقلانية المختلطة

---

[96] Michael D. Cohen James G. March Johan P. Olson, **"A Garbage Can Model of Organizational Choice"**, http://www.jstor.org/(accessed March2014), 11, 16, 8.

[97] SPRINGER Link, **The Multiple Streams Framework**: Understanding and Applying the Problem, Policies, and Politics Approach , http://link.springer.com/article, accessed on May 2023.

تنطلق من أن سلوك الفرد يكون من باب الإرضاء لأنه لا يكون في موقف التعظيم(maximization) ، في حين أن الرجل الاقتصادي العقلاني يقوم باختيار أفضل البدائل مما هو متاح، في حين أن رجل التنظيمات يقوم بالبحث عن الرضا من خلال اخذ ما هو جيد كفاية.[98] أي أن المسعى هنا هو اختيار القرارات الجيدة التي تحقق الرضا، والتي تكون جيدة كفاية، وليس أفضل القرارات. وهنا تكمن فكرة "**satisfice or satisfy**" **(than the best)** . أي السعي إلى تحقيق الرضا بدلا من الاستمرار في البحث عن الحل الأمثل أو الكمال. ومبرر هذا أن حتى العقلانية الكاملة ما هي إلا عقلانية محدودة باعتبار أن هناك دوما معرفة ناقصة(نقص المعلومات، وعدم اليقين، وكذلك عامل الوقت).

سنفتح قوسا هنا للحديث عن هابر ايكزاندر سايمن (1916- 2001)،وهو مفكر عابر للتخصصات من العلوم السياسية إلى العلوم السلوكية، وعلوم الاقتصاد، وعلم النفس، إلى علوم الإعلام الآلي، وقد نال نظير هذه الحركية والتأثير الفكري جائزة نوبل في 1978 مقابل أعماله لفهم صنع القرار.[99]

بالنسبة لسايمن فان صنع القرار يعني صنع خيار معين، وذلك بالمرور بثلاثة خطوات وهي : الذكاء، والتصميم، والخيار. منطلقا دائما من منطق تقليص الخسائر والتعقيدات بدل البحث عن تعظيم أفضل المنافع لأن هناك عوامل تؤثر على صنع القرار مثل الأحاسيس، والانحياز الإدراكي والمحيط.

لا ننس كذلك بأن سايمن هو من الآباء المؤسسين للذكاء الاصطناعي حيث رأى فيه (الذكاء الاصطناعي) طريقة لنمذجة العمليات التي تحدث مسبقا كما يفعل العقل، حيث يقوم بنسخ البيانات، ومن ثم يقوم بتخزينها في الذاكرة ثم استحضارها واستخدامها. كذلك هو من استخلص بإمكانية أن تكون الحواسيب ذكية على اعتبار أنها تستخدم نفس سبل التحليل لحل المشكلات. وهنا نصل إلى الحدس intuition والذي يعتبر تخزينا لسيناريوهات، ووضعيات يتم استحضارها للتعامل مع وضعيات جديدة. وقد نال جائزة Turing نظير أعماله في الذكاء الاصطناعي ونفسية الادراك البشري، وهي جائزة تضاهي نوبل في القيمة والبريستيج العلمي[100]

12- العقلانية السياسية

رأينا في عناصر أنفة الذكر أن نظرية الجماعة ومنطلقاتها الفلسفية وأهم أفكارها وأعلامها. والتي وجدنا أنها تندرج ضمن النظريات التفسيرية التقليدية مع إضافة جديدة، وهي المصلحة الخاصة التي

---

[98] José G. Vargas- Hernandez, ricardo Pérez Ortega, **"Bounded Rationality In Decision- Making,"** International Journal of Research in Business Studies and Management, México, Volume5, issue 10, 2018, 50.

[99] The DECISION LAB, Herbert Simon, http://thedecisionlab.com/thinkers/computer-science/herbert-simon, accessed on May 2023.

[100] Ibid.

تؤدي في النهاية إلى تحقيق المصلحة العامة، هذه الأخيرة التي تعد من أهم أفكار نظرية الجماعة. وبذلك تكون نظرية الجماعة نقطة عبور من التوجه السياسي في تفسير صنع السياسات إلى التوجه الاقتصادي. لعل من بين الأساليب التفسيرية الأخرى التي تنطلق من أفكار نظرية الجماعة ما يعرف بـ "التراكمية"، و"الخيار العام."

13- التراكمية في صنع السياسات

يعتبر الأسلوب التفسيري التراكمي أسلوبا مرتبطا بالجماعة، وهو في الواقع منافس للأسلوب العقلاني الاقتصادي الذي يفترض بتوفر المعلومات الكافية والكاملة لصناع القرار أثناء صنع السياسات، غير أن الواقع يقول عكس ذلك لأن العملية يميزها ضيق الوقت، وعدم كفاية المعلومات، وتعقيد القضايا .

نعود قليلا إلى الأسلوب العقلاني الاقتصادي في صنع السياسات، حيث يتم اختيار قرارات السياسة العامة من منظور تعظيم الفوائد وتقليل التكاليف، أي أن العملية تتم عبر أهداف واضحة تستخدم فيها عمليات منطقية للبحث عن أفضل الطرائق للوصول إلى تلك الأهداف. ولكن هذا التوجه لا يفسر الكثير من عمليات صنع السياسات في الواقع لأنه يتجاهل دور قوى أخرى سياسية واجتماعية، وغيرها. وهي الثغرة التي جاءت التراكمية لملأها.

صنع السياسات حسب التراكمية هي نتيجة للتفاوض والمساومة بين الجماعات التي لها مصلحة في قرار معين.

لعل من بين المؤسسين لهذا الاتجاه شارل ليند بلوم الذي يفترض إمكانية ترتيب أولويات و تفضيلات المجتمع بصورة تسمح بترتيب النتائج واختيار البديل الذي يحقق أكبر عائد ممكن. و قد عرف هذا الأسلوب " **بالمشي في الوحل**" والسير بخطى بطيئة، وحذرة بهدف التحكم في اللحظة ولا يهمه التخطيط الطويل الأمد[101]. جدير بالذكر بأن ليند بلوم قد تأثر بروبار دال من منطلق أنه لا نخبة واحدة تتحكم في المجتمع. الاختلاف بينها يكمن في أن روبار دال يرى النخب من منظور Polyarchy : pluralist view of elite within few في حين ليند بلوم يرى النخب من منظور Corporatist : pluralist view of elite within many.

وأن صح القول فان السياسة / القرار ما هو إلا

Pursuing needed reforms gradually, through a pluralist process of trial and error

[101] Charles Lindblom, **The Science of Muddling Through**, JSTOR, www.jstor.org, accessed on 2010.

لتبسيط هذا الافتراض، يقترح المدخل العقلاني وجود العديد من الافتراضات المهمة التي تتضمن توفر المعلومات الكاملة لصناع القرارات، وإمكانية مقارنة المنفعة الاجتماعية والكفاءة العقلية لصناع القرار التي تمكنهم من المعلومات الشاملة، وغياب محددات ضيق الوقت. كما أن الأسلوب العقلاني يتطلب دراسة التعامل مع الأهداف والوسائل.

غير أن دراسة الأهداف ليس ممكنا دائما بسبب غموض القيم التي تقبع خلفها. اقترح ليند بلوم أن عملية صنع السياسات تتم بالاكتفاء فقط بإجراء عمليات تعديلية جزئية تتعلق بالجوانب المهمة لتلك السياسة.[102]

يرى هذا الأسلوب أن عملية صنع السياسات هي سلسلة لانهائية من الهجمات على المشكلة التي ينبغي أن تتغير في شكلها فقط لأن التغيير في طبيعتها سيقود حتما لأمور غير متوقعة، وبالتالي صعوبة التحكم فيها (فلنتذكر أن المشكل هو أهم مكون لأي سياسة عامة إلى جانب الفاعل، والفعل وهنا يكمن الاختلاف بين السياسة العامة وصنع القرار الذي يركز على الأهداف). [103]الملاحظ في هذا الأسلوب التفسيري الحذر و غياب الجرأة لأنه يرى صنع السياسات المختلفة من منظور إجراء تغييرات جزئية هامشية لسياسات كانت قائمة قبلا، وهذا تخوفا من تطورات تلك السياسة في المستقبل. أي أن الهدف يكمن في الحفاظ على الوضع القائم، وذلك من خلال توظيف آليات التفاوض، والمساومة بين مجموعات المصالح، فلنتذكر أن منطلقات الجماعة الفكرية هو السعي لإيجاد التوافق المشترك لمجموعات المصالح المتنافسة.

هناك نقطة مميزة بخصوص التراكمية ، وهي أن حدودها لم تتوقف في صنع القرار/ السياسة بمنظور مؤسسي عام بل امتدت إلى مجالات أخرى مثل أنظمة الحواسيب، والهواتف الذكية والتي تتبنى منطق التحينات الجزئية(updating) مثل: برامج ميكروسوفت، تطبيقات الاندرويد، وبرامج وتطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي مثل تحيين ميتا لفيس بوك، والتحيين الأخير لواتس اب، وغيرها من البرامج والتطبيقات.

14-نظرية الخيار العام وصنع السياسات العامة

هي من بين التوجهات الاقتصادية في صنع السياسات العامة، والتي تدعو إلى التحكم إلى آلية السوق، وتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. حسب هذه النظرية فان السياسات كقرارات جماعية تتم عن طريق أفراد يبحثون عن مصالحهم الذاتية. ومن هنا تعتبر الدراسة الاقتصادية لعمليات صنع القرارات، وذلك لتطبيقها لأدوات التحليل الاقتصادي في صنع السياسات.

---

[102] Charles Lindblom, **Still Muddling, But Not Yet Through.** Public Administration review, November/ December1979, 520.

[103] Ibid., 220.

تجمع هذه النظرية بين منطقين وتحمل تصورين اقتصادي وسياسي، التصور الاقتصادي الذي يسعى إلى تعظيم المصلحة الذاتية، والتصور السياسي الذي يسعى كما يسوق له إلى تحقيق المصلحة العامة. وتذهب هذه النظرية إلى الاعتقاد أن صنع السياسات هو نتاج تصرف اقتصادي كما هو الحال في السوق الاقتصادي. أي أن السياسي يبحث عن مصالحه الذاتية بنفس طريقة التفكير الاقتصادي على منظمات القطاع العام[104].

حسب هذه النظرية، فان صنع السياسات هو نتاج لتصور اقتصادي يسعى إلى تعظيم أرباحه، وتصور سياسي يبحث عن تعظيم الأصوات، وبيروقراطي ساعي إلى تعظيم منافع شخصية. أي أن من يصنع السياسات هم ثلاثة اقتصاديون، وسياسيون، وبيروقراطيون. وكل هؤلاء يبحثون عن منافعهم الذاتية كما يفعلون في السوق الاقتصادية. ولعل من أهم أعلام هذه النظرية James 1919-2013 Buchananالذي تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد في 1986 نظير هذه المجهودات.

ترى هذه النظرية أن المصلحة العامة التي يتغنى بها السياسيون ما هي إلا تعبير عن مصالح ذاتية لا تختلف عن تلك الموجودة في السوق، والتي تقود في النهاية إلى فائدة مشتركة لكل الأفراد من خلال اتخاذ القرار الجماعي. بمعنى أن الفرد في النظام السياسي هو مستهلك لسلع وخدمات الحكومة وسلوكيتهم وفق قاعدة اقتصادية للعرض والطلب، وتعظيم الفوائد بأقل التكاليف ولتحقيق مصالح ذاتية ،وهكذا يتم ترتيب الأولويات في الأجندة السياسية . وهنا نتذكر أن الحكومة نشأت تاريخيا وفق عقد اجتماعي، اتفاق لطاعة القوانين، ودعم الحكومة مقابل تقديم خدمات بالمقابل. وأيضا الحكومة تتعامل في الفضاءات التي يخفق فيها السوق.

يرى بوكانان أن السياسة ما هي إلا لعبة ، ويشكل الدستور قواعد لهذه اللعبة، فقد حاول من خلال مرجعه the calculus of consent: logical foundations of constitutional democracy في 1962، والذي وظف فيه كل من:[105]

- **نظرية الألعاب**: وظف بويكانان نظرية الألعاب لتحليل القرار السياسي والتفاعلات التي تنتج بين الأفراد، والجماعات، والمؤسسات في حالات الخيار الاجتماعي؛

- **أمثلية باريتو(Pareto Optimality):** هنا حاول أن يستكشف قانون باريتو في سياق السياسة العامة وصنع القرار الجماعي. وقد قدم حججه بأن الفعالية تكون دوما حينما نجعل شيء ما أفضل بجعل شيء آخر يقابله أسوء، وذلك بفعل التكاليف المصروفة، والتمثيلات المعلوماتية، إلى جانب عوامل أخرى. هنا تبدو أهمية عمله بخصوص تسليط الضوء على نتائج التوزيع لخيارات السياسة؛

---

[104] أحمد حسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، 131.

[105] NIH, **A Model and the Behavioral Implications of the Calculus of Consent: The Delemma of Public Choice before Public choice**, ncbi.nlm.nih.gov, accessed on May 2024.

- **صنع القرار:** ركزت أعمال بويكانان في فهم كيفية صنع الخيارات في مملكة السياسة والسياسة العامة. ركز على دور الدوافع، والمؤسسات، والعراقيل الأخرى في قولبة عمليات صنع القرار. وقد دعا إلى سياسات تربط أكثر بين الدوافع، والأهداف الاجتماعية الموسعة.

إجمالا ارتبطت نظرية الاختيار العام بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة، والفلسفة الليبرالية. غير أن النظر إلى صنع السياسات من منطلق اقتصادي عقلاني بحت يطرح الكثير من التساؤلات خاصة حينما يخفق السوق الاقتصادي.

إن محاولة إسقاط هذه النظرية على صنع السياسات في الوطن العربي، يفرض مراعاة أصلها ووحدة التحليل فيها التي تنطلق من مركزية فكرية غربية، والتي تحمل مدلولات، وحمولات سياقية خاصة. إن الوقوف مطولا عند رأي تولوك خاصة ما تعلق بالسعي للريع، وكيف يشوه هذا السعي القرارات العامة على نطاق واسع، وبالتالي يشوه الأسواق، ويقلل المنافسة بطرق تفيد مجموعات محددة، وهو الأمر الذي سيلحق الضرر بالمجتمع بشكل كبير. وهي فكرة يوجد ما يفسرها في الوطن العربي في فترات زمنية معينة، خاصة وأن فكرة الحكومة ليست عاطفية نحلم بها، بل لها في واقع الأمر إخفاقاتها وهذا بالنظر إلى مجموعات المصالح، والمقايضة السياسية، وجهل الناخبين، وتأجيل الاستحقاقات والإكراه، والاحتكار، والاستغلال.[106] وهذا ما يجعل الجمهور العام العربي في النهاية في وضع حرج من خلال محاولة الساعيين للريع إلى الحصول على مدخراته ، ومكاسبه، ورؤوس أمواله. والذي سينعكس عليه في قلة استعداده للعمل الجاد، وللادخار، وللاستثمار في خلق الثروة.

نقطة أخرى من نظرية الخيار تظهر كثيرا في الواقع العربي ألا وهي العلاقة الطردية التي تنشا بين سلطة الدولة وزيادة فرص السعي للريع، وتزايد السلطة التي يتمتع بها السياسيون أثناء ضغط جماعات المصالح عليهم للحصول على الخدمات.

وفي نهاية هذا العنصر نقول أنه لا يمكن تفسير كل القرارات العامة بنموذج واحد .فالنموذج العقلاني يفترض قدرة صانع القرار على تحديد الأهداف، وجمع البدائل، وتقدير النتائج، ثم اختيار البديل الذي يحقق أفضل منفعة وفق المعايير المعتمدة .وتظهر قيمة هذا النموذج خصوصا بوصفه معيارا لتحسين القرار، حتى عندما تكون شروطه الكاملة غير متوافرة في الواقع.

أما العقلانية المحدودة فتفترض أن صانع القرار يعمل في ظل نقص المعلومات، وضيق الوقت، وتعدد الأهداف، وعدم القدرة على حساب كل النتائج .لذلك قد يختار حلا مقبولا أو مرضيا بدلا من الحل الأمثل .ويقترح نموذج التدرج النظر إلى صنع السياسة كسلسلة من التعديلات الصغيرة التي تنطلق من سياسة قائمة، وهو ما يفسر استمرار بعض البرامج رغم تغير الظروف .كما تبرز النماذج السياسية والمصلحية أهمية التفاوض والمساومة والتحالفات وتوزيع القوة بين الفاعلين.

---

[106] ايمون باتلر، **مدخل إلى نظرية الخيار العام**(ترجمة: رزان حميدة آخرون)، 88.

ومن الناحية التطبيقية، يستطيع الطالب مقارنة هذه النماذج على سياسة واحدة :ماذا يفترض النموذج العقلاني؟ ماذا يفسر نموذج العقلانية المحدودة؟ أين يظهر التدرج؟ وأين تظهر المساومة؟ هذا النوع من المقارنة يمنع تحويل النماذج إلى قوالب جامدة، ويجعلها أدوات تفسيرية متنافسة يمكن اختبار قدرتها على تفسير الحالة المدروسة.

انطلاقا مما تم التطرق إليه إلى حد الآن نصل إلى خلاصات مفادها أن التوجهات التفسيرية لصنع السياسات تنطلق من قاعدة نظرية الجماعة والتي تبتعد تدريجيا عن التفسيرات التقليدية التي تحصر العملية والفواعل في جهة رسمية موحدة في حين تؤسس نظرية الجماعة لحقيقة واقعية تجعل الفواعل متعددة وفي مستويات عامودية وأفقية، وعملية صنع توظف آليات متعددة لغاية تحقيق مصالح الفواعل المتدخلة في صنع السياسات والتي تنتهي بتحقيق المصلحة العامة في النهاية. هذه الاخيرة التي تؤسس لنفس المنطلقات التي تنطلق منها نظريتا **الشبكة وتحالفات الدعم**.

15-الشبكة(Policy networks)

احتل هذا التوجه مكانة كبيرة في الديموقراطيات الغربية كمحاولة لفهم كيفيات صنع السياسات العامة. والذي يعتبر صنع السياسات عملية مجزئة، وان جماعات المصالح تساهم كثيرا في صنع قرارات السياسات العامة، وفي تنفيذها. وقد ركزت عليه الكثير من الكتابات كمحاولة لفهم صنع السياسات من هذا المنظور. ولهذا نحصي العديد من الكتابات والمنتوج العلمي في بهذا الخصوص من مقالات في مجلات راقية ومتخصصة للعلوم السياسية،والإدارة العامة. وكثيرا ما تعتبر الشبكة إما مكملة أو منافسة لتوجهات أخرى تفسيرية لصنع السياسات كالألعاب،والأفكار، وتحالفات الدعم.

وقد انتشر هذا النموذج التفسيري في أوروبا بين 1970 و1980. واستمر إلى غاية 1990 أين استخدم لتفسير صنع السياسات في الاتحاد الأوربي، الذي يعتمد أساسا على آلية التفاوض لصنع السياسات بين الحكومات الوطنية واللجان الأوربية والبرلمان الأوربي، والشركات الكبرى، والجمعيات الوطنية الأوربية[107].

يكمن مبنى هذا التوجه التفسيري في العلاقات التي تنشأ بين مختلف الفواعل ومصالحهم في أنظمة فرعية، والذي يؤدي إلى تبني سياسة عامة ما.

[107] Mark Thatcher, **Réseau(Policy Network)**, dictionnaire des politiques publiques, 569.

أي أن هذه العلاقات التي تنشأ بين مختلف الفواعل العمومية والخاصة، وغير- المصلحين هي التي تصنع سياسة عامة ما في نهاية المطاف.

أي أن شبكة السياسات هي جماعية، وتعاونية لفواعل سياسية وإدارية مثل الوزراء، والوكالات الحكومية، وفواعل مجتمعية كالجمعيات والنقابات، والقطاعات العمومية، والقطاع الخاص كالشركات. أي أن فكرة الجماعة أصيلة في الشبكة ولكن بميزة مؤسسية.

وبالتالي تؤسس الشبكة لعلاقات التنسيق بين مختلف الفواعل داخل وخارج الحكومة خاصة وان المشاكل التي جاءت السياسة العامة للنظر فيها هي مشاكل معقدة وتستدعي تدخل أكثر من فاعل، وفي عدة مستويات، وعليه ضرورة اختزال المسافات التي تفصل بين الفاعل العمومي والفاعل الخاص.

الحوكمة والشبكات وتعدد الفواعل[108]

أدى توسع مفهوم الحوكمة إلى تجاوز التصور الذي يضع الحكومة في مركز كل عملية عامة .ففي كثير من القضايا، تتفاعل الإدارة مع الجماعات المهنية، والمنظمات المدنية، والقطاع الخاص، والجامعة، والإعلام، والمواطنين .وتصبح السياسة نتيجة تفاعل داخل شبكة تختلف فيها الموارد والقدرات ومصادر الشرعية.

الشبكة لا تعني غياب الدولة، بل تعني تغير طريقة ممارسة السلطة .فقد تحتفظ الدولة بحق إصدار القاعدة، بينما تعتمد على فاعلين آخرين في تنفيذها أو توفير المعلومات أو الوصول إلى الفئات المستهدفة .ويطرح هذا الوضع سؤال المساءلة :إذا شارك فاعلون غير حكوميين في تنفيذ السياسة، فمن يتحمل المسؤولية النهائية؟ وتظهر هنا أهمية العقود، وقواعد الشفافية، وآليات الرقابة، وتحديد المسؤوليات.

الشبكة كمصطلح هو براديغم لهندسة التعقيد أو طريقة لإدماج أنظمة متعددة للفواعل في المجتمعات الحديثة. كما يتميز بهيمنة العلاقات الاتصالية غير الرسمية، الرأسية على عكس العلاقات الأفقية. إن تبني الشبكة أدى إلى القدرة على تفسير الهياكل الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسات في

[108] Patrick le Gales, **gouvernance.**

كثير من المجالات [109]. نقطة أخرى مهمة بخصوص الشبكة وهي أن تصنيفها في الواقع صعب جدا، وكثيرا ما نجد أنها تستبدل بما يعرف **policy community**.[110]

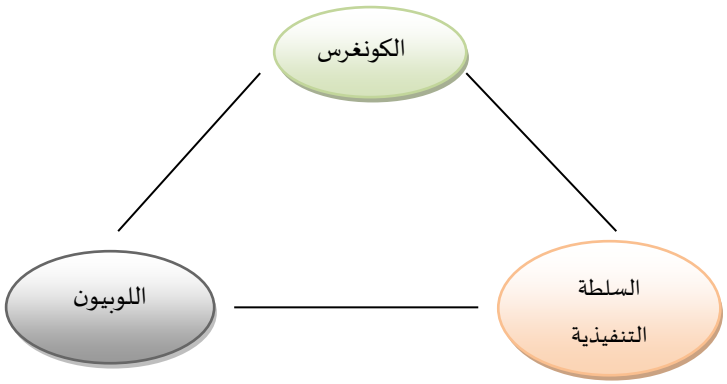
من نماذج صنع السياسات وفق هذا التوجه في الولايات المتحدة:

-**مثلث الحديدIron Triangle:**[111] هو استعارة لوصف كيفية صنع السياسة الزراعية، حيث يتم توزيع القوة إلى ثلاث نقاط في مثلث سياسة الزراعة، وهي:

السلطة التنفيذية وتتمثل في وزارة الزراعة، الإداريون وكالات الزراعة، ومدير الميزانية.

- **الكونغرس:** ويتمثل أساسا في رئيس لجان الزراعة التشريعية.

- **لوبي المزارع** ويمثل قادة أهم منظمات المزارعين، وجماعات المعدات. وفق هذا المخطط:



بالنسبة لهذا التفسير ضمن مثلث الحديد، تناقش سياسة الزراعة، وضمنها تحدد الأجندة التشريعية، والتعليمات واللوائح الإدارية تصدر وتنفذ، ويدار البرنامج. أثبت هذا النموذج إمكانية توظيفه لتفسير جوانب من صنع السياسات في مجالات الإسكان، والصحة، والنقل، وحتى في المجال العسكري.

- **سلاسل القوة (Power Clusters):**[112] قام Daniel Ogden(1971) باستخدام مصطلح web power لوصف العدد المتصاعد للفواعل الذين يلعبون دورا ملحوظا في مجالات السياسات العامة، حيث

[109] Ibid., 572.

[110] Ibid.

[111] Jerri Cockrel, **Public policymaking in America(** The university of Kentucky Cooperative Extension Service, 1997).

[112] Ibid.

قام بتوسيع فكرة مثلث الحديد، وطور نموذج السلاسل ليصف الجماعات المتعددة التي تؤثر في السياسة منذ إعدادها إلى غاية تقييمها ومراجعتها.

يتضمن معنى سلاسل القوة جماعات مترابطة تعمل باستقلالية أو بالاتصال مع بعضها، تؤثر في السياسة العامة التي ستؤثر بدورها في مصالحهم على المستوى المحلي، والوطني. تتضمن سلاسل القوة العناصر الآتية:

- الوكالات الإدارية
- اللجان التشريعية
- جماعة المصالح الخاصة
- المهنيون
- العموم الفاعلون(Attentive public)
- العموم الصامتون(latent public)

السلوك داخل سلاسل القوة: هناك 05 أنماط للسلوك تميز العلاقات داخل أي سلسلة قوة، والتي تساهم في تشكيل عملية صنع السياسة العامة، وهي: [113]

1- روابط متينة بين العمال ومؤسساتهم ، أي هناك تواصل دائم بين الأشخاص المهمين؛
2- تواصل نشط تواصل متكاثف يميز الفاعلين المفاتيح في السلسلة في وقت معين في عملية صنع السياسة؛
3- صراعات داخلية بين المصالح المتنافسة، رغم أن العلاقات في السلاسل تتميز بالود غير أنه يمكن أن تنشأ بين الأعضاء مواقف معارضة ومتعارضة مع الأخرى؛
4- القرار يكون داخلي في السلسلة، كل القرارات تتخذ ضمن السلاسل المختلفة؛
5- قوة داخلية معدة جيدا في أي سلسلة، والقادة المهمون يستشارون في كل النشاطات التي يمكن أن تؤثر على مصالحهم.

إجمالا يشير مفهوم الشبكة إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة، كما يشير إلى وجود أكثر من نمط اتصالي، ووجود صور مختلفة من التشابكات والشراكة التي تسهم في تشكيل هذه أو تلك السياسات. وعلى الرغم من أن هذه الشبكات عادة تضم أطرافا حكومية وغير حكومية، إلا أنها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومة. وان كانت الحكومة تستطيع بطريقة غير مباشرة توجيه هذه الشبكات. واعتبارا للاعتمادية المتبادلة بين أفراد الشبكة أي أن الفاعلين الحكومين في حاجة إلى خلق وتدعيم العلاقات مع جماعات المصالح المرتبطة بسياسة عامة من أجل الحصول على مزيد من المعلومات وإضفاء الصبغة الشرعية والدعم الشعبي على القرارات وعلى السياسات.

[113] Jerri Cockrel, **Public policymaking in America.**

16- نظرية تحالفات الدعم[114]

تعد إطارا لتفسير صنع السياسات العامة، ومن أعلام هذا التصور. Sabatier(1988) وهي تتعامل مع المشاكل الكبيرة للسياسة العامة. وقد استخدمت لفهم وتفسير المعتقدات والتغير في السياسة خاصة بوجود تضارب الأهداف والخلافات التقنية ، والتي يدخل فيها العديد من الفاعلين ومن مستويات متعددة تبدأ بالحكومة، ثم جماعات المصالح، ومؤسسات البحث، ووسائل الإعلام. وبهذا المفهوم نجد أنفسنا لم نخرج من سياق الجماعة العام في تفسير صنع السياسات ولكن تضيف هذه النظرية متغيرات المعتقد (وهنا لا نقصد به الديني) للفاعلين المختلفين وتأثيره في تغير السياسات. من السياسات التي يظهر فيها توظيف هذا التوجه نحصي أمثلة السياسات البيئية: تلوث الهواء، والمياه، وتغير المناخ البترول، وغيرها. إلى جانب سياسات العنف المنزلي، والمخدرات، والصحة.

يكمن نجاح هذا التوجه في اعتماده على قدرة الفواعل في ترجمة معتقدات السياسة(policy beliefs) إلى سياسة واقعية. ولأجل تحقيق هذا يسعى المشاركون في صنع السياسة إلى إيجاد تحالفات مع آخرين لهم نفس الاعتقادات الجوهرية بخصوص تلك السياسة، وبالتالي سيشكلون تحالفات دعم لتحقيق تلك السياسة، أي أن هذه التحالفات تتشارك في:[115]

-الاعتقاد الجوهري بخصوص تلك السياسة (في هذه يتقاطع هذا الاقتراب مع **اقتراب Référentiel** والذي طوره بيار مولار والاقتراب الإدراكي بشكل عام؛

-الالتزام بدرجة من التعاون والتكاثف؛

وبهذا تتشكل تحالفات دعم أو معارضة، كما تنشأ بينهما فئة تعرف بـ **سماسرة السياسة**،وهم المحسوبين على الجهات الرسمية الفاعلة في تمرير السياسة النهائية .

17- تطبيقات و اقعية لشبكة وتحالفات الدعم

صحيح أن التوجهين مهمين في فهم صنع السياسات العامة خاصة ما تعلق بالفاعلين، ومصالحهم التي تقودهم إلى خلق شبكات أو تحالفات دعم أو معارضة، غير أن التصورين لا يخلوان من جوانب قصور كثيرة نوجزها في النقاط التالية:

- عدم وضوح أساليب التمييز بين الشبكات، وجماعات الدعم، ومختلف التنظيمات غير الرسمية الأخرى؛

- عدم وضوح أساليب التأثير التي تمارسها الشبكات، وجماعات الدعم والتحالف؛

---

[114] Matt W. Loftis, Petter B. Mortensen, ***A dynamic Linear Modeling Approach to public policy change***, Journal of public policy, December, 2018.

- Paul A. Sabastier, **Advocacy Coalition Framework(ACF),** dictionnaire des politiques publiques, 49- 56

[115] Paul A. Sabastier, **Advocacy Coalition Framework(ACF),** dictionnaire des politiques publiques, 51-54

- محدودية المعلومات حول كيفية نشأة الشبكات وجماعات التحالفات والدعم ، وبالتالي ضبابية الدور الذي تلعبه في صنع السياسات في كثير من الحالات، خاصة وأنه يكفي فقط تغيير المعتقد(belief) بشأن قضية حتى تتغير السياسة في شكلها الكلي. هذه النقطة هي ما يميز هذا الاقتراب عن الاقتراب المؤسساتي الجديد.

ومن أجل دراسة شبكة سياسات يمكن رسم خريطة للفواعل، وتحديد الموارد التي يمتلكها كل فاعل، والعلاقات التي تربطه بالآخرين، والقنوات التي ينتقل عبرها التأثير .ثم يسأل الباحث :هل الشبكة مفتوحة أم مغلقة؟ هل المشاركة متوازنة؟ هل توجد فواعل مهمشة؟ وهل يؤدي تعدد الفاعلين إلى تحسين السياسة أم إلى صعوبة التنسيق؟

18- المؤسساتية الجديدة

صاغ كل من جيمس مارش، ويوهان، وأولسن مصطلح "**المؤسساتية الجديدة**" في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، خاصة مع تراجع المؤسسات السياسية في أهميتها، وفي المكانة التي كانت تشغلها بين النظريات السابقة. بالنسبة لعلماء السلوك، المؤسسات ما هي إلا تجميع للأدوار، والحالات الفردية، والاستجابة لها. أما بالنسبة للجيل الأول من منظري الخيار العقلاني، فلم تكن المؤسسات أكثر من مجرد تراكم للاختيارات الفردية المبنية على تفضيلات تعظيم المنفعة. [116]

وقد أثار مارش واولسن أسئلة مهمة في زمن التغير المؤسساتي بخصوص معنى" المؤسسة السياسية"، ودورها، وكيفية تحديد المصالح والدفاع عنها؟ و كذلك كيفية معرفة قدرة الجهات الفردية على التأثير في الشكل(structure). وهي بذلك ينظر إليها **ليس بمنظور المنظمة**، بل **بمنظور القواعد** التي توجه وتقيد سلوك الجهات الفاعلة الفردية. فمثلا بدل من أن يدرس المؤسسيون الجدد مثلا وزارة الدفاع البريطانية، فإنهم سيركزون على إجراءات صنع القرار أو الميزانية، أو النفقات داخلها. تعتبر القواعد المؤسسية مهمة لأنها توفر معلومات عن السلوك المحتمل للإفراد، وعن العقوبات في حالة عدم الامتثال. في حالة **المؤسساتية القائمة على الخيار العام** فان القواعد تشكل أساسا للتبادلات بين الجهات الفاعلة التي تعمل على تعظيم المنفعة، ومن ثم توفر المؤسسات قواعد اللعبة، والأفراد فاعلون فيها. [117]

تتضمن المؤسساتية الجديدة مرتكزات التاريخية، وعلم الاجتماع، والخيار العام . وقد ظهرت في العقد الاخير من القرن الواحد والعشرين كمجموعة من القواعد التي تحدد تكوين العمليات المؤسساتية، والتي تبدأ من الدوافع والقيود المفروضة على مجموعة من الوكلاء والاقتصاد وعلى الفاعلين الاجتماعيين

[116] Vivien Lowndes and others, **Theory and Methods in Political Science,** 57.

[117] Ibid.,61.

والسياسيين في إعداد وتنفيذ السياسات العامة، والتي سيكون لها أثارا على النمو وعلى التنمية. وبتعبير آخر تدمج هذه النظرية(الاقتراب) بين مفهومي الوكالة(agency) والتغيرchange. [118]

ينطلق التحليل المؤسساتي الجديد في العلوم السياسية من فكرة الانتخاب العقلاني للأفراد إلى تلك الدوافع التي يمنحونها للمؤسسات والتي ستفهم بأنها القواعد التي تفرض، وتؤطر، وتسمح بظهور سلوكات معينة. بالنسبة للمؤسساتية التقليدية فان للقيم دور مهم، في حين أن المؤسساتية الجديدة تركز أكثر على العمليات الإدراكية.

ينبغي أن نتفق على أن المؤسسة لا تعني المنظمات، والمنظمات لديها دورا كعناصر فاعلة جماعية تخضع لقيود مؤسسية أوسع.

> ... The old institutionalism emphasizes the topics of influence, coalition's ad the competition values were central, together with the power and the informal structures and new institutionalism that emphasizes the genuineness, involvement of the organizational fields and the centrality of the classification, routines, scripts and outlines.[119]

من هذا الاقتباس نفهم بأن المؤسساتية الجديدة تركز على الفرد وبالتالي الفعل البشري ما هو إلا فعل فردي ينتج من تفاعل في هياكل والذي سيمنح شرعية للمؤسسات، أي أن المؤسساتية الجديدة ما هي إلا محاولة لدمج السوق الحر(free market) و عمليات الديموقراطية(democracy processes) وهنا يقصد بها انتخاب هياكل الحوكمة(governance structures) للفواعل الخاصة المحرومة في بيئات معينة، وكذلك التغيرات الهيكلية في وظائف تأثير البيئة المؤسساتية على الاقتصاد، ومنه تطور المؤسسات بدعم من النماذج العقلية المشتركة، والإيديولوجيات. أي يهتم بالجانب الرسمي والجانب غير الرسمي في المؤسسات، والمنظمات.

خاتمة

- ركزت الحزمة الأولى لتفسير صنع السياسات على المؤسسات
- ركزت الحزمة الثانية على المصلحة
- إلى حد الآن نستنتج أن صنع السياسات يتضمن مؤسسات، ومصلحة.(institutions+ interests)

---

[118] José G. Vargas- Hernandez, **Institutional and Neo- Institutionalism Theory in the International Management of Organizations,** Mexico.

[119] Ibid.

المحور الرابع: المجموعة الثالثة
الأفكار والخبرة في صنع السياسات العامة

- مقدمة
1- مراكز الفكر كخزانات للأفكار
2- فكرة تدخل الدولة الليبرالية والصفقة الجديدة
3- الفكرة في كتابات السياسة العامة
4- السردية
5- الخبرة
6- السياسات القائمة على الأدلة
7- المؤشرات والبيانات في صنع السياسات العامة
- خاتمة

-

مقدمة

رأينا في المواضيع التي تناولتها المحاضرات السابقة أن صنع السياسات هي فواعل وعمليات تهتم أكثر بواقع الحال أكثر مما هي نظرية ومعيارية والكتابات التي كتبت في هذا الخصوص لا تخرج عن ثلاث حزمات ومجموعات قسمناها حسب التوجه التفسيري الغالب فيها. فكانت أن اهتمت المجموعة الأولى بكل ما هو سياسي، أما المجموعة الثانية فكانت تميل إلى التفسير الفني الاقتصادي المصلحي، ثم مجموعة أخرى ثالثة تحاول أن تحتكم إلى كل ما هو أفكار، وخبرة، وأدلة. ويمكن أن نلخص هذه الحزمة بأهم ما اهتمت به تباعا: المؤسسات، والمصالح، والأفكار والخبرة. سنتناول في موضوع اليوم الأفكار والخبرة ودورها في صنع السياسات العامة.

مراكز الفكر كخزانات للأفكار[120]

تتفق الكتابات المتعلقة بصنع السياسات واهم ما يهتم به من فواعل، وعمليات أن الفواعل المتدخلة في سياسة ما والتي لها مصلحة إما رسمية أو غير رسمية تتغير اعتبارا لطبيعة المشكل، وبالتالي صنع السياسات يختلف من دولة إلى أخرى في سياقات زمنية مختلفة. كما يمكن أن تكون تلك الفواعل شبكات تتضمن فواعل تنفيذية، وتشريعية، ومجتمعية أما درجة الترابط بينها فتختلف بالنظر إلى درجة المركزية أو اللامركزية التنفيذية، وحتى كيفيات اتخاذ القرارات والتي تكون إما بالأغلبية، أو الهيراركية، أو المساومة،أو التنازع والحديث عن الفواعل خاصة في الليبراليات الحديثة يقود حتما إلى الحديث عن مفهوم الشبكة (تجزئة الدّولة إلى فواعل وإضعاف الحدود الموجودة بين الثنائية عام / خاص، وزيادة تعقيد أنظمة القرار)، ومفهوم منتديات وجماعات السياسات العامة forums et communautés de politiquesPubliques)الذي يشير إلى النقاشات والتناقضات في مختلف شبكات السياسات العامة). هذه النقاشات والتناقضات التي تكون نتيجة لاختلاف مصلحي، عقائدي أو فكري.

والحديث عن الأفكار في صنع السياسات يقودنا حتما إلى ما يعرف بخزانات الفكر أو مراكزالأفكار أو الأبحاث خاصة مع تنامي توجه تحول إلى تخصص أكاديمي وهو تحليل السياسات. هذا التخصص الذي يحاول أن يخضع عملية صنع السياسات للعلم، وتوظيف أدواته، واكتشافاته في قضايا السياسة.

الجدير بالتذكير أن مراكز الفكر تلعب دور ناصح للفاعلين الأساسيين في إقرار سياسة عامة ما.تصنف هذه المراكز ضمن المنظمات غير الحكومية، أو نصف حكومية، أو وحدات مستقلة داخل حكومات، أو حتى وحدات تابعة لأحزاب كما هو الحال في ألمانيا. وهناك من يصنفها top down و

[120] سامي الخزندار ، طارق الأسعد، **دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة**، العدد 6، جانفي 2012.

bottom-up وهذا حسب علاقتها بالمؤسسات الرسمية لصنع القرار. ووجود مراكز الفكر هي محاولة لفرض العلم والخبرة في عملية صنع السياسات، بغض النظر عن حجم، وإيديولوجية، وموارد، ونوعية، وكمية المخرجات. وهنا نحصي الكثير من مراكز الفكر التي لعبت أدوارا تاريخية في صنع سياسات كانت آثارها عالمية وليست وطنية ومحلية وحسب خاصة في المجال العسكري. من هذه المراكز نذكر : تعاونية راند (جامعة جون هوبكنغس اليوم وما تقدمه من معلومات دوريةللرئيس دونالد ترامب بخصوص فايروس كوفيد 19 وتطوره في الو م .ا). أما عن الأساليب التي تستخدمهاهذه المراكز فتختلف من أكاديمية، وتكنوقراطية إلى إيديولوجية منحازة. أحيانا، داعمة أحيانا، وحيادية أحيانا قليلة.

ولعل الدور الذي تقوم به مراكز الأفكار هو تجميع البيانات التي تكون في شكل أرقام، أو رموز،أو متغيرات تحولها إلى معلومات تنقلها إلى صانع القرار. غير أن عدم التعامل مع المعلومات أو الحصول عليها متأخرا يؤدي إلى فشل برامج التعامل مع مختلف القضايا، وبالتالي زيادة التذمر الشعبي إزاء طرائق التعامل مع مختلف المشكلات. إن امتلاك المعلومة هو الذي يشكل مصدر قوة لمراكز الفكر لان امتلاك المعلومة معناه الدراية بمشكلات الواقع، غير أن توظيف الفكر لم يخلو يوما من النقاشات والمزايدات والخلافات للمؤسسات التي تتعامل معها هذه المراكز ومختلف المصالح التي تقودها. وبالتالي لا يمكن عن نتناول الأفكار بعيدا عن المؤسسات، والمصالح[121].

فكرة تدخل الدولة الليبرالية والصفقة الجديدة

لعل من أهم الأمثلة التاريخية الشهيرة لتوظيف الأفكار في صنع السياسات هي أفكار جون ماينار كينز الاقتصادية في منح مساحة اكبر لتدخل الدولة لإعادة بعث الاقتصاد العالمي المفلس على خلفية أزمة الكساد الكبير في 1929. وقد تمحورت فكرته أساسا في إعادة الاعتبار لتدخل الدولة كفاعل أساسي بعدما قاد اليد الخفية (السوق) إلى احتمال انهيار الدولة الليبرالية. وقام الرئيس الأمريكي ف د روزفلت فيتبني هذه الفكرة فيما عرف بسياسة الصفقة الجديدة. وذلك بإنعاش الاقتصاد من خلال خلق مناصب عمل من خلال تنظيمات متعاقبة ثم التقاط العاطلين وأخذهم إلى زراعة الغابات وبناء الطرق السريعة، والبنايات العمومية. وخلق منصب عمل معناه إعادة ضخ الحياة في معادلة العرض والطلب.

"الفكرة" في كتابات السياسة العامة

كتب مجموعة من الباحثين في موضوع أهمية الأفكار والبعدالإدراكي في صنع السياسات، إلى جانب البعد المؤسساتي ،وقد جاءت في مفاهيم:

[121] Yves Surel, **Idées, intérêts, institutions dans l'analyse des politiquesPubliques, Chronique des politiques publiques**, pp. 161- 178.

-**التصور**[122] (paradigm): تم إدراجه من قبل Peter A. Hall في 1989 من خلال دراسته المقارنة حول السياسات الماكرو - اقتصادية في مختلف دول .OCDE حاول فهم أسباب اعتماد دول معينة لسياسات كينيزية أو مالية في أزمنة وسياقات معينة. اعتبر Hall أن الأفكار في شكل نظريات اقتصادية تلعب دورا في إعداد، وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وهي التي تدعم وتغذي وسائل الترتيب للواقع.

-**المرجع** (référentiel): وكتب فيه Pierre Muller والذي تحدث عن البعد الإدراكي الذي يعبر عن رؤية المشاكل (vision du problèmes) وحلولها على طريقة الفواعل المهيمنة على القطاع. كما يتضمن القيم والمعايير التي تُعطي معنى للفعل العمومي في مجال ما. هنا يقع المرجع[123].(referentiel)

-**الدعم : advocacy)**[124] رأينا في المحاضرة السابقة أن الدعم يتمثل كيفيات تأثير المعتقد في تغير التوجه نحو جماعة ما في سياسة ما من الذين كتبوا في هذا المجال.sabatier وفي هذا الصدد أهمية الأفكار في تدبير التَّغيير - يمكن التمييز بين تصوّرين أساسين للتعامل مع السياسات العامة، وهما Top down : (الشاقولي)، و Do it yourself الأفقي)، هذا الأخير يعد تحديا للتصور الأول بحيث ينادي إلى إحداث النقلة، وترك النمط الكلاسيكي في التفكير الشاقولي لمعالجة المشكلات.

تحليل السياسات السردي وأطر التأطير القصصي والسببي في صنع السياسات العامة

التحول السردي في تحليل السياسات العامة

شهد مجال تحليل السياسات العامة تحولا إبستمولوجيا بارزا يعرف بـ "التحول السردي " (Narrative Turn)، والذي تشكّل كاستجابة نقدية بنيوية للنماذج الوضعانية (Positivist) والتكنوقراطية الكلاسيكية التي هيمنت على أدبيات الإدارة والسياسات العامة لعقود طويلة. وفي الوقت الذي واصلت فيه المناهج التجريبية والكمية محاولاتها لتقديم إجابات اختزالية ومجردة عن أسباب المشكلات العامة ومسارات معالجتها، تزايد الإدراك لدى الخبراء وصناع القرار بأن المشكلات السياسية المعاصرة ليست مجرد معادلات تقنية تتطلب حلولاً حسابية صماء، بل هي بنيات معقدة من المعاني، والأطر المعرفية، والقيم المتصارعة.

من هنا، يكتسب التحول السردي أهمية استراتيجية؛ إذ يقدم إطارا تحليليا بُعديا ينظر إلى السياسات العامة باعتبارها حكايات وقصصا تُصاغ لشرعنة قرارات معينة، وإعادة توزيع الموارد، وتشكيل الفهم الجمعي للواقع الاجتماعي والسياسي.

[122] Andy Smith, **Paradigme,** dictionnaire des politiques publiques.

[123] Pierre Muller, **Référentiel,** dictionnaire des politiques publiques.

[124] Paul Sabatier, **Advocacy Coalition Framework**, dictionnaire des politiques publiques.

السياق الإبستمولوجي والتحول الحجاجي[125] (The Argumentative Turn)

يرتبط التحول السردي وثيقا بـ "التحول الحجاجي (Argumentative Turn) "في تحليل السياسات العامة، وهو التحول الذي أسس له مفكرون مثل فرانك فيشر (Frank Fischer) وجون فورستر John) (Foresterاستنادا إلى التوجيه السياقي التأسيسي لهارولد لاسويل .(Harold Lasswell) لقد أثبتت التجربة العملية محدودية النموذج الوضعاني التجريبي الكلاسيكي في التعامل مع ما يُعرف بـ "المشكلات المستعصية(Wicked Problems) " وهي المشكلات ذات التعقيد العالي، والحدود المتداخلة، والتي تفتقر إلى تعريفات محددة أو حلول نهائية متفق عليها (مثل التغير المناخي، والسياسات البيئية، وتوسعة البنية التحتية الكبرى).

في المقابل، تؤكد المقاربات التأويلية (Interpretive Approaches) والخطابية أن التحليل التجريبي غالباً ما يغفل حقيقة حاسمة :**إن البيانات الكمية والأدلة الصلبة لا تتحدث عن نفسها مطلقا، بل تُستمد قيمتها السياسية وتفسر معانيها من خلال إدراجها ضمن أطر معرفية وسرديات محددة** . وتتلخص المبادئ الإبستمولوجية لهذا التحول في نقاط جوهرية:

1. **الانتقال من "الحقيقة المادية" إلى "المعنى المستفاد :"**لم يعد التركيز التحليلي منصبا فقط على جمع الوقائع المجردة، بل على كيفية اكتساب هذه الوقائع لمعناها ودورها الحجاجي داخل السجال السياسي الميداني.
2. **التأويل المتبادل والصياغة الخطابية :**ينظر إلى المشكلات العامة باعتبارها بنيات يتم تشكيلها وتأطيرها اجتماعياً عبر الحوار، والحجاج، والبناء السردي. فالمشكلة لا توجد في الفراغ كظاهرة صلبة ينتظر اكتشافها، بل تصاغ عبر إسباغ صفات وتفسيرات محددة عليها.
3. **تفكيك الحياد التكنوقراطي وتأطير البيانات :**كشف التحول الحجاجي أن الحلول التقنية المستندة على حسابات الجدوى الاقتصادية تحمل في طياتها افتراضات قيمية وسياسية غير معلنة. والتحليل السردي هنا لا يلغي البيانات التجريبية أو يستبدل الأدلة الفنية، بل يوضح كيف تكتسب هذه البيانات معناها السياسي وتؤثر في تشكيل القرارات العامة.

المهمة الاستراتيجية للتأطير السردي

تُظهر الممارسة العملية في صنع السياسات العامة أن البيانات المجرّدة وحسابات التكلفة والعائد-Cost) (Benefit Analysis - CBAكثيراً ما تفشل في حسم الخلافات العامة أو تحقيق الإجماع السياسي. والسبب في ذلك يعود إلى أن الفاعلين السياسيين والجمهور لا يتفاعلون مع الأرقام المجردة، بل مع "الحبكة (Plot) " التي تمنح تلك الأرقام معنى إنسانيا وسياسيا. توفر الحبكة السردية البنية السببية والأخلاقية التي تربط

[125] Cludio M. Radalli, **Récit(Policy narrative),** dictionnaire des politiques publiques.

بين الأحداث، وتحدد المسؤوليات، وتقدم منطقا متماسكا يفسر لماذا يجب اتخاذ مسار إجراء محدد دون غيره.

مقايسة منهجية بين التحليل الوضعي التقليدي وتحليل السياسات السردي:

- **التحليل الوضعي التقليدي :(Traditional Positivist Analysis)** يفترض وجود واقع موضوعي مستقل عن الفاعلين؛ يتعامل مع المشكلات العامة باعتبارها ثوابت تجريبية يمكن قياسها بدقة؛ يعتمد المنهج الكمي وحسابات التكلفة والعائد؛ يسعى للوصول إلى "الحقيقة المادية" والحلول التكنوقراطية الموحدة وتعميمها بقطع النظر عن السياق الاجتماعي والسياسي.
- **تحليل السياسات السردي :(Narrative Policy Analysis)** يفترض أن الواقع الاجتماعي والسياسي يبنى تأويليا؛ يتعامل مع المشكلات باعتبارها صياغات خطابية تتنافس فيها السرديات والأطر المعرفية؛ يعتمد التحليل النصي، واللغوي، وأطر المعنى؛ يسعى لفهم "المعنى المستفاد"، وتكشيف القيم المضمرة، وفك الجمود والسيطرة على النزاعات من خلال إعادة التأطير (Reframing)واستخراج السرديات الفوقية.

إن فهم دور السرديات ليس مجرد تمارين بلاغية ثانوية، بل هو عنصر بنيوي حاسم في فهم كيفية توزيع القوة، وصناعة الشرعية، وتوجيه القرار السياسي في الأنظمة المعقدة. وهذا ما يتطلب تفكيك المقاربات المنهجية المختلفة التي تعاملت مع السرد تحليلياً.

التصنيفات الأربعة للتحليل السردي والأبعاد المنهجية (استناداً إلى ميشيل فان إيتين)

تتعدد وتتنوع الطرق التي توظف بها أدبيات تحليل السياسات المفهوم السردي. ولرفع اللبس المنهجي عن هذا التنوع، قدم ميشيل فان إيتين (Michel van Eeten) تصنيفا شاملا يحدد فيه كيف يستخدم السرد في التحليل السياسي. يفيد هذا التصنيف الباحثين ومحللي السياسات في تحديد المقاربة المنهجية المناسبة لطبيعة المشكلة المطروحة، ونوع البيانات المتاحة، والهدف الاستراتيجي من التحليل.

يمكن إيجاز الأبعاد الحاكمة للتحليل السردي في ثلاثة محاور رئيسية:

- **مستوى النطاق التحليلي :**التحليل الميكرو (المستوى الدقيق) مقابل التحليل الماكرو (المستوى الكلي).
- **طبيعة البيانات المستهدفة :**البيانات النوعية النصية الحرة مقابل التشفير الهيكلي الكمي.
- **المفاضلة المنهجية :**الصدق والموثوقية الصارمة مقابل المرونة التأويلية والسياقية.

التصنيفات الأربعة للتحليل السردي

وفقا لأدبيات فان إيتين، يمكن تمييز أربع مقاربات رئيسية للتحليل السردي في السياسات العامة:

1. **السرديات كـ "كائنات تحليلية :(Narratives as analytical objects)** "تركز هذه المقاربة على النزعة النصية واللغوية، حيث يُتعامل مع نصوص السياسات، ووثائق الخطاب العام، ومحاضر الاستماع ككائنات قائمة بذاتها. يهدف التحليل هنا إلى تفكيك البنية اللغوية للسياسة، واكتشاف الأنماط البلاغية، والرموز، والاستعارات المكنية التي توظفها أطراف النزاع لتأطير موقف معين.
2. **السرديات كـ "أدوات تواصل :(Narratives as communication devices)** "تتعامل هذه المقاربة مع السرد باعتباره أداة إقناع حشدية توظفها الفاعلون السياسيون وصناع القرار لنقل الأفكار المعقدة وتبسيطها للجمهور. تُستخدم الحكايات القصصية لتقديم منطق إقناعي يبرر اتخاذ سياسات معينة أو تجنب أخرى، والتأثير على الرأي العام لحشد التأييد لأجندة محددة.
3. **السرديات كـ "أطر معرفية :(Narratives as cognitive lenses)** "تتعمق هذه المقاربة في الأبعاد البنيوية والنفسية للفاعلين، حيث تعتبر السرديات بمثابة أطر إدراكية ومعرفية تشكل كيفية فهم الأفراد والمؤسسات لمصالحهم وهوياتهم. إن السرد هنا ليس مجرد خطاب خارجي، بل هو العدسة الإدراكية التي يتم من خلالها تصفية المعلومات المستلمة ترجيحا لخيارات سياسية محددة على نحو يتوافق مع الرؤية الذاتية للفاعل.
4. **السرديات كـ "منهجية لحل الاستعصاء السياسي (Narratives as policy gridlock resolution):"**تمثل هذه المقاربة التوظيف الأكثر إجرائية وتحليليا للسرد (والتي طورها إمري رو). تستخدم السرديات هنا كأداة منهجية للتعامل مع النزاعات العامة الاستقطابية الحادة (Policy Gridlock)؛ حيث يتم تحليل السرديات المتصارعة واستخراج "سردية فوقية (Metanarrative) " تتجاوز أفق الاستعصاء وتوفر أرضية عمل مشتركة لصناع القرار.

الأبعاد والمفاضلات المنهجية(Methodological Trade-offs)

ينطوي اختيار أي من المقاربات الأربع المذكورة على مفاضلات منهجية حاكمة يجب على المحلل السياسي إدراكها:

- **النطاق التحليلي :(Micro vs. Macro level analysis)** تتراوح المقاربات بين التحليل الميكرو الذي يركز على بنيات الجمل والألفاظ في وثيقة محددة أو الخطابات الفردية، والتحليل الماكرو الذي يدرس السرديات الكبرى الممتدة عبر العقود والتي تشكل الثقافة السياسية بأكملها.
- **طبيعة البيانات :(Qualitative textual vs. Quantitative/Structural)** تتفاوت البيانات المطلوبة بين بيانات نوعية نصية حرة (مثل المقابلات المفتوحة والوثائق التاريخية) وبيانات هيكلية كمية تستخدم تقنيات التشفير المنهجي (Structural Coding) لتتبع تكرار العناصر السردية والأطر كما في "إطار سرديات السياسات.(NPF) "

- **معايير الصدق والموثوقية مقابل المرونة التأويلية (Validity & Reliability vs. Interpretive Flexibility):** تفرض المقاربات السردية تحدياً يتعلق بالدقة المنهجية. بينما تتيح المرونة التأويلية فهم العمق الدلالي للمشكلات، إلا أنها قد تضحي أحيانا بإمكانية تعميم النتائج أو إعادة إنتاجها بنفس الدقة الكمية، مما يتطلب صرامة منهجية في ترميز النصوص وتحليلها.

جدير بالتذكير، أن اختيار المقاربة السردية ليس أمرا عشوائيا، بل يعتمد على الغاية السياسية من التحليل. وعندما تصل النزاعات العامة إلى حالة الاستعصاء الشديد، تغدو المقاربة الرابعة المتمثلة في إطار إمري رو الأداة الأكثر نجاعة وتفصيلا.

إطار إمري رو (Emery Roe) للتحليل السردي ذو الخطوات الأربع ومفهوم السردية الفوقية (Metanarrative)

في حالات المنازعات العامة المعقدة، كثيرا ما تصل عملية صنع السياسات إلى حالة من "الجمود السياسي والاستقطاب الحاد(Policy Polarization/Gridlock) "، حيث يتبنى كل طرف قصة متماسكة تعارض بالكامل قصة الطرف الآخر، ويدعم كل طرف قصته بمعطيات وبيانات خبراء خاصة به. في هذه البيئة عالية التوتر، تفشل النماذج التقليدية لحل النزاعات لأن المعطيات الحسابية نفسها تصبح محل نزاع. هنا يقدم إطار إمري رو (Emery Roe) للتحليل السردي (Narrative Policy Analysis - NPA) حلا ابتكاريا، يهدف إلى استخراج المساحات المشتركة وتجاوز الجمود الإداري دون إلغاء الخلافات الأساسية أو إجبار الأطراف على التخلي عن أيديولوجياتهم وتنازلهم عن قيمهم المحورية.

تتجه الخطوات المنهجية لإطار إمري رو وفق تسلسل إجرائي محدد:

1. **تحديد السرديات المهيمنة (Dominant Narratives):** حصر القصص الرئيسية المكتملة الأركان.
2. **تحديد اللا-سرديات والبيانات المضادة (Non-narratives / Counter-data):** استخراج الحجج والبيانات التي تفتقر إلى الحبكة القصصية المكتملة.
3. **توليد السردية الفوقية (Generating the Metanarrative):** اشتقاق قصة جديدة تشرح أسباب استمرار الجدال وتفتح آفاقاً جديدة.
4. **إعادة صياغة مشكلة السياسة العامة (Reclaiming the Policy Problem):** تحويل السردية الفوقية إلى خيارات تنفيذية قابلة للحل الإداري.

مفهوم السردية الفوقية(Metanarrative)

تُعرف **السردية الفوقية (Metanarrative)** بأنها القصة الناتجة عن مقارنة وتحليل السرديات المتصارعة والسرديات المضادة والبيانات غير السردية، والتي تشرح *كيفية ولماذا يستمر الجدال بين الأطراف المتنازعة بطريقة تجعل القضية صالحة للتحليل واتخاذ القرار.(Policymaking-amenable)*

تتميز السردية الفوقية بالخصائص التالية:

- **الاختلاف عن السرديات المتنافسة :**هي ليست حلاً توفيقياً بسطحيته، وليست قصة يتبناها أي من الأطراف المتنازعة بشكل مسبق.
- **الاختلاف عن التوافق السطحي :**لا تطلب السردية الفوقية من الأطراف التنازل عن مبادئهم الجوهرية أو الوصول إلى "وسط عقائدي"، بل تعيد تأطير المشكلة الكلية بشكل يدمج وجهات النظر المختلفة ضمن سياق إجرائي جديد.
- **إعادة الصياغة التنفيذية :(Policymaking-Amenability)** تعمل السردية الفوقية كأداة إعادة تأطير إجرائية ملموسة، حيث تحول النزاع العقائدي المستعصي وغير القابل للحل إلى **مشكلة صالحة للتحليل والتدخل الإداري والسياساتي** دون إلزام الأطراف بالتخلي عن قيمهم التأسيسية.

خطوات إطار إمري رو الأربع

ينفذ محلل السياسات **إطار إمري رو** عبر أربع خطوات منهجية متتابعة:

الخطوة الأولى: تحديد السرديات المقبولة والرئيسية(Dominant Narratives)

في هذه الخطوة، يقوم المحلل باستخراج وتحديد "القصص المهيمنة" التي تسيطر على النقاش العام وتتصارع في الفضاء السياسي. وتتميز هذه السرديات بوجود **بنية قصصية كاملة** (Complete Story Arc) تتضمن:

- **بداية :**تشخيص المشكلة أو التهديد الداعي للتدخل.
- **منتصف :**حدوث حبكة أو صراع يتطلب اتخاذ إجراءات معينة.
- **نهاية :**الحل المقترح أو الحالة المستهدفة التي تسعى السياسة لتحقيقها.

الخطوة الثانية: تحديد اللا-سرديات والبيانات المضادة(Non-narratives / Counter-data)

يبحث المحلل في هذه الخطوة عن الحجج، والبيانات الإحصائية، والاعتراضات القانونية التي تتحدى السرديات السائدة ولكنها **تفتقر تماما إلى بنية قصصية اكتمالية** ،أي أنها لا تمتلك قصة مكتملة الأركان بها بداية ومنتصف ونهاية، بل هي مجرد قراءات فنية، أو قياسات بيئية، أو نصوص تنظيمية مجزأة.

يجب التمييز الدقيق هنا بين **السرديات المضادة (Counter-narratives)** التي تمتلك بنيات قصصية متكاملة منافسة، وبين **اللا-سرديات (Non-narratives)** التي يحددها "رو" بصفتها معطيات تجريبية وادعاءات حجاجية تفتقر للحبكة القصصية الكاملة، لكنها تنجح في نقد وإبطال فرضيات السرديات المهيمنة.

الخطوة الثالثة: توليد السردية الفوقية(Generating the Metanarrative)

يقوم المحلل بمقارنة السرديات المهيمنة (من الخطوة الأولى) باللا-سرديات والبيانات المضادة (من الخطوة الثانية)، لاشتقاق قصة جديدة كلياً. تتولد هذه السردية الفوقية عبر إعادة تجميع العناصر النصية والبيانات المعارضة لتشرح كيف يتوقع الأطراف استمرار الجدال ولماذا يدور الصراع بطريقته الحالية. تقدم هذه السردية حبكة جديدة تحول التركيز من الاستقطاب الثنائي إلى زاوية تحليلية أوسع لم تكن مطروحة من قبل.

الخطوة الرابعة: إعادة صياغة مشكلة السياسة العامة(Reclaiming the Policy Problem)

في الخطوة الأخيرة، يُرجم المحلل السردية الفوقية المشتقة إلى خيارات وسياسات قابلة للتنفيذ. يعاد تعريف المشكلة العامة بحيث تصبح قابلة للحل الإداري والتقني(Policymaking-amenable) ، مما يتيح للمؤسسات التنفيذية اتخاذ قرارات وإجراءات حاسمة للحد من الجمود الإداري دون الانتظار لحسم الصراع الأيديولوجي الأكبر.

تنقل هذه الخطوات المنهجية التحليل السردي من مجرد ممارسة أكاديمية إلى أداة عملية لصناعة القرار في البيئات المعقدة، وهو ما تتجلى قيمته عند مراجعة دراسات الحالة الميدانية التي اختبرها فان إيتين وإمري رو.

إطار التأطير القصصي والسببي: البنية السردية لحشد التأييد وبناء الأجندة

تمارس السياسة العامة في جوهرها عبر التنافس على امتلاك المعنى والتأثير على مدركات الفاعلين والجمهور. وتستخدم الرموز، والاستعارات، والأدوار القصصية كأدوات قوة صريحة لتشكيل الرأي العام، وبناء التحالفات، واستقطاب التأييد، وإرغام صناع القرار على إدراج قضايا معينة ضمن الأجندة السياسية.(Agenda Setting)

تنتظم البنية السردية لحشد التأييد عبر ثلاثة أركان تحليلية رئيسية:

- **الثلاثية السردية :(Narrative Triad)** توزيع أدوار البطل، الشرير، والضحية.
- **مصفوفة القصص السببية :(Stone's Causal Matrix)** تقاطع الأفعال (مقصودة/غير مقصودة) مع النتائج (مقصودة/غير مقصودة).

- **إطارسرديات السياسات :(NPF)** تحليل التأطير على المستويات الميكرو، الميزو، والماكرو.

الشخصيات المحورية في السرد السياسي(The Narrative Triad)

تعتمد أي بنية سردية سياسية على توزيع الأدوار القصصية ضمن **الثلاثية السردية (Narrative Triad)**، التي تُستخدم لاستمالة عواطف الجمهور وتحديد المواقف السياسية:

1. **البطل :(Hero)** الجهة، أو المبادرة، أو الفاعل السياسي الذي يمتلك الحل، والشجاعة، والقدرة على الإنقاذ والتغلب على الأزمة. يُصور البطل كحامي المصالح العامة أو المبتكر للحلول التقنية والسياسية.
2. **الشرير :(Villain)** الفاعل المتسبب في المشكلة أو الذي يعرقل حلها (سواء عن قصد، أو جشع، أو إهمال، أو ببيروقراطية جامدة). يحمل الشرير المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن المعاناة القائمة.
3. **الضحية :(Victim)** الطرف المتضرر بشكل مادي أو معنوي والذي يفتقر إلى القدرة على حماية نفسه، مما يجعله يستحق الحماية، والدعم، والتدخل الحكومي العاجل.

القصص السببية (Causal Stories) عند ديبورا ستون(Deborah Stone)

في كتابها المرجعي "مفارقة السياسة(Policy Paradox) "، توضح ديبورا ستون أن الأضرار والآلام الطبيعية أو العشوائية لا تتحول تلقائيا إلى "مشكلات سياسية" تتطلب تدخلا حكوميا، إلا إذا نجح الفاعلون في صياغة **"قصة سببية (Causal Story) "**تنسب المسؤولية الإنسانية أو المؤسسية عن هذا الضرر.

طوّرت ستون **مصفوفة الأسباب** من خلال التقاطع بين طبيعة الأفعال (مقصودة أو غير مقصودة) وطبيعة النتائج والأضرار (مقصودة أو غير مقصودة)، لتشكل أربعة أنماط سببية دقيقة:

- **الأسباب المقصودة (Intended Cause) فعل مقصود + نتيجة مقصودة**

تحدث عندما يقدِم الفاعل على فعل واع بهدف إلحاق الضرر أو تحقيق مصالح ذاتية على حساب الآخرين (مثل أفعال الاحتكار التجاري، أو التلوث العمدي من المصانع لتقليل التكاليف وزيادة الأرباح). تعد هذه القصص الأقوى في تحفيز الغضب العام والمطالبة بالعقاب والتعويض.

- **أسباب الإهمال / عدم الاحتراس(Inadvertent / Negligency Cause) فعل مقصود + نتيجة غير مقصودة**

تحدث عندما يكون الفعل الأصلي مقصودا وواعيا، لكن نتائجه الضارة لم تكن مستهدفة لذاتها، بل نجمت عن التغاضي عن المخاطر أو عدم اتخاذ الاحتياطات الواجبة (مثل تبني سياسة رفعت نسبة التضخم دون قصد، أو التغاضي عن صيانة السكك الحديدية مما أدى لحوادث كبرى).

- **الأسباب الميكانيكية / الإدارية (Mechanical Cause) فعل غير مقصود + نتيجة مقصودة**

تحدث عندما تكون الأفعال غير صريحة القصد الفردي لكنها تنفذ عبر آليات، أو برمجيات، أو أنظمة إدارية آلية صُممت لتحقيق نتيجة محددة تم توقعها (مثل الأضرار الناتجة عن خوارزميات التوظيف التلقائي أو اللوائح البيروقراطية الصارمة التي تنتج تحيزا أو حرمانا فئويا آليا).

- **الأسباب العشوائية / الحادثة (Accidental Cause) فعل غير مقصود + نتيجة غير مقصودة**

تتمثل في الظواهر الطبيعية، والأزمات الجوية، والكوارث التي تتداخل فيها أفعال غير مقصودة مع نتائج غير مقصودة (مثل الزلازل والجفاف). يسعى الفاعلون السياسيون دائما لنقل القضايا من هذا المربع (العشوائي) إلى المربعات الأخرى لتحويلها إلى مشكلات سياسية تستوجب المساءلة والتدخل.

مصفوفة الأسباب لديبورا ستون(Deborah Stone's Causal Matrix)

إطار سرديات السياسات (NPF) لمايكل جونز ومارك ماكبث(Jones & McBeth)

سعى مايكل جونز ومارك ماكبث إلى بناء نموذج تجريبي يستوعب الأبعاد السردية ضمن معايير القياس المنهجي، واضعين ما يعرف بـ **إطار سرديات السياسات.(Narrative Policy Framework - NPF)**

يقسم إطار NPF مستويات التحليل السردي إلى ثلاثة مستويات تحليلية:

- **المستوى الميكرو :(Micro Level)** يدرس كيف تؤثر البنية السردية على التفكير الإدراكي والمواقف الفردية للمواطنين أو صناع القرار.
- **المستوى الميزو :(Meso Level)** يدرس كيف تستخدم المجموعات والتحالفات السرديات للتأثير على السياسات العامة والتنافس ضمن جهات دعم وحشد متصارعة.(Advocacy Coalitions)
- **المستوى الماكرو :(Macro Level)** يدرس السرديات الثقافية والدينية والتاريخية الكبرى التي تشكل المؤسسات والمجتمعات على المدى الطويل.

يركز إطار NPF في تحليله للمستوى الميزو على كيفية استخدام التشكيلات السردية (البطل-الشرير-الضحية) مع حبكة محددة لبناء التحالفات (Advocacy Coalitions) والتحكم في الأجندة السياسية. تظهر الأبحاث المستندة إلى NPF أن المجموعات التي تنجح في تقديم قصة بسيطة، تتضمن شريرا واضحا وضحية تستحق العطف وبطلا يملك حلا قابلا للتطبيق، تكون أكثر قدرة على حشد التأييد السياسي وتوجيه السياسات العامة مقارنة بالمجموعات التي تعتمد حصريا على تقديم بيانات تقنية أو إحصاءات مجردة.

-التركيب المنهجي والمقارنة التكامليّة بين أطر التحليل السردي

لتزويد محلل السياسات العامة بحقيبة أدوات تحليلية شاملة وموحدة، يتطلب الأمر إجراء مقارنة تركيبية بين المدارس السردية المذكورة. يساعد هذا التركيب في توضيح الأطر النظرية المرجعية، والافتراضات المعرفية، والنطاقات التطبيقية الموصى بها لكل إطار.

جدول المقارنة التركيبية الشامل بين أطر التحليل السردي

محور المقارنة	إطار سرديات السياسات(NPF)	القصص السببية (ديبورا ستون)	إطار إمري رو(NPA)
المؤسس / المعلم الأساسي	مايكل جونز ومارك ماكبث (Jones & McBeth)	ديبورا ستون(Deborah Stone)	إمري رو(Emery Roe)
الافتراضات الإبستمولوجية	وضعانية محدثة / تجريبية سلوكية (Neo-positivist / Empirical)	بناء اجتماعي نقدي (Social Constructivism)	تأويلية ما بعد وضعانية (Post-positivist / Interpretive)
العناصر الهيكلية والتحليلية	عناصر السرد (بطل، شرير، ضحية)، الحبكة، مستويات التحليل (Micro, Meso, Macro)	مصفوفة الأسباب (مقصودة، إهمال، ميكانيكية، عشوائية)	السرديات المهيمنة، اللا-سرديات، السردية الفوقية
الهدف السياسي الأساسي	القياس الكمي والتجريبي لأثر السرديات على حشد التحالفات والتغير في السياسات	بناء الأجندة، ونسب المسؤولية، وتحويل الأضرار لمشكلات سياسية	حل الجمود والاستعصاء السياسي (Gridlock Resolution)
	دراسة سلوك الرأي العام والتحالفات المتقاطعة كمياً ونوعياً	مرحلة إعادة تأطير القضايا وضبط الأجندة العامة واستقطاب التأييد	النزاعات الاستقطابية المعقدة حول البنية التحتية والبيئة

دليل عملي لمحلل السياسات(Operational Guidance)

لتطبيق هذه الأدوات بفعالية في الميدان العملي، يوصى المحلل السياسي باتباع الخطوات والمبادئ الاسترشادية التالية بناء على طبيعة المشكلة وحجم الصراع الميداني:

1. **تشخيص طبيعة البيئة السياسية للمشكلة أولا:**

- إذا كانت القضية تعاني من **جمود ومأزق حاد (Policy Gridlock)** بين طرفين يملكان أدلة متناقضة (مثل مشاريع الطاقة أو الطرق السريعة)، يفضل استخدام **إطار إمري رو (NPA)**لاستخراج السردية الفوقية وإعادة تأطير المشكلة إداريا لتصبح صالحة للتحليل والقرار.(Policymaking-amenable)

- إذا كانت القضية في **مرحلة الشروع أو بناء الأجندة (Agenda-Setting)** وتتطلب تحويل معاني الأضرار إلى مطالب سياسية، يفضل استخدام **مصفوفة القصص السببية لديبورا ستون** لتحليل توزيع المسؤوليات والاتهامات.
- إذا كان الهدف هو **اختبار أثر الخطاب السياسي كميا أو دراسة ديناميات تحالفات التأييد (Advocacy Coalitions)** على مستوى الرأي العام أو المجموعات والمؤسسات، يُوصى بتطبيق **إطار NPF لجونزوماكبث**.

2. **إجراء المسح السردي الشامل:(Narrative Mapping)**

- قم بجمع كافة الوثائق، والخطابات، وسجلات الاستماع، والتغطيات الإعلامية المتعلقة بالقضية.
- صنف المدخلات إلى قصص تحتوي على (بداية، ومنتصف، ونهاية) واستخرج الثلاثية السردية (البطل، الشرير، الضحية).

3. **تفكيك الأطر الحجاجية وتحديد "اللا-سرديات:"**

- لا تكتف بالصوت العالي للسرديات المهيمنة؛ بل ابحث عن البيانات الإحصائية المتقاطعة، والخرائط الفنية، والنصوص التنظيمية التي تشكل "لا-سرديات" حاسمة لكسر حدة الاستقطاب دون أن تمتلك حبكة قصصية مكتملة.

4. **تطبيق إعادة التأطير التنفيذي:(Reframing)**

- صغ سردية فوقية أو قصة سببية جديدة تنقل النقاش من مواجهة أيديولوجية صفرية إلى صياغة عملية تجعل المشكلة صالحة للحل الإداري والتقني، مع مراعاة وضع حدود وضمانات بيئية وتشغيلية معلنة للأطراف المتصارعة.

الخبرة [126]

تتأكد الأهمية الاستراتيجية للتمييز المفاهيمي بين أشكال المعرفة المختلفة في تحليل السياسات العامة من خلال دوره المباشر في تحديد كيفية استغلال المعرفة وتنظيم العلاقات المتبادلة بين الخبراء وصناع القرار السياسي. إن هذا التمييز الإبستمولوجي يحدد الإطار المرجعي الذي يتشكل بموجبه الدور الوظيفي للخبرة، سواء كأداة توجيهية مرشدة تهدف إلى تصويب الفعل العمومي وتحسينه، أو كموضوع تحليلي يهدف إلى تفكيك الشروط والقواعد المعرفية التي تؤثر في إنتاج السياسات العامة وصياغتها.

[126] Denis Saint- Martin, **Expertise**, dictionnaire des politiques publiques.

التمايز بين المعرفة في العمل والمعرفة بالعمل

ينقسم التحليل المعرفي للسياسات العامة إلى بعدين رئيسيين يعبر عنهما في الأدبيات بالتمييز بين المعرفة في العمل (Knowledge in) والمعرفة بالعمل (Knowledge of) الهدف الأساسي.

المقاربات والمعايير التحليلية للخبرة

تتوزع الأدبيات المفككة لمفهوم الخبرة في التداول العمومي بين اتجاهات معيارية وأخرى وصفية وفق التمايز التالي:

أولا: التيار المعياري(Normative Approaches)

- **المدرسة التعددية :(Pluralist Approach)** تنظر إلى الخبرة كإحدى الأدوات التنافسية داخل الفضاء العام، حيث تتعدد مصادر الخبرة بتعدد الفاعلين ومجموعات المصالح المتصارعة.
- **نقد التكنوقراطية والهيمنة المركزية** :تركز التحليلات النقدية (مثل أعمال *Benveniste 1972* و (*Fischer 1990* على رفض المشروع التكنوقراطي المفتون بالحلول التقنية، والمناهضة لاستلاب السلطة السياسية باسم" التحليل العقلاني المركز"، محذرة من مغبة نزع الصفة السياسية عن القرار وتجريده من التداول الديمقراطي.
- **أطروحات الديمقراطية التداولية** :تستند إلى نظرية الفعل التواصل لـ *يورغن هابرماس* (Jürgen Habermas 1987)لإعادة إرساء التوازن المعرفي، حيث تتحول الخبرة من أداة هيمنة إلى عنصر مشارك في تداول ديمقراطي يتوازن فيه الفاعلون السياسيون والخبراء والجمهور العام.

ثانياً: التيار الوصفي(Descriptive Approaches)

- **النهج المعرفي :(Cognitive Approaches)** يركز على دراسة الدور الفعلي للخبرة في عمليات التعلم المؤسسي (Learning process) وكيفية صياغة جدول الأعمال السياسي (Agenda setting).
- **المجتمعات الإبستمولوجية وعولمة السياسات** :يدرس كيفية تشكل شبكات عابرة للحدود تُعرف بـ" المجتمعات الإبستمولوجية(Epistemic communities) "، ودورها في نقل السياسات والعولمة المعرفية.مهد هذا التمييز المفاهيمي والإبستمولوجي الدقيق الطريق لنشوء تطور تاريخي متدرج ومتسارع في النظريات المؤطرة لتحليل السياسات العامة.

التطور التاريخي والمسار النظري لمفهوم الخبرة

تطورت النظرة إلى مفهوم الخبرة عبر العقود المتلاحقة ضمن مسار فكري انتقل من التصورات التبسيطية التي تراهن على الحياد العلمي إلى إدراك متقدم للخبرة كأداة للصراع السياسي، وصولا إلى الاعتراف بالخبرة كعنصر يتمتع بالاستقلالية النسبية الموازية لاستقلالية مفهوم الدولة.

المسار التاريخي للخبرة في تحليل السياسات:

1. **المرحلة الوضعية والتفاؤلية المبكرة:(Positivist Approach)** ساد فيها التفاؤل الوضعي الذي يعد الخبرة أداة حوكمة محايدة وموضوعية تسخر حصريا لخدمة" المصلحة العامة " وتحديث أجهزة الدولة عبر أساليب التخطيط والتحليل العقلاني المباشر.
2. **مرحلة الشك والنهج القائم على المصالح:(Interest-oriented Approaches)** حل الشك محل التفاؤل الوضعي؛ حيث بدأت الأدبيات تنظر للخبرة باعتبارها مورداً معرفياً وتكتيكياً تُجنده وتعبئه الجماعات والقوى السياسية المختلفة لشرعنة مواقفها وضمان الغلبة في الصراع السياسي على السلطة والموارد.
3. **المؤسسية الجديدة والنهج المعرفي Neo-institutionalism & Cognitive Approaches)**

:(منح نشوء المؤسسية الجديدة والمقاربات المعرفية مفهوماً أعمق للخبرة؛ إذ اكتسبت استقلالية تحليلية نسبية مرتبطة بتطور مفهوم الدولة ذاته، وأصبحت تُدرس كعامل مكوّن وموجه بنيوي للسياسات وليس مجرد انعكاس لمصالح خارجية.

4. **الارتباط الانعكاسي بدولة الرفاه:**(État providence) ارتبط نشوء تحليل السياسات العامة كظاهرة" انعكاسية (Reflexive phenomenon) "بالتوسع التاريخي لتدخلات دولة الرفاه وتزايد تعقد وظائفها الشاملة، مما جعل الحاجة إلى تقييم وفهم وتأطير هذه التدخلات أمراً زاد من مرئية وأهمية الخبرة في الفضاء العمومي.ينعكس هذا المسار النظر التاريخي والمفهومي في اختلافات تكوينية بين الأطر المؤسسية والثقافات السياسية للبلدان المختلفة.

-التنوع المؤسسي والثقافات السياسية للخبرة: مقارنة النماذج

تؤدي الأطر المؤسسية والثقافة السياسية الوطنية دوراً حاسماً في تحديد موقع الخبرة وطبيعتها داخل هيكل الدولة، وما يرتبط بذلك من أشكال الثقة العامة أو النقد الموجه للنخب المعرفية والتكنوقراطية.

المقارنة المؤسسية بين النموذجين الفرنسي والأمريكي

تُظهر الدراسات المقارنة (مثل (*Restier-Melleray 1990* تبايناً جوهرياً بين البيئات المؤسسية في التعاطي مع الخبرة وتوزيع أثرها:

- **النموذج الفرنسي (احتكار الدولة وكبار الموظفين) :**اتسم النموذج الفرنسي باحتكار الدولة لمفهوم الخبرة وإدارتها عبر أجهزتها الرسمية التمركزية. ونتيجة لهذا التمركز الإداري، اتجه النقد المناهض للتكنوقراطية أساساً ضد كبار موظفي الدولة والإدارة العليا (Grand corps) الذين يتهمون بمصادرة القرار السياسي والاستحواذ على السلطة باسم الكفاءة الفنية.
- **النموذج الأمريكي (التعددية والترافع ومراكز الفكر) :**يقوم النموذج الأمريكي على التعددية والسياسات التنافسية؛ حيث تمتلك كل مجموعة مصالح خبراءها الخاصين، وتسود فيه" الخبرة الترافعية "المتحيزة .(*Brint 1994* - Advocacy) وعليه، فإن النقد المناهض للتكنوقراطية في

الولايات المتحدة لا يستهدف موظفي الدولة بالدرجة الأولى، بل يتجه نحو مجموعات الضغط ومراكز الفكر والرأي |.(Think tanks)

على الرغم من هذا التباين المؤسسي، إلا أن كلا النموذجين استخدم تحليل الخبرة لأغراض معيارية تهدف إلى إدانة استلاب السلطة من قبل نخبة تدعي الكفاءة الفنية. وقد أدى التطور التحليلي الوصفي اللاحق إلى relativization هذا الطرح المنغلق وتغيير الدور الوظيفي للخبير ذاته داخل دائرة صناعة القرار.

تحول دور الخبير: من السلطوية التكنوقراطية إلى التيسير والحوار الديمقراطي

أدى التعقد المتزايد للقضايا العامة وتنامي ظروف" مجتمع المخاطر (Risk society) "إلى تعميق الأزمة الوظيفية للنموذج القراري والتكنوقراطي القديم. ففي بيئات الشك وعدم اليقين الهيكلي، يخفق التحليل التقني الوضعي في تقديم إجابات حاسمة أو حقيقة علمية مطلقة، لا سيما عندما يتشظى الخبراء أنفسهم حول القضايا المستعصية والملتهبة. هذا الإخفاق العلماني يفرض تحول الخبير قسرا من صفة" الحاكم التكنوقراطي "المصادر للقرار إلى دور" الميسر التداولي "المعني ببناء التوافق.

أبعاد التحول الوظيفي للخبير

- **نقد النموذج القراري والتكنوقراطي :**تم تجاوز الرؤية الوضعية التي تضع الخبير إما خاضعاً بالكامل للسلطة السياسية أو مستوليا عليها. واستناداً إلى الطرح الديمقراطي التداولي المستلهم من *يورغن هابرماس* ، تمت إعادة صياغة العلاقة وفق نموذج براغماتي توازني بين صناع القرار السياسي، والخبراء، والجمهور العام، يتحول فيه عمل الخبرة إلى نشاط تواصلي يستهدف التوفيق بين العقلانيات التي تعد أحياناً متناقضة.
- **الخبير" ميسّر :(Facilitator) "**في هذا السياق، يُعيد الباحثان *John S. Dryzek (1990)* و *Frank Fischer (2000)* صياغة وظيفة الخبير؛ حيث يعبر *Frank Fischer* عن هذا التحول بوضوح":يعمل الخبير كميسّر للتعلم والتمكين العام. وبصفته ميسّراً، فإن أو إنها تصبح خبيراً في كيفية تعلم الأفراد، وتوضيح خياراتهم، والقرار بأنفسهم(*Fischer, 2000, p. 40*)".
- **المنتديات الهجينة** :(Forums hybrides) يطور الباحثون *Michel Callon, Pierre Lascoumes, Yannick Barthe (2001)* مفهوم" المنتديات الهجينة "كفضاءات حوارية تسمح بتقاطع معارف الخبراء الرسمية مع المعارف العامية/الشعبية (Savoirs expert et profane) لبناء توافقات تداولية شمولية في حالات الشك وعدم اليقين.
- **التوفيق بين الأطر المرجعية** :(Conciliateur de référentiels) على عكس دور المدافع الترافعي الشائع في التعددية الأمريكية، تعمل المقاربات التداولية على إدماج الخبرة في صياغة التأليف والتركيب التوافقي بين الأطر المرجعية المتعارضة.يرتبط هذا التيسير والتوافق الديمقراطي ارتباطاً وثيقاً بكيفية صياغة الأطر التفسيرية وعمليات التعلم داخل الأجهزة المؤسسية.

عمليات التعلم ونشأة الأطر التفسيرية للسياسات(Référentiels)

تُعد دراسة عمليات التعلم المؤسسي وبناء الأطر التفسيرية للسياسات (Référentiels) المدخل الأساسي لفهم التحولات البنيوية في السياسات العامة، حيث ينتقل التركيز البحثي من مجرد موازين القوى إلى كيفية تشكل الأفكار والنماذج المعرفية التي تُشكل تلك القوة.

المكونات والركائز النظرية لبناء الأطر التفسيرية

- إنشاء الأطر التفسيرية ودور" الوسطاء:(Médiateurs) "يقوم التحليل المعرفي لدى Pierre Mullerو) Yves Surel استناداً إلى أطروحات (Peter A. Hall على افتراض مفاده أن تحليل الفعل العمومي يتطلب تثمين آليات المعرفة بمعناها الدقيق. فالإطار التفسيري لا يُستورد جاهزا، بل يتم بناؤه عبر آليات تعلم تجري في مغلقات نسبية .(En vase plus ou moins clos) وهنا تتجلى التفاعلية البنيوية: حيث يتولى" الوسطاء (Médiateurs) "وهُم مجموعات نخبوية صغيرة تضم كبار الموظفين والأطر المهنية والمتخصصين الفنيين- صياغة النماذج المعرفية وتنسيق الأفكار.
- التقاطع مع المنتديات المهنية:(Professional forums) تتقاطع أطروحة الوسطاء مع نموذج تحالفات الترافع (Advocacy Coalition Framework) لـ Paul A. Sabatier ؛ إذ يمارس هؤلاء الوسطاء نشاطهم المعرفي داخل" المنتديات المهنية . (Professional forums) "يعمل هؤلاء الفاعلون داخل أجهزة الدولة وخارجها كمهندسين لمعتقدات السياسة العامة، حيث يفرضون الإطار التفسيري (Référentiel/Paradigm) وينقلونه من نقاش فني مغلق إلى واقع مؤسسي لا بديل عنه.
- الخبرة الجمعوية:(Expertise associative) تؤكد التحليلات الحديثة-Lochard et Simonet (Cusset, 2003أن إنتاج المعرفة لم يعد حكراً على النخب الإدارية أو الأكاديمية؛ إذ أصبحت مكونات المجتمع المدني والوسط الجمعوي فضاءات معترفا بها لإنتاج" خبرة جمعوية "بديلة ومندمجة تؤثر في صياغة جدول الأعمال وبناء الأطر التفسيرية.أدت هذه التفاعلات المعرفية والتعلمية إلى تجاوز النطاقات الوطنية والمحلية باتجاه فضاءات عابرة للحدود والشبكات الدولية.

عولمة الخبرة: الشبكات العابرة للحدود واستشارات الإدارة العامة

تتجلى الظاهرة المعاصرة للسياسات العامة في عولمة الخبرة وانتقال مركز ثقل صناعة القرار من الأجهزة الوطنية المحتكرة إلى شبكات عابرة للحدود وأسواق استشارية خاصة، مما يعيد تشكيل مفهوم السيادة والمعرفة الحكومية عبر حالتين تحليليتين رئيسيتين:

حالة 1: المجتمعات الإبستمولوجية والمنظمات الدولية (القطاع العابر للحدود)

- **المفهوم والفاعلون** :شبكات عابرة للحدود تضم خبراء متخصصين (باحثين وأكاديميين ومستشارين) يتشاركون ذات القيم والمعايير، ويمتلكون شبكات تحليلية وطرقاً متماثلة لحل المشكلات. تلتف هذه الشبكات حول المنظمات الدولية الكبرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي.(World Bank)
- **الأدوات والآليات** :إنتاج الخطابات والأطر المعرفية الدولية، ونقل السياسات العامة عبر الحدود (Policy transfer)، وصياغة المعايير التوجيهية للسياسات الوطنية.
- **الأثر والتأثير** :صياغة جداول الأعمال العالمية وتحديد كيفية إدراك الحكومات الوطنية لمشكلاتها. وتستند هذه الحالة إلى أطروحة Roderick A. W. Rhodes حول" تفريغ الدولة (Hollowing out of the state)؛ حيث إن انتقال السلطات نحو المستوى فوق الوطني والمستويات المحلية خلق أسواقاً جديدة للخبرة العابرة للحدود.

حالة 2: شركات الاستشارات الإدارية والإدارة العامة الجديدة (القطاع الخاص)

- **المفهوم والفاعلون** :شركات الاستشارات الإدارية الكبرى ومستشارو القطاع الخاص، والذين يُوصفون أحياناً في أدبيات السياسات بـ" المرتزقة (Hired guns) "أو شبه الخبراء-(Quasi experts).
- **الأدوات والآليات** :تسويق ونشر أدوات وممارسات" الإدارة العامة الجديدة (New Public Management)المستوردة من عالم إدارة الأعمال، وتقديم خدمات الاستشارة والتسيير للإدارات الحكومية (تحليل.(Denis Saint-Martin 2004
- **الأثر والتأثير** :لجوء الدولة إلى خدمات هؤلاء المستشارين لا يقتصر على نيل المشورة الفنية، بل يُستخدم لشرعنة الممارسات الإدارية الجديدة وإعطائها اعترافاً عمومياً. وتستغل بيوت الاستشارة هذا الاعتراف العمومي الممنوح لها كدليل خبرة وتأكيد لكفاءتها لتسويق خدماتها تجارياً في أسواق أخرى.إن هذا الانتشار العابر للحدود يفرض استخدام أطر تفسيرية وسردية قابلة للإقناع والتأثير في المجموعات المستهدفة.

السياسة المبنية على الأدلة والمعرفة المتاحة evidence- based policy[127]

تحتل المقاربة المبنية على الأدلة مكانة مهمة في تطوير صنع السياسات لأنها تحاول تقليص المسافة بين المعرفة العلمية والقرار العمومي .ولا تعني الأدلة أرقاما إحصائية فقط، بل تشمل نتائج البحوث، وقواعد البيانات، والتقييمات، والخبرة المهنية، والمعلومات الإدارية، والمعارف المحلية. [128]والمبدأ الأساسي هو أن القرار ينبغي أن يستند إلى أفضل الأدلة المتاحة، مع الاعتراف بأن الأدلة لا تلغي القيم والمصالح والاختيارات السياسية. وبخصوص توظيف الأدلة العلمية في القرار السياسي تبرز إشكالية كبيرة حتى في الدول الأكثر ديموقراطية. [129]

يمكن تقسيم مسار استخدام الأدلة إلى مراحل :تحديد السؤال، البحث عن الأدلة، تقييم جودتها، تجميعها، تفسيرها في سياق السياسة، ثم تحويلها إلى توصية قابلة للتنفيذ .ويجب الانتباه إلى أن وجود دراسة علمية لا يعني تلقائيا صلاحية نتائجها لكل سياق .فالتجربة الناجحة في دولة قد تحتاج إلى تعديل قبل نقلها إلى الجزائر بسبب اختلاف المؤسسات والموارد والثقافة التنظيمية وبنية المجتمع

ويستفيد هذا المدخل من مراكز الفكر والجامعات والهيئات الإحصائية والإدارة، لكنه يواجه مشكلة توقيت القرار .فقد يحتاج صانع القرار إلى جواب سريع بينما تتطلب الدراسة العلمية وقتا أطول . لذلك لا تكمن المشكلة فقط في إنتاج المعرفة، بل في بناء قنوات مؤسسية تسمح بوصول المعرفة في الوقت المناسب وبصيغة مفهومة لصانع القرار.

---

[127] Justin Parkhurst, **the politics of evidence from evidence- based policy to good governance of evidence**, https://www.routledge.com/The-Politics-of-Evidence-From-evidence-based-policy-to-the-good-governance-of-evidence/Parkhurst/p/book/9781138570382

[128] Gerry Stoker and Mark Evans, **Evidence-Based Policy Making in the Social Sciences Methods That Matter,** https://policy.bristoluniversitypress.co.uk/evidence-based-policy-making-in-the-social-sciences

[129] Karen Bogenschneider, Thomas Corbett**, Evidence-Based Policymaking Envisioning a New Era of Theory, Research, and Practice**, https://www.routledge.com/Evidence-Based-Policymaking-Envisioning-a-New-Era-of-Theory-Research-and-Practice/Bogenschneider-Corbett/p/book/9780367523855

المؤشرات والبيانات في دراسة السياسة العامة[130]

تحتاج دراسة السياسة العامة إلى مؤشرات تساعد على الانتقال من الوصف العام إلى الملاحظة المنظمة .ويمكن أن تكون المؤشرات مدخلات مثل حجم الموارد، أو مخرجات مثل عدد الخدمات المقدمة، أو نتائج مثل تغير سلوك الفئة المستهدفة، أو آثاراً أوسع تظهر على المدى المتوسط والبعيد .ويجب عدم الخلط بين زيادة النشاط الإداري وبين تحقيق الهدف النهائي للسياسة.

تتوقف قيمة المؤشر على تعريفه ومصدره وطريقة قياسه والزمن الذي يغطيه .كما ينبغي الحذر من المؤشرات التي تقيس ما يسهل عده فقط، بينما تهمل جوانب نوعية مهمة .ولهذا يستحسن الجمع بين البيانات الكمية والمعطيات النوعية مثل المقابلات والوثائق ودراسات الحالات، عندما يسمح تصميم البحث بذلك.[131]

في البحوث الجامعية، ينبغي ذكر مصدر كل رقم وتاريخ البيانات ونطاقها، وبيان ما إذا كان المؤشر وطنياً أم محلياً، سنوياً أم شهرياً .وتساعد هذه القواعد على منع المقارنات المضللة وعلى بناء حجة علمية أكثر دقة حول السياسة المدروسة.

خاتمة

بمكون الأفكار نكون قد وصلنا إلى استكمال صورة صنع السياسات كفواعل وكعملية بحيث تعد عملية مصلحية مهما حاولت تبدو عقلانية واعتبار تفسيرات تنطلق من هذا الشيء أي أنها عملية مرحلية متسلسلة تخضع لمبادىء العقلانية والرشادة تقرها هيراركيات منظمة أو حتى انرشيات غير منظمة تعتمد

---

[130] OECD, **Using Outcome Indicators to Improve Policies Methods, Design Strategies and Implementation**, https://www.oecd.org/en/publications/using-outcome-indicators-to-improve-policies_5jm5cgr8j532-en.html

Paulo de Martino Jannuzzi, **indicators in public policy,** https://www.researchgate.net/publication/348735294_Indicators_in_Public_Policy

[131] OECD education spotlight, **How to select indicators that support the implementation of education policies**?, https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2022/03/how-to-select-indicators-that-support-the-implementation-of-education-policies_0a4c9b1a/d1ec8007-en.pdf

أساليب النفايات) عقلانية إدارية)، التراكمية (عقلانية سياسية)، ونوافذ الفرصة،والقنوات (المشكل، الفواعل الحلول، في اتخاذ قرارات السياسات العامة. غير أن محاولة فهم فواعل صنع السياسات أدى إلى نتيجة مفادها أنها متراوحة بين رسمية، وغير رسمية، وبين جماعات ، وشبكات(كسر الحواجز بين الفواعل الرسمين والخواص). لنصل إلى نتيجة أن صنع السياسات هي نتيجة لتفاعلات الأفكار، والمؤسسات، والمصالح.

المحور الخامس:
صنع السياسة العامة في الجزائر: أي بيئة؟ وأي فاعليين؟

- مقدمة

1- الاقتصاد الريعي لفهم صنع السياسة العامة في الجزائر

2- الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائروهيمنة السلطة التنفيذية

3- تأثيرالاقتصاد الريعي على الفواعل الرسمية في الجزائر

4- الفواعل غيرالرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر

5- تأثيرالاقتصاد الريعي على الفواعل الرسمية في الجزائر

- خاتمة

مقدمة

في المحاور الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة من برنامج محاضرات مقياس صنع السياسات العامة استعرضنا فيها الجانب النظري الخاص بصنع السياسات في البيئتين الغربية و محاولات اسقاطها على الدول النامية. تناول الجانب النظري لصنع السياسات من حيث الفواعل والعمليات. بخصوص المكون الأول ألا وهو الفواعل فإنها إما رسمية تابعة للأنظمة الأساسية أو الفرعية، أو فواعل غير رسمية مجتمعية تنشئها جماعات تحركها مصالح تبدأ خاصة محصلتها تخلق في النهاية مصلحة عامة، وذلك من خلال تكوين شبكات.

أما من حيث العمليات فصنع السياسات يكون إما وفق عمليات عقلانية تسعى إلى تعظيم المنافع ومنه تحقيق مصلحة عامة، أو تكون لاعتبارات سياسية مصلحيه منحازة تنفرد بها فئة دون إشراك للفئات الأخرى.

أما ما تعلق بصنع السياسات في الدول النامية فان إسقاط هذه التفسيرات عليها لا يكون دون اعتبار للخصوصيات السوسيو - ثقافية والتي تكون سياقا خاصا بهذه الدول والتي يعتبر فيها التاريخ عاملا أساسيا، وهنا يظهر مجال أو منهج السياسات العامة المقارنة.

محاولة منا لفهم صنع السياسات في الجزائر ، سنقسم هذه الإشكالية إلى سؤالين كبيرين وثقيلين: في أي بيئة تصنع السياسات العامة في الجزائر؟ ثم كيف أثرت فيمن يصنع السياسات في الجزائر؟

الأكيد أن الإجابة على هذين السؤالين سيسمح لنا بمعرفة الفواعل والغايات من وراء تدخل كذا فواعل والقيام بكذا عمليات.

1- الاقتصاد الريعي لفهم صياغة السياسات العامة في الجزائر

تكتسي دراسة وتفكيك أبعاد الاقتصاد الريعي أهمية استراتيجية بالغة في فهم وتفسير آليات صياغة السياسات العامة في الجزائر، إذ لم يعد الريع مجرد ظاهرة اقتصادية قطاعية أو مورد مالي عابر، بل تحول إلى محدد هيكلي يتدخل في تشكيل العقد الاجتماعي، ورسم الحدود الإجرائية للقرار العمومي، وتحديد طبيعة التفاعلات الديناميكية بين الدولة والمجتمع.

انطلاقا من تفكيك المرجعيات الفكرية للسياسة العامة في المحور الأول والثاني والثالث والرابع وصلنا الى انها تقوم حسب المنظور الغربي مقاربة وتحليلا على فلسفتين ومؤسستين متباينتين، وهما الامريكية القائمة على دورة السياسة، والاوربية القائمة على بناء المشكلات الاجتماعية.

- خصوصية الحالة الجزائرية وإشكالية نقل النماذج التنموية

تبرز الحالة الجزائرية حدود تطبيق النماذج التنموية المستوردة من بيئات تاريخية ومؤسسية مختلفة، إذ إن نقل نموذج اقتصادي أو إداري دون مراعاة الخصائص البنيوية للمجتمع الذي يطبق فيه

قد يؤدي إلى اختلالات تحد من فعاليته. وقد تفاعلت في الجزائر آثار الإرث الاستعماري، والتحولات التي مست البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، مع خيارات التنمية التي اعتمدتها الدولة بعد الاستقلال، ولا سيما التخطيط المركزي وتوسيع ملكية القطاع العام وتأميم الموارد الطبيعية. وأسهمت هذه العوامل، بدرجات متفاوتة، في تشكيل اقتصاد تتداخل فيه هيمنة الدولة مع محدودية التنوع الإنتاجي والاعتماد الكبير على عائدات المحروقات.

وفي هذا الإطار، لا يمكن فهم صنع السياسة العامة في الجزائر بمعزل عن طبيعة العلاقة المالية بين الدولة والمجتمع. ففي حين يرتبط شعار "لا ضرائب دون تمثيل" تاريخيا بفكرة المساءلة السياسية الناشئة عن خضوع المواطنين للضرائب، تتخذ العلاقة في الاقتصادات الريعية شكلا أكثر تعقيدا، إذ يتيح اعتماد الدولة على الإيرادات المستمدة من الموارد الطبيعية تمويل جانب معتبر من الإنفاق العام دون الاعتماد بالدرجة نفسها على الجباية العادية. وقد يحد هذا الوضع من الضغوط التي تدفع السلطة إلى توسيع التفاوض المالي والسياسي مع المجتمع، ويعزز، في المقابل، دور إعادة توزيع الموارد والإنفاق الاجتماعي في دعم الشرعية السياسية. غير أن هذه العلاقة لا تعني بالضرورة غياب المشاركة السياسية أو الجباية العادية، بل تشير إلى اختلال نسبي في مصادر تمويل الدولة وما يترتب عليه من آثار مؤسسية وسياسية.

ويقصد بالاقتصاد الريعي، إجرائيا في هذه المطبوعة، نمط اقتصادي تعتمد فيه الدولة بدرجة مرتفعة على الإيرادات المتأتية من موارد طبيعية أو مصادر ريعية أخرى لتمويل الموازنة والاقتصاد الوطني، في مقابل محدودية التنويع الإنتاجي وضعف قدرة القطاعات غير الريعية على توليد الصادرات والإيرادات المستدامة.[132] ويستخدم هذا المفهوم هنا لتحليل مدى تأثير الاعتماد على المحروقات في تحديد أولويات الإنفاق العام، وهامش استقلالية القرار العمومي، وقدرة السياسات التنموية على الاستمرار عند تراجع الإيرادات النفطية.

- ملاءمة النماذج التنموية والبعد الحضاري في صنع السياسة العامة

انطلاقا من هذه الخصوصية، تقتضي دراسة صنع السياسة العامة في الجزائر تجاوز التفسيرات الأحادية، واعتماد مقاربة مركبة تجمع بين العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية، مع مراعاة التفاعلات القائمة بين المستوى الداخلي والبيئة الدولية. فاختيارات الدولة لا تتحدد فقط وفق الأهداف المعلنة للسياسات، وإنما تتأثر كذلك ببنية الاقتصاد الوطني، والموارد المتاحة، وطبيعة المؤسسات، وحدود القدرة على التنفيذ، فضلا عن التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار، تكتسب أفكار المفكر الجزائري مالك بن نبي أهمية تحليلية، إذ يمكن الاستفادة من نقده للتبعية الحضارية ومن تأكيده ضرورة بناء النهضة على تفعيل قدرات المجتمع الفكرية والثقافية والتنظيمية، بدل الاكتفاء باستيراد الحلول الجاهزة. وتسمح هذه الرؤية بطرح سؤال جوهري يتعلق

---

[132] جورج قرم، **في نقد الاقتصاد الريعي العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

بمدى قدرة السياسات التنموية على الانطلاق من الإمكانات المحلية، وتحويل المعرفة والموارد البشرية والمؤسسات إلى طاقات منتجة، بدل حصر التنمية في تعبئة الموارد المالية أو توسيع الإنفاق الحكومي.

وعليه، فإن الاستفادة من التجارب الأجنبية لا تستلزم رفضها، بل تقتضي إخضاعها للتكييف النقدي بما يتوافق مع السياق الوطني. كما أن استحضار فكر بن نبي في هذا المقام لا ينبغي أن يبقى في حدود الاستشهاد الرمزي، وإنما يمكن توظيفه في تحليل العلاقة بين بناء الإنسان، وتطوير القدرات الإنتاجية، وتحقيق الاستقلال النسبي للقرار التنموي.

-الاقتصاد الريعي بوصفه محددا بنيويا لصنع السياسة العامة في الجزائر

تتجلى إحدى أبرز إشكاليات النموذج التنموي الجزائري في انتقال قطاع المحروقات من كونه نشاطا اقتصاديا يوفر الإيرادات الخارجية والموارد المالية للخزينة العمومية، إلى كونه عاملا بنيويً مؤثرا في تحديد الخيارات المالية والاقتصادية للدولة. فكلما ارتفعت درجة الاعتماد على عائدات النفط والغاز، ازدادت قدرة تقلبات الأسواق الدولية على التأثير في حجم الموارد المتاحة للإنفاق العام، وفي تمويل الاستثمارات الحكومية والبرامج الاجتماعية والمشروعات التنموية.

وبذلك، لا تقتصر آثار الريع على الجانب المالي، بل تمتد إلى آليات تحديد الأولويات العامة. فعندما يرتبط تنفيذ البرامج الحكومية بوفرة الإيرادات النفطية، يصبح التخطيط التنموي معرضا للتقلبات الخارجية، وقد تتراجع استمرارية المشروعات أو تتغير أولوياتها تبعا للقيود المالية المستجدة. كما أن وفرة الموارد في فترات ارتفاع الأسعار قد تخفف الضغط الآني نحو إصلاح الاختلالات الإنتاجية، بينما يؤدي انخفاضها إلى إعادة ترتيب الإنفاق ومراجعة الالتزامات المالية. ومن ثم، فإن الإشكال لا يكمن في امتلاك موارد المحروقات في حد ذاته، بل في مدى نجاح الدولة في توظيفها لبناء قاعدة إنتاجية متنوعة تقلل من تعرض الاقتصاد للصدمات.

وتدعم المؤشرات الاقتصادية العامة أهمية هذه الإشكالية، مع ضرورة التمييز بين مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وحصتها من الصادرات، ونصيبها من الإيرادات العمومية، فهذه مؤشرات مختلفة لا يجوز التعامل معها باعتبارها متطابقة. وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن المحروقات ظلت تمثل المكوّن الأكبر من صادرات السلع الجزائرية، إذ بلغ متوسط حصتها نحو 85% خلال الفترة 2016–2020.[133] كما تُظهر بيانات البنك الدولي استمرار محدودية مساهمة الصناعة التحويلية مقارنة بحجم الاقتصاد، وإن كانت هذه المساهمة قد ارتفعت إلى 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وفق البيانات المنشورة.

[133] IMF,Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2021/253/article-A001-en.xml

وتكشف هذه المعطيات عن استمرار التحدي المرتبط بتنويع مصادر خلق القيمة والصادرات، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات أن قطاع المحروقات يفسر جميع أوجه القصور التنموي. فإثبات هذه العلاقة يتطلب أيضا دراسة الإنتاجية، والاستثمار الخاص، والتشغيل، والقدرة التصديرية للقطاعات غير النفطية، وفعالية المؤسسات والسياسات الصناعية.

-انعكاسات الريع على الموازنة العامة والعلاقة بين الدولة والمجتمع

يمنح الاعتماد على الإيرادات النفطية والغازية الدولة هامشا ماليا يتسع أو يضيق بحسب ظروف السوق الدولية، وينعكس ذلك على قدرتها على تمويل نفقات التسيير والاستثمار والبرامج الاجتماعية. وفي فترات الوفرة، يمكن توجيه موارد إضافية نحو البنية التحتية والدعم والتحويلات الاجتماعية، بما يسهم في تحسين بعض المؤشرات المعيشية. غير أن استمرار هذه السياسة دون توسيع القاعدة الإنتاجية والإيرادات غير النفطية قد يرسخ ارتباط الالتزامات العامة بمصدر إيرادي متقلب.

ومن منظور صنع السياسة العامة، قد يؤدي هذا النمط إلى تغليب الاعتبارات المرتبطة بتوزيع الموارد على الإصلاحات التي تستهدف رفع الإنتاجية وتنويع الاقتصاد، ولا سيما عندما تكون عوائد الإنفاق الريعي أسرع ظهورا من عوائد الإصلاح الهيكلي. كما يمكن أن يؤثر في طبيعة المساءلة المالية، بالنظر إلى اختلاف العلاقة بين الدولة والمواطن حين تعتمد الموازنة بدرجة كبيرة على ريع الموارد الطبيعية بدل الضرائب المباشرة. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذه النتائج بوصفها فرضيات تحليلية قابلة للاختبار، لا باعتبارها أحكاما مطلقة تنطبق بالدرجة نفسها على جميع المؤسسات والسياسات الجزائرية.

وتؤكد تجربة البرامج التنموية الجزائرية أهمية هذه المسألة، فقد خصصت موارد كبيرة لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتنمية خلال الفترة 2001–2019. وتشير دراسة هدى بن محمد إلى أن هذه البرامج حققت نتائج إيجابية في مجالات اقتصادية واجتماعية متعددة، غير أن فعاليتها ظلت مقيدة، ضمن عوامل أخرى، بالاعتماد المفرط على عائدات المحروقات. ويعني ذلك أن تقييم السياسة التنموية لا ينبغي أن يقتصر على حجم الاعتمادات المالية المرصودة، بل يجب أن يشمل كذلك النتائج الإنتاجية المستدامة، وقدرة المشروعات على خلق الثروة خارج قطاع المحروقات، ومدى إسهامها في تقليص هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية[134].

- الصدمات النفطية بوصفها اختبارا لهشاشة النموذج التنموي

تتيح الأزمات الاقتصادية المتعاقبة فهم الكيفية التي تنتقل بها الصدمات الخارجية إلى السياسة المالية والاقتصادية في الجزائر. فقد شكل انهيار أسعار النفط سنة 1986 منعطفا مهما، إذ أدى إلى تراجع حاد في شروط التبادل التجاري والإيرادات المرتبطة بالمحروقات، وكشف محدودية قدرة النموذج الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي والإنفاق العمومي على امتصاص الصدمات. ووفق دراسة

---

[134] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، https://search.mandumah.com/Record/910065/Description

لصندوق النقد الدولي، انخفضت الإيرادات الموازية للمحروقات بنحو النصف، كما تراجعت شروط التبادل التجاري بصورة كبيرة. وقد ترافقت هذه التطورات مع اختلالات مالية واقتصادية ومحاولات أولية للإصلاح، بما جعل الأزمة نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائري[135].

أما خلال التسعينيات، فقد أدت الاختلالات المالية والخارجية وتراجع أسعار النفط وصعوبات التمويل إلى تفاقم الضغوط على الاقتصاد، وانتهى المسار إلى اعتماد برنامج شامل للتثبيت والإصلاح الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي ابتداء من عام 1994. وهنا ننوه الى أنه من الأدق عدم تصوير التكيف الهيكلي على أنه نتيجة فورية ومباشرة لأزمة 1986 وحدها، بل بوصفه حصيلة مسار تراكمي من الاختلالات والأزمات والإصلاحات.

وتكرر اختبار هشاشة النموذج في أعقاب انخفاض أسعار النفط سنة 2014، عندما تقلصت الموارد الخارجية والمالية المتاحة، وازدادت الضغوط على احتياطيات الصرف وعلى قدرة الدولة على مواصلة مستويات الإنفاق السابقة. ويؤكد صندوق النقد الدولي أن الاحتياطيات الدولية، باستثناء الذهب النقدي مع احتساب حقوق السحب الخاصة، بلغت ذروتها عند نحو 194 مليار دولار عام 2013، ثم تراجعت بصورة مستمرة لتصل إلى 48.2 مليار دولار في نهاية عام 2020. وتُظهر هذه الأرقام بوضوح حجم التآكل الذي تعرضت له الوسادة الخارجية خلال تلك الفترة[136].

وفي عام 2020، أضافت جائحة كوفيد-19 صدمة مزدوجة تمثلت في الاضطراب الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب وأسعار الطاقة. ثم ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز في سياق الحرب الروسية الأوكرانية في تحسين الظروف الخارجية للبلاد خلال بعض الفترات اللاحقة. غير أن هذا التحسن لا يمثل، في حد ذاته، دليلا على تجاوز الاختلالات الهيكلية، إذ ينبغي التمييز بين التعافي الناجم عن تحسن الأسعار العالمية والتقدم المستدام الناتج عن تنويع الإنتاج والصادرات والإيرادات العامة.

وتكشف هذه الأزمات مجتمعة أن قدرة الدولة الريعية على استعادة التوازن المالي في فترات ارتفاع أسعار الطاقة لا تعادل بالضرورة قدرتها على تحقيق تحول إنتاجي مستدام. فالمعيار الأساسي لنجاح السياسة العامة لا يتمثل في قدرتها على امتصاص الصدمة الآنية فحسب، وإنما في تحويل الإيرادات الاستثنائية إلى استثمارات منتجة، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز القطاعات غير النفطية، وبناء مؤسسات تخطيط وتنفيذ قادرة على الاستمرار حتى في ظل تراجع الموارد.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الريعي يمثل أحد المحددات البنيوية المهمة لصنع السياسة العامة في الجزائر، بالنظر إلى تأثيره في الموارد المتاحة للموازنة، واستمرارية البرامج التنموية، وطبيعة العلاقة المالية بين الدولة والمجتمع. وتكشف الأزمات النفطية المتعاقبة عن أن تقلبات الأسعار العالمية لا تؤثر في

---

[135] Ms. Nicole Laframboise and others, **The Setting of the Economic Reform,**

https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557756916/ch02.xml

[136] IMF, **Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement .**

المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل تمتد آثارها إلى قدرة الدولة على تمويل خياراتها العامة والمحافظة على التزاماتها الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن تفسير تعثر التنويع الاقتصادي بالريع وحده يظل تفسيرا غير كاف ما لم يربط بعوامل أخرى، منها فعالية المؤسسات، وجودة تنفيذ السياسات، ومناخ الاستثمار، والإنتاجية، والقدرة على الابتكار، وطبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص. ومن هنا، فإن تجاوز الهشاشة الريعية لا يتحقق بمجرد زيادة الإنفاق أو تبني نماذج تنموية جاهزة، وإنما يتطلب استراتيجية متكاملة لتحويل الموارد الطبيعية إلى رأسمال إنتاجي وبشري ومؤسسي، بما يوسع هامش استقلالية القرار العمومي ويجعل التنمية أقل ارتباطا بالتقلبات الخارجية.

بيئة صنع السياسة العامة في ظل العقد الاجتماعي الريعي

أسهمت الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري في تشكيل بيئة خاصة لصنع السياسة العامة، تتداخل فيها اعتبارات التنمية الاقتصادية مع متطلبات إعادة توزيع الثروة والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد أفرز هذا النمط من الاقتصاد علاقة متميزة بين الدولة والمجتمع، تقوم بدرجة معتبرة على توظيف الإيرادات المتأتية من المحروقات في تمويل الإنفاق العمومي وتوفير الخدمات الأساسية والتحويلات الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يمكن تحليل العلاقة بين الطرفين من خلال مفهوم العقد الاجتماعي الريعي، الذي يشير إلى نمط من التفاعلات تتولى فيه الدولة توزيع جانب من الثروة الوطنية مقابل تعزيز القبول السياسي والاجتماعي بنظام الحكم.

ويختلف هذا النمط، من حيث مصادر التمويل وآليات المساءلة، عن النموذج الذي ترتبط فيه موارد الدولة أساسا بالضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات. ففي الحالة الأخيرة، قد يؤدي اعتماد الدولة على الجباية إلى تعزيز مطالب المواطنين بالتمثيل السياسي والرقابة على كيفية استخدام المال العام، وهو ما يلخصه الشعار التاريخي "لا ضرائب دون تمثيل". أما في الاقتصادات الريعية، فإن الاعتماد النسبي على الإيرادات المستمدة من الموارد الطبيعية قد يخفف من الضغط المالي المباشر الذي يمارسه المواطنون على الدولة، ويمنح السلطة هامشا أوسع لتمويل سياساتها دون الارتباط بالدرجة نفسها بمساهمة المجتمع الضريبية.

وفي الحالة الجزائرية، لا يعني ذلك غياب الضرائب أو انعدام المشاركة السياسية، بل يشير إلى أن الإيرادات النفطية والغازية أدت دورا مهما في تمويل الالتزامات العمومية، بما في ذلك الدعم والتحويلات الاجتماعية والخدمات الأساسية. وقد ساهم هذا الوضع في ترسيخ نمط من العلاقة بين الدولة والمجتمع تحتل فيه إعادة توزيع الموارد مكانة مركزية، مع ما يثيره ذلك من تساؤلات حول مدى ارتباط المساءلة المالية بالمشاركة السياسية، ومدى قدرة المؤسسات التمثيلية والرقابية على التأثير في تحديد الأولويات العمومية.

ومن ثم، يمكن النظر إلى العقد الاجتماعي الريعي في الجزائر بوصفه إطارا تحليليا لفهم التفاعل بين توزيع المنافع الاقتصادية، وتوقعات المواطنين الاجتماعية، ومتطلبات الاستقرار السياسي. غير أن تفسير هذه العلاقة ينبغي ألا يقوم على افتراض وجود مقايضة مباشرة وثابتة بين المنافع الاقتصادية والولاء السياسي، بل يتعين أن يراعي تعدد العوامل المؤثرة في سلوك المواطنين، بما فيها الحقوق الدستورية، والفاعلية المؤسسية، والاحتجاج الاجتماعي، ومستويات الثقة في الدولة.

إعادة التوزيع الاجتماعي بوصفها أداة للسياسة العامة

تعد سياسات الدعم الاجتماعي وتوفير الخدمات العمومية من أبرز الآليات التي تجسد الدور التوزيعي للدولة الجزائرية. فمن خلال تمويل برامج السكن، وتوفير خدمات التعليم والصحة العموميين، ودعم بعض المواد الأساسية والطاقة، تسعى الدولة إلى تلبية احتياجات اجتماعية واسعة، والحد من آثار التفاوت في الدخل، وتعزيز القدرة الشرائية للأسر. وتمثل هذه التدخلات، في الوقت نفسه، أدوات رئيسية لتنفيذ الخيارات الاجتماعية للدولة، ولا سيما في ظل التفاوت في القدرة الاقتصادية بين فئات المجتمع.

ويمكن تصنيف هذه التدخلات ضمن مجموعة من السياسات العامة المترابطة:

1. **سياسات السكن والعمران** :من خلال برامج السكن بمختلف صيغها، وتطوير البنية التحتية الحضرية، والاستجابة للطلب المتزايد على السكن، بما يساهم في معالجة جانب من الاختلالات الاجتماعية والمجالية.
2. **سياسات الصحة والتعليم والتكوين المهني** :عبر تمويل المؤسسات والخدمات العمومية، وتيسير الوصول إلى التعليم والعلاج، وتطوير التكوين المهني. ويضاف إلى ذلك دعم بعض السلع والخدمات الأساسية بما يخفف الأعباء المعيشية على الأسر.
3. **سياسات حماية القدرة الشرائية والاستقرار الاجتماعي** :من خلال التحويلات الاجتماعية، ودعم الأسعار، وبعض التدابير المرتبطة بالأجور والإعانات. ويمكن أن تكتسب هذه التدخلات أهمية متزايدة خلال فترات التضخم أو الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، غير أن تقييمها يقتضي التمييز بين أهداف الحماية الاجتماعية المشروعة وبين استخدامها المحتمل لاحتواء الضغوط السياسية.

وتكتسب هذه السياسات أهمية خاصة في بيئة اقتصادية تعتمد فيها المالية العامة بدرجة معتبرة على عائدات المحروقات، إذ تتيح الوفرة المالية توسيع نطاق الإنفاق الاجتماعي، بينما قد يؤدي تراجع الإيرادات إلى زيادة الضغوط على الموازنة العامة، أو تأجيل بعض المشروعات، أو إعادة ترتيب الأولويات. وبذلك، تتأثر استمرارية البرامج الاجتماعية بقدرة الدولة على المواءمة بين التزاماتها الاجتماعية والموارد المتاحة لها.

ومع ذلك، لا ينبغي اختزال هذه السياسات في وظيفة الضبط السياسي وحدها، فهي تؤدي أيضا وظائف اجتماعية وتنموية حقيقية، وقد تسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والحد من

الفقر. وتتمثل الإشكالية الأساسية في مدى كفاءة تصميمها وتوزيع منافعها، وقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية دون إضعاف الحوافز الإنتاجية أو زيادة هشاشة المالية العامة.

السياسات التوزيعية وإعادة التوزيع وحدود التحول الإنتاجي

يمكن فهم جانب مهم من السياسة العامة في الجزائر بالاستناد إلى التمييز بين السياسات التوزيعية وسياسات إعادة التوزيع. فالسياسات التوزيعية تتعلق بتوفير المنافع والخدمات أو تخصيص الموارد لفئات أو قطاعات معينة، في حين تستهدف سياسات إعادة التوزيع تعديل توزيع الدخل والموارد بين الفئات الاجتماعية من خلال الضرائب والتحويلات والإنفاق العام. وقد تجمع السياسة الواحدة بين البعدين بحسب طريقة تمويلها وتصميمها والفئات المستفيدة منها.

وفي هذا الإطار، تؤدي إيرادات المحروقات دورا محوريا في تمويل جانب من التدخلات العمومية، بما يتيح للدولة تحويل الموارد المتأتية من تصدير النفط والغاز إلى خدمات وتحويلات واستثمارات داخلية. غير أن نجاح هذا المسار لا يتوقف على حجم الموارد المعاد توزيعها، بل يرتبط أيضا بمدى إسهام الإنفاق العام في توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وخلق فرص العمل، وتنمية المؤسسات، وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وتظهر الإشكالية عندما يتحول الإنفاق العمومي، بصورة مستمرة، إلى آلية لتعويض ضعف الإنتاج المحلي بدل أن يكون أداة لبناء قاعدة إنتاجية أكثر تنوعا. ففي هذه الحالة، قد يؤدي ارتفاع الطلب الداخلي، إذا لم يواكبه توسع مماثل في الإنتاج الوطني، إلى زيادة الاعتماد على الواردات، بما يعيد ربط تلبية الاحتياجات المحلية بالقدرة على توفير النقد الأجنبي. كما أن استمرار تمويل الالتزامات العمومية من مصدر إيرادي متقلب قد يحد من استقرار التخطيط المالي على المدى المتوسط والطويل.

وبالتالي، لا تكمن المشكلة في مبدأ إعادة توزيع الثروة أو في الطابع الاجتماعي للدولة، بل في مدى التوازن بين الوظيفة التوزيعية للسياسة العامة ووظيفتها الإنتاجية. فكلما ارتبط الإنفاق الاجتماعي بتحسين رأس المال البشري، ورفع الإنتاجية، وتوسيع فرص العمل، ازدادت فرص تحوله إلى رافعة للتنمية المستدامة. أما إذا ظل منفصلا عن إصلاحات الإنتاج والاستثمار والمؤسسات، فقد يستمر في معالجة آثار الاختلالات دون أن يزيل أسبابها البنيوية.

وانطلاقا من ذلك، فإن تحليل بيئة صنع السياسة العامة في الجزائر يستدعي الانتقال من دراسة طبيعة العقد الاجتماعي الريعي وآليات إعادة توزيع الثروة إلى تتبع تطور الخيارات الاقتصادية والمؤسسية التي أسهمت في تشكيل هذا النموذج منذ الاستقلال.

التطور التاريخي لبيئة صنع السياسة العامة في الجزائر (1962–2019)

شهدت الجزائر منذ استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962 تحولات متعاقبة في فلسفة التنمية وأدوات تدخل الدولة في الاقتصاد. وقد تأثرت هذه التحولات بالسياق السياسي والمؤسسي الداخلي،

وبالخيارات الأيديولوجية التي وجهت السياسات الاقتصادية، فضلا عن التطورات التي شهدتها أسواق النفط والغاز العالمية. وأدى تفاعل هذه العوامل إلى نشوء نموذج تنموي احتلت فيه الدولة مكانة مركزية في تعبئة الموارد وتوجيه الاستثمار وتوفير الخدمات الاجتماعية.

وخلال العقود الأولى التي أعقبت الاستقلال، اتجهت الدولة إلى توسيع دور القطاع العام، واعتماد التخطيط الاقتصادي، وتأميم الموارد الطبيعية، وتوجيه الاستثمارات نحو بناء قاعدة صناعية وتطوير البنية التحتية. وقد ارتبطت هذه الخيارات بأهداف بناء الدولة الوطنية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحسين الأوضاع الاجتماعية. غير أن قدرة هذه الاستراتيجية على تحقيق تحول إنتاجي مستدام ظلت مرتبطة بمدى كفاءة الاستثمار، وفاعلية المؤسسات، وقدرة القطاعات الاقتصادية على رفع الإنتاجية وتطوير الصادرات.

وقد كشفت أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 عن هشاشة نموذج يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية لتمويل التنمية والإنفاق العمومي. وأدى تراجع الموارد الخارجية إلى زيادة الضغوط المالية والاقتصادية والاجتماعية، وبرزت الحاجة إلى مراجعة أدوات إدارة الاقتصاد وإصلاح اختلالاته. ومع تفاقم الصعوبات المالية والخارجية خلال السنوات اللاحقة، اتجهت الجزائر إلى برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في التسعينيات، بما مثل تحولا مهما في مسار إدارة الاقتصاد الوطني.

وفي مطلع الألفية الثالثة، أتاح تحسن أسعار المحروقات تعبئة موارد مالية كبيرة لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتطوير البنية التحتية والسكن والخدمات العمومية. وقد ساعدت هذه البرامج على تمويل مشروعات واسعة وتحسين بعض المؤشرات الاجتماعية، لكنها أثارت أيضا تساؤلات حول مدى تناسب حجم الإنفاق مع النتائج الإنتاجية المحققة، وقدرة الاستثمارات العمومية على إحداث تنويع اقتصادي مستدام.

ويمكن تلخيص أبرز الاختلالات التي استمر النقاش بشأنها خلال هذه المرحلة في ثلاثة محاور مترابطة:

1. **محدودية تنويع الصادرات** :استمرار الوزن الكبير للمحروقات في الصادرات، بما يجعل الإيرادات الخارجية عرضة للتقلبات المرتبطة بالأسعار والطلب العالميين.
2. **حساسية المالية العامة للصدمات الخارجية** :تأثر الإيرادات والنفقات والاحتياطيات بتغيرات أسواق الطاقة، وما يترتب على ذلك من ضغوط على استمرارية البرامج العمومية.
3. **التحدي المرتبط بكفاءة الاستثمار والتحول الإنتاجي** :عدم كفاية الإنفاق والاستثمار، بمفردهما، لضمان تنويع الاقتصاد، ما لم يقترنا بتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وتطوير المؤسسات المنتجة.

ولا يعني استمرار هذه الاختلالات أن البرامج التنموية لم تحقق أي نتائج، بل يشير إلى أن النتائج الإيجابية في البنية التحتية والخدمات لا تكفي وحدها لإثبات نجاح التحول الهيكلي. فالتقييم الشامل

يتطلب قياس مدى قدرة الاقتصاد على توليد قيمة مضافة وفرص عمل وصادرات خارج قطاع المحروقات، ومدى استدامة هذه النتائج عند تراجع الإيرادات النفطية.

وفي هذا السياق، مثل الحراك الشعبي الذي انطلق في فبراير 2019 محطة سياسية مهمة عبرت عن مطالب متعددة، شملت التغيير السياسي وتعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، يمكن دراسة الحراك بوصفه لحظة كشفت عن حدود قدرة الترتيبات السياسية والاقتصادية القائمة على استيعاب مطالب قطاعات من المجتمع، دون اختزال أسبابه في العامل الاقتصادي أو في قصور النموذج الريعي وحده.

بيئة صنع السياسة العامة في الجزائر خلال الفترة 2019–2024

اتسمت الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2024 بتداخل التحولات السياسية الداخلية مع تحديات اقتصادية وصحية وجيوسياسية خارجية. فقد جاء الحراك الشعبي في سياق مطالب متراكمة تتعلق بطبيعة الحكم وآليات المساءلة والتمثيل السياسي، وبالتطلعات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية وتحسين الأداء الاقتصادي. وقد فرض هذا السياق على صانع السياسة العامة تحديا مزدوجا يتمثل في الاستجابة للمطالب الاجتماعية والسياسية، والمحافظة في الوقت نفسه على التوازنات المالية والاقتصادية للدولة.

ثم جاءت جائحة كوفيد-19 لتضيف ضغوطا جديدة على النشاط الاقتصادي والمالية العامة، قبل أن يؤدي ارتفاع أسعار المحروقات في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية إلى تحسين الإيرادات الخارجية والعمومية خلال بعض الفترات. وقد ساهمت هذه الظروف في توسيع هامش التدخل المالي للدولة، لكنها لم تلغ التحديات المرتبطة بتقلب الإيرادات النفطية أو بالحاجة إلى تنويع الاقتصاد. ويشير تقرير صندوق النقد الدولي بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2023، المنشور في 2024، إلى أن ارتفاع أسعار المحروقات دعم الإيرادات والصادرات، في حين أثارت الموازنات التوسعية مخاوف بشأن استدامة المالية العامة واحتمال استنزاف صندوق ضبط الإيرادات[137].

وعلى المستوى الدستوري، أكد دستور الجزائر لسنة 2020 مكانة الطابع الاجتماعي للدولة ضمن المبادئ التي لا يجوز لأي تعديل دستوري المساس بها. فقد نصت المادة 223 على عدم جواز أن يمس أي تعديل دستوري "الطابع الاجتماعي للدولة"، إلى جانب عدد من المبادئ الدستورية الأخرى.[138] ويعكس هذا الحكم استمرار الالتزام الدستوري بالبعد الاجتماعي للدولة، ويؤسس إطارا مرجعيا ينبغي أن تراعيه السياسات العامة عند تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات العمومية.

---

[137] IMF, **Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement .**

[138] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 2020 ، https://cour-constitutionnelle.dz/2023/09/14/constitution-adoptee-par-referendum-du-1er-novembre-2020/

غير أن الدلالة القانونية للمادة 223 ينبغي تمييزها عن الآثار المالية والسياسية المحتملة لهذا الالتزام. فالنص لا يحدد مستوى معينا للإنفاق الاجتماعي، ولا يقرر أن كل برنامج للدعم يجب أن يستمر بصورته الحالية، كما لا يمنع مراجعة آليات الاستهداف أو تحسين كفاءة الإنفاق. ولذلك، فإن تأثير الطابع الاجتماعي للدولة في خيارات الموازنة يتوقف على كيفية ترجمة هذا المبدأ إلى تشريعات وبرامج وسياسات تنفيذية، وعلى قدرة الدولة على التوفيق بين الالتزامات الاجتماعية والقيود المالية.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى السياسة الاجتماعية خلال الفترة 2019-2024 بوصفها مجالًا للتفاعل بين ثلاثة اعتبارات رئيسية: المحافظة على القدرة الشرائية والحماية الاجتماعية، والاستجابة للمطالب السياسية والاجتماعية، وضمان استدامة المالية العامة في اقتصاد ما زالت إيرادات المحروقات تؤدي فيه دورا أساسيا. وقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2024 إلى أن موازنات 2023 و2024 استهدفت دعم القدرة الشرائية للأسر، بما في ذلك من خلال زيادات الأجور وإعانة البطالة ودعم المواد الغذائية، مع التنبيه إلى المخاطر التي قد تترتب على استمرار التوسع في الإنفاق دون تدابير كافية لتعزيز الاستدامة المالية.

وعليه، فإن التحدي الذي واجهته السياسة العامة خلال هذه المرحلة لم يكن الاختيار بين الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة وتحقيق الاستدامة المالية، وإنما إيجاد صيغة تسمح بالتوفيق بينهما. ويتطلب ذلك تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتطوير آليات استهداف الدعم عند الاقتضاء، وتوسيع الإيرادات غير المرتبطة بالمحروقات، وتوجيه الاستثمار نحو الأنشطة القادرة على خلق قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة. كما يقتضي تعزيز الشفافية والمساءلة بشأن نتائج البرامج العمومية، بحيث لا يقاس نجاح السياسة الاجتماعية بحجم الأموال المخصصة لها فحسب، بل بمدى انعكاسها على رفاه المواطنين والعدالة في الوصول إلى الخدمات.

6. الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة وهيمنة السلطة التنفيذية [139]

الواجهة المدنية

لا يكاد يختلف دارسو الشأن الجزائري بأن صناع السياسات العامة في الجزائر الأساسيون والثانويون هم عبارة عن عملة بوجهين واجهة مدنية وواجهة عسكرية، وهذا وفقا لنظرية النخبة وآراء موسكا . أي أن المشاركين تحكمهم علاقات خفية بالكاد تكون معروفة. وهذا الطرح عرف في الادبيات **بجدلية العلاقات المدنية- العسكرية**.[140] ومن يشكلون الواجهة المدنية ووفقا لأعلى القوانين في البلاد ومنذ الاستقلال هم كالآتي:

---

[139] معمر عمار، **اشكالية صنع السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2009،2008/03

[140] العلاقات المدنية العسكرية والمسألة الدستورية في الجزائر

المؤسسة التنفيذية

باعتبارها المقترحة والمنفذة لمختلف السياسات تتكون من الرئاسة والحكومة التي عوضت بالوزارة الأولى في التعديل الدستوري لسنة 2016، ومختلف الوزارات التابعة لها.

عرفت هذه المؤسسة دورا كبيرا في صنع السياسات في الجزائر باعتبار أن طبيعة النظام السياسي رئاسي، حيث يحظى الرئيس صوريا وفي فترات تاريخية متعاقبة في الجزائر - الأحادية ثم التعددية - بصلاحيات كبيرة وكثيرة في التشريع بالأوامر، خاصة في ظل غياب فصل تام بين السلطات[141].

الحكومةّ/ الوزارة الأولى

عرفت أدوارا كانت دوما تابعة للرئيس رغم أن ثنائية المؤسسة بين الرئاسة والحكومة هي محاولة لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، حيث أصبح هو المسؤول المباشر على إعداد السياسات العامة والبرامج في الدولة إلا أن الرئيس بقي يحافظ ويحتل مكانة كبيرة ومميزة في رسم التوجهات الكبرى للدولة وله تأثير على بقية المؤسسات نتيجة تمتعه بشرعية الانتخاب وهو الأمر الذي استغله الرئيس السابق بوتفليقة خاصة في العهدتين الثانية والثالثة. أما الحكومة فتبقى معينة من قبل الرئيس. ولتقليص دور رئيس الحكومة فقد استبدل بالوزير الأول، والذي يعتبر في الفقه الدستوري منفذا فقط لمقترحات الرئيس من خلال مخطط عمل يعرض على المؤسسة التشريعية للمناقشة والمصادقة، وكذلك تقديم بيان السياسة العامة في نهاية كل سنة لتقييم ما تم انجازه فعلا والنقائص المسجلة. غير أن الحكومات المتعاقبة وخاصة في فترة بوتفليقة كانت بمعادلة : نفس الحكومة + نفس البرنامج+ نفس الأداء=نفس السياسة العامة. ولعل من بين الاعترافات التي تدل على تبعية الحكومة للرئيس هو تصريح عبدالعزيز بلخادم أمام نواب البرلمان بأن مهمته تقتصر على التنسيق وتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الذي منحه ثقته.

---

https://asjp.cerist.dz/en/article/239554المجلة الجزائرية للامن والتنمية،

خلاف محمد عبد الرحيم،

محمد شطوطي . جمال تراكة . مخلوف رملي، **سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية في الجزائروطبيعة الصراع المدني** – https://asjp.cerist.dz/en/article/163026العسكري ، مجلة افاق للأبحاث السياسية والقانونية،

[141] عبد القادر مشري ، **النخبة الحاكمة في الجزائر1989-2002**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2008/2007.

يحي أبو زكريا ، **الجزائرمن احمد بن بلة الى عبد العزيزبوتفليقة**، طبعة الكترونية، يوليو 2003

الوزارات

هي أجهزة تابعة للحكومة أو الوزارة الأولى بحكم أن الوزير شخص معين من قبل رئيس الحكومة أو الوزير الأول. تعمل على تنفيذ مختلف القوانين والسياسات التي تقرها الوزارة الأولى.

الولاة

الوالي هو شخص معين من قبل الرئاسة يعمل على تنفيذ سياسات وبرامج الرئيس على المستوى المحلي. من منطلق تخفيف المركزية على الإدارة المركزية في العاصمة. إن دور الوالي يتمثل في التنسيق بين أشكال التنظيم الذي يحاول أن يكرس السماح للقيادات المحلية أن تحل مشاكلها على مستواها دون الرجوع إلى السلطات المركزية.

المؤسسة التشريعية

هي مؤسسة دستوريا فاعلة من حيث أدوارها في التشريع، الرقابة على أعمال الحكومة (السؤال الاستجواب لجان التحقيق حيث يتكون من مختلف شرائح المجتمع. غير أن أداء هذه المؤسسة في الجزائر لازال بعيدا عن استيعاب مفاهيم السياسة العامة كأساس للعمل البرلماني، ولعل هذا راجع إلى غياب أحزاب معارضة قوية من جهة، وتميزه بتكوينه القائم على تركيبة اجتماعية غير متجانسة وانتماءات ضيقة. مما اضعف التقاليد البرلمانية المتعارف عليها، والعمل بروح الفريق، وغياب الانسجام بين النواب.

أما واقعيا فهي خاضعة للمؤسسة التنفيذية وذلك من خلال:

التشريع بالأوامر، المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الولية وان ترتب عنها نفقات زائدة لم ترد فيميزانية الدولة ودون العودة للبرلمان. تأهيله لإصدار قانون المالية بأمر في حالة عدم المصادقة عليه.

كذلك بقاء كل القوانين المصوت عليها في البرلمان غير نافذة ومعلقة إلا بعد مصادقة الرئيس وتوقيع شخصي منه. ضف إلى ذلك تعيينه لثلث أعضاء مجلس الأمة.

المؤسسة القضائية

تم توسيع صلاحيات الرئيس في مجال القضاء باعتباره القاضي الأول في البلاد،الذي بدوره يعين القضاة وهنا تكن تبعية السلك لرئاسة الجمهورية.

الأحزاب

باعتبارها نظريا اللبنة الأولى للممارسة السياسية باعتبارها كذلك المؤسسة الأولى التي تحدد فيها البرامج المتنافسة على السلطة. غير أن هذا الفاعل ضعيف في الجزائر في استقطاب الإطارات والكفاءات،

وبالتالي سهولة مساومة قيادات الأحزاب الضعيفة التي تسعى لنيل امتيازات الولاء. ضف إلى هذا تدخل الإدارة في اعتماد الأحزاب من عدمه. لم تشهد الأحزاب ضعفا كما شهدته في عهد ادارة بوتفليقة الذي قادها إلى تأسيس ماعرف بـ "أحزاب "التحالف" التي وهبت نفسها لتنفيذ برنامج الرئيس، وبالتالي لا بديل لبناء الدولة وصنع السياسات . وبدل أن تساهم في الخروج من الأزمة أصبحت هي الأخرى مسبب آخر لها.

تأثير الاقتصاد الريعي على الفواعل الرسمية في الجزائر

- تمركز السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة وإدارة الريع

تظهر دراسة بيئة صنع السياسة العامة في الجزائر أهمية تحليل العلاقة بين طبيعة الاقتصاد الريعي وتوزيع السلطة بين المؤسسات الرسمية. فاعتماد المالية العامة على إيرادات المحروقات يمنح الجهاز التنفيذي دورا محوريا في تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وفي توجيه الإنفاق العمومي وتوزيع الموارد بين القطاعات. غير أن تفسير هذا التمركز لا ينبغي أن يرد إلى الريع وحده، بل يتطلب أيضا مراعاة طبيعة النظام السياسي، والقواعد الدستورية، وآليات عمل المؤسسات، والتوازنات القائمة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

وتتجلى المكانة المركزية للسلطة التنفيذية، ممثلة في رئاسة الجمهورية والحكومة والوزارات المعنية، في مجموعة من الوظائف المتصلة بصنع السياسة العامة، من أبرزها:

- تحديد التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وأولويات التنمية.
- إعداد مشروع قانون المالية وتقدير الموارد والنفقات العمومية، بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية.
- اقتراح توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات المختلفة، وفق الأولويات الحكومية والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية.
- إدارة الموارد المرتبطة بقطاع المحروقات، بما يجعل تقلبات الإيرادات النفطية عاملا مؤثرا في هامش المناورة المالية المتاح للحكومة.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الريع بوصفه عاملا يعزز قدرة السلطة التنفيذية على المبادرة في المجال المالي والتوزيعي، لكنه لا يعني بالضرورة انفرادها المطلق بكل مراحل صنع القرار، إذ تظل العملية متأثرة بالإطار الدستوري والقانوني، وبالتفاعلات بين المؤسسات، وبالقيود الاقتصادية والاجتماعية.

- موقع البرلمان والسلطة القضائية في منظومة الرقابة

تحتل السلطة التشريعية موقعا مهما في المسار القانوني والرقابي للسياسات العامة، ولا سيما من خلال مناقشة مشاريع القوانين، والتصويت على قوانين المالية، وممارسة الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة. ومع ذلك، فإن تقييم مدى فاعلية هذا الدور لا يقتصر على الاختصاصات المنصوص عليها قانونا، بل يستلزم فحص الممارسة الفعلية، ومدى قدرة النواب على التأثير في الخيارات المالية، ومتابعة تنفيذ الاعتمادات، ومساءلة الحكومة عن نتائج الإنفاق العمومي.

وفي هذا السياق، يمكن بحث فرضية محدودية التأثير البرلماني في الخيارات التوزيعية المرتبطة بالريع، بدلا من الجزم بأن البرلمان لا يؤدي سوى وظيفة التصديق الشكلي. ويتطلب إثبات هذه الفرضية الاستناد إلى تحليل إجراءات مناقشة قوانين المالية، والتعديلات المقترحة والمقبولة، وأدوات الرقابة المستخدمة، ومدى انعكاسها على القرارات الحكومية.

أما السلطة القضائية، فتتصل أهميتها بقدرتها على تطبيق القانون والفصل في المنازعات ومراقبة احترام المشروعية ضمن الاختصاصات المقررة لها. ويمكن أن تؤثر طبيعة العلاقة بين السلطات وضمانات الاستقلال المؤسسي في فاعلية الرقابة على القرارات الإدارية والمالية. غير أن القول بخضوع القضاء للسلطة التنفيذية أو بضعف دوره في مساءلة إدارة الريع يحتاج إلى أدلة قانونية ومؤسسية محددة، ولا يكفي الاستناد فيه إلى وصف عام لطبيعة النظام السياسي.

وبذلك، ينبغي تحليل دور البرلمان والقضاء من خلال التمييز بين الاختصاصات الرسمية المقررة قانونا، والقدرة الفعلية على ممارستها، والنتائج المترتبة على ذلك في مجال الشفافية والمساءلة وإدارة الموارد العامة.

- قوانين المالية بوصفها أداة لتوجيه الموارد العمومية

تمثل قوانين المالية إحدى الأدوات الأساسية التي تتحول من خلالها التوجهات الحكومية إلى قرارات تخصيص مالي قابلة للتنفيذ. وتتولى وزارة المالية، بالتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، إعداد التقديرات المتعلقة بالإيرادات والنفقات، واقتراح الاعتمادات المخصصة لمجالات مثل الدفاع، والتربية، والصحة، والسكن، والحماية الاجتماعية، والاستثمار العمومي.

وفي اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، ترتبط القدرة على تمويل هذه السياسات بتطور الإيرادات النفطية والغازية، وبالأسعار في الأسواق الدولية، ومستويات الإنتاج والتصدير، فضلًا عن الالتزامات المالية القائمة. ومن ثم، قد تؤدي الزيادة في إيرادات المحروقات إلى توسيع هامش الإنفاق العمومي، في حين يمكن لانخفاضها أن يفرض ضغوطا على التوازنات المالية ويحد من القدرة على تمويل بعض البرامج.

ولا ينبغي، مع ذلك، افتراض أن جميع تقديرات الميزانية تبنى على سعر واحد ثابت لبرميل النفط، أو أن توزيع الاعتمادات يجري دون أي رقابة أو مشاركة مؤسسية. فإثبات كيفية تحديد السعر المرجعي أو التقديري، وطبيعة التشاور حول الاعتمادات، ومدى مشاركة الفواعل الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب الرجوع إلى قوانين المالية ومذكراتها التفسيرية والوثائق الرسمية ذات الصلة.

.4المؤسسات الاقتصادية الاستراتيجية: حالة سوناطراك

لا تقتصر الفواعل المؤثرة في السياسة العامة على المؤسسات الدستورية، بل تشمل أيضا المؤسسات الاقتصادية العمومية الكبرى التي ترتبط أنشطتها بالقطاعات الاستراتيجية. وتبرز شركة سوناطراك في هذا السياق بوصفها مؤسسة محورية في قطاع المحروقات، بالنظر إلى دورها في أنشطة

الاستكشاف والإنتاج والنقل والتسويق، وإسهام القطاع الذي تنشط فيه في توفير الإيرادات العمومية ومداخيل الصادرات من العملة الأجنبية.

ويتجاوز أثر سوناطراك حدود النشاط التجاري المباشر، إذ ترتبط قرارات الاستثمار والإنتاج وتطوير الحقول والبنية التحتية للطاقة بالأولويات الاقتصادية للدولة، وبالتزاماتها تجاه الأسواق والشركاء الدوليين. كما أن الاتفاقيات والمشروعات الطاقوية يمكن أن تكون لها انعكاسات على العلاقات الاقتصادية الخارجية، وعلى أمن الإمدادات، وعلى خيارات تطوير قطاع الطاقة.

ومع ذلك، من الضروري التمييز بين دور سوناطراك بوصفها مؤسسة اقتصادية استراتيجية، وبين سلطتها في صنع القرار السياسي العام. فكونها فاعلا رئيسيا في قطاع المحروقات لا يثبت، في حد ذاته، أنها تحدد بصورة مستقلة السياسة الخارجية أو الخيارات المالية للدولة. ويقتضي تقييم نفوذها دراسة العلاقة بين إدارة الشركة، والوزارة الوصية، والسلطات الحكومية، والأطر القانونية المنظمة للقطاع، إلى جانب تحليل القرارات الاستثمارية والاتفاقيات المعلنة.

وعليه، يمكن التعامل مع سوناطراك بوصفها فاعلا مؤسسيا ذا تأثير اقتصادي مهم في بيئة صنع السياسة العامة، على أن يحدد نطاق هذا التأثير استنادا إلى أدلة ووثائق قابلة للتحقق.

-الإدارة البيروقراطية والمصالح القطاعية

تمثل الإدارة البيروقراطية أحد المستويات المهمة التي تتشكل داخلها السياسات العامة وتترجم من خلالها القرارات الحكومية إلى برامج وإجراءات. ففي قطاعات مثل التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصحة، والسكن والعمران، والطاقة، تتولى الإدارات المتخصصة إعداد المقترحات الفنية، وتحديد الاحتياجات، وتقدير تكاليف البرامج، ومتابعة التنفيذ، وتقديم المعلومات التي تعتمد عليها السلطات في اتخاذ القرارات.

ويمكن الاستفادة من مدخل الجماعات والمصالح المنظمة لتحليل كيفية سعي الفاعلين داخل هذه الإدارات إلى حماية اختصاصاتهم، والمحافظة على الموارد المخصصة لقطاعاتهم، والتأثير في ترتيب الأولويات الحكومية. وفي سياق الاقتصاد الريعي، قد يؤدي الاعتماد المتكرر على التمويل العمومي إلى نشوء مصالح مؤسسية تدافع عن استمرار البرامج والاعتمادات القائمة، حتى عندما تبرز الحاجة إلى مراجعة فعاليتها أو إعادة توجيهها.

ويمكن، في هذا الإطار، استخدام مفهوم"الجيوب الزبائنية" (Clientelist Enclaves) بوصفه فرضية تحليلية تشير إلى احتمال تشكل شبكات من المصالح داخل بعض المؤسسات، تتبادل المنافع أو تسعى إلى المحافظة على النفوذ والموارد. غير أن تطبيق هذا المفهوم على الإدارة الجزائرية يتطلب أدلة ميدانية، مثل دراسات الحالة، والمقابلات، وتحليل القرارات المتعلقة بتوزيع الاعتمادات والتعيينات والمشتريات العمومية. ولا يصح تعميمه على الوزارات أو الإدارات كافة دون توثيق.

كما ينبغي التمييز بين مقاومة التغيير الناجمة عن المصالح المؤسسية، وبين العقبات الإدارية التي قد ترتبط بالتشريعات أو نقص الكفاءات أو تعقيد الإجراءات أو محدودية المعلومات. ويسمح هذا التمييز

بتفسير أكثر دقة لصعوبات الإصلاح، بدلا من إرجاعها جميعا إلى سعي البيروقراطية لحماية الموارد الريعية.

- المؤسسة العسكرية والأمنية في بيئة صنع السياسة العامة

تعد المؤسسة العسكرية والأمنية من الفواعل المهمة في دراسة النظام السياسي الجزائري، غير أن تحديد دورها في صنع السياسة العامة يستلزم التمييز بين وظائفها الدستورية والأمنية المعلنة، وبين ما يمكن إثباته بشأن تأثيرها في التوجهات السياسية والاستراتيجية. كما ينبغي تجنب التعامل مع المؤسسة العسكرية بوصفها فاعلًا متجانسا بالضرورة، أو افتراض أنها تنفرد بصنع القرار في جميع المجالات.

وقد اتسمت العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية في الجزائر، منذ الاستقلال، بتحولات وتفاعلات متعددة تأثرت بالسياقات السياسية والأمنية وبموازين القوى داخل مؤسسات الدولة. ويمكن دراسة هذه العلاقة من خلال محطات تاريخية محددة، وتحليل الأدوار التي اضطلعت بها مختلف المؤسسات في تشكيل القيادة السياسية، وإدارة الأزمات، وتحديد بعض التوجهات الاستراتيجية.

وتبرز أهمية المؤسسة العسكرية والأمنية كذلك في مجال حماية الحدود والمنشآت الحيوية، بما فيها منشآت إنتاج المحروقات ونقلها وتصديرها. وتكتسب هذه الوظائف أهمية في ضوء اتساع المجال الجغرافي للجزائر، وموقعها الإقليمي، والتحديات الأمنية العابرة للحدود. غير أن وجود هذه المهام الأمنية لا يكفي وحده لإثبات حجم تأثير المؤسسة العسكرية في قرارات السياسة الاقتصادية أو توزيع الإيرادات، إذ يتطلب ذلك تحليلا مستقلا للعلاقات المؤسسية وآليات اتخاذ القرار.

ومن ثم، فإن تناول المؤسسة العسكرية في هذا المقام يستدعي الجمع بين تحليل دورها الأمني والاستراتيجي، ودراسة موقعها في بنية السلطة، مع الفصل بين الوقائع الموثقة والتفسيرات المتعلقة بتأثيرها في القرارات السياسية.

- الإنفاق الدفاعي خلال الفترة 2019-2024

يشكل الإنفاق الدفاعي أحد أوجه تخصيص الموارد العامة التي يمكن من خلالها دراسة العلاقة بين الأولويات الاستراتيجية للدولة والقدرة المالية المتاحة. ولتقييم تطور هذا الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 2019-2024، ينبغي التمييز بين الاعتمادات المرصودة في قوانين المالية، والنفقات المنفذة فعليا، والتقديرات الدولية للإنفاق العسكري، فهذه المؤشرات قد تختلف من حيث التعريف والتغطية والمنهجية.

وتشير بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الجزائري بصورة ملحوظة في عام 2023،[142] إذ بلغ وفق تقديراته نحو 18.3 مليار دولار، بزيادة قدرها 76% مقارنة بعام 2022. كما قدّر المعهد الإنفاق العسكري لعام 2024 بنحو 21.8 مليار دولار، بزيادة تقارب 12% عن العام السابق، وربط ارتفاع إنفاق عام 2023 بزيادة إيرادات صادرات الغاز إلى الأسواق الأوروبية. وتوفر

[142] Stochholm International Peace Research Institute, Trends in World Military Expenditure, 2024 https://www.sipri.org/publications/2025/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2024

هذه الأرقام مؤشرًا مهمًا على اتجاه الإنفاق، لكنها لا تثبت وحدها أن ميزانية الدفاع محصنة من تقلبات الدورة المالية أو أنها لا تتأثر بالقيود التي تواجه بقية بنود الميزانية.

ولذلك، فإن وصف الإنفاق الدفاعي بأنه يتمتع "بأولوية مطلقة" أو بأنه مضمون التمويل بصرف النظر عن الصدمات النفطية يحتاج إلى مقارنة موثقة بين تطور الاعتمادات الدفاعية، والإيرادات العامة، وبقية أبواب الإنفاق، مع التمييز بين المبالغ الاسمية والتغيرات الحقيقية بعد احتساب التضخم وسعر الصرف. كما ينبغي تحديد ما إذا كانت الأرقام المستخدمة واردة في قوانين المالية الجزائرية أم مستمدة من قواعد بيانات دولية.

وبناء على ذلك، يمكن صياغة استنتاج أكثر تحفظًا مفاده أن الإنفاق العسكري سجل ارتفاعا واضحا في نهاية الفترة المدروسة وفق تقديراتSIPRI ، وأن تفسير هذا الاتجاه يتطلب النظر في اعتبارات الأمن الإقليمي، وتطور الإيرادات، والقرارات المتعلقة بتحديث القدرات الدفاعية، وأولويات السياسة المالية.

-الفواعل غير الرسمية وشبه الرسمية:

لن يكتمل الحديث عن صنع السياسات دون التعرف على دور الجهات غير الرسمية. هذا الدور الذي تتحكم فيه العديد من العوامل أهمها درجة الوعي، والمساحة الممنوحة للمشاركة السياسية في إطار مبادئ الديموقراطية، ومعالم دولة الحق والقانون أن دور المؤسسات غير الرسمية في دول العالم الثالث عموما، والجزائر خصوصا هو دور متباين وكثيرا ما يوصف بغير الفعال وحتى بعد إقرار التعددية، والسماح بتشكيل الأحزاب، والجمعيات، أي أن دورها يتحكم فيه مصالحها، وحجمها، ودرجة الضغط الذي تمارسه. [143]وتتم دراسة ادوار هذه الفواعل أكاديميا وفق مداخل الجماعة، والنخبة، والشبكات.

المجتمع المدني

هناك اختلاف بين الأقطار العربية في النشأة الأولى لهذه المنظمات،[144] والتي عرفت منذ بدايتها باسم الجمعيات بعضها يعود الى بدايات القرن التاسع عشر مصر (1821)، وبعضها الآخر يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أو أوائل القرن العشرين (تونس 1867 ، العراق 1873، لبنان 1878الأردن 1912، وفلسطين 1920). أما في أقطار الخليج العربي، فقد كانت نشأة المنظمات التطوعية الخاصة من خلال النوادي الثقافية في البحرين (1919)، الكويت (1923)، ثم كانت الطفرة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث توالي إنشاء هذه المنظمات في السعودية، الكويت، قطر، وسلطنة عمان. أما

---

[143] العياشي عنصر، **سيوسيولوجيا الجزائر المعاصرة : المؤسسات، الفاعلون، والتحولات**، طبعة الكترونية، الجزائر 2020.

- يحي أبو زكريا، **الجزائر من احمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة**، طبعة الكترونية، يوليو 2003

- يوم دراسي في اليات صنع السياسات العامة في دول المغرب العربي، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 09 افريل 2019

[144] محمد عبده الزغير، **دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**

بالنسبة لليمن، فقد كان للتعاونيات التي استندت على العمل التطوعي والجماعي-، أثره في التأخير النسبي لتشكل الجمعيات والمؤسسات الخاصة حتى الأربعينيات من القرن العشرين.

وبعد سنوات الاستقلال شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال، وقامت هذه الأنظمة"الراديكالية" بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد . وأضفت هذه النخب على نفسها صفة شعوبية" ، وأضفت على الدول دوراً اجتماعياً واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة عقد اجتماعي صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم "بالتنميةوضمان "العدالة الاجتماعية والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها ،وغيرها. وفي المقابل كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات النوعية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي ، وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة.

وبهذا فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي. وتحول بعضها الى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة.

يكفل الدستور في الجزائر حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، ولكن قانون الطوارئ لازال يفرض العديد من القيود على المجتمع المدني وحرية التجمع. وتخضع حرية التنظيم لأحكام "الأمر التشريعي الخاص بسن قانون عضوي ينظم عمل الأحزاب السياسية ولقانون الاتحادات العمالية لعام 1990ولقانون الطوارئ لسنة 1992 الذي يحرم على النقابات والاتحادات الإتصال بالأحزاب السياسية.

ولقانون الوئام المدني لعام 1992. وتمنع الحكومة أو ترفض السماح لبعض منظمات المجتمع المدني من التسجيل لأسباب أمنية أو بدون أسباب أصلاً. وهناك بعض المنظمات غير الحكومية التي لا تزال تعمل بالرغم من موقفهم غير القانوني ، وقانون الجمعيات لسنة 1990 حقق بعض المميزات لمنظمات المجتمع المدني كما خفف من بعض الإجراءات الخاصة بالتأسيس إلا أنه أعطى الإدارة إمكانية(مفتوحة) لإقصاء أو تجميد أية جمعية إذا كانت أهدافها تخالف النظام التأسيسي أو الآداب العامة، وهو ما طبق فعلاً سنة 1993 على كل الجمعيات الإسلامية.

منظمات المجتمع المدني هي محور اهتمام القوانين الجزائرية، وفي ضوء ذلك فإن القوانين تحدد شروطاً معينة لإشهار الجمعيات وتسجيلها، وتضع قواعد للرقابة على أنشطتها، كما تضع قواعد لتنظيم العلاقة بين هذه المنظمات والدولة، وقد تضيق أو تتسع من دولة إلى أخرى.

إجمالا يلاحظ أن تطورا كبيرا شهدته المكانة القانونية لمنظمات المجتمع المدني، وظهر ذلك بوضوح في حركة التعديلات والتحديث للقوانين السابقة، ومع ذلك تبقى بعض الصعوبات المقيدة لعمل هذه المنظمات منها ذاتية خاصة بمنظمات المجتمع المدني، وأخرى موضوعية ترتبط بالدولة وغيرها.وبالنظر إلى

مجالات عمل منظمات المجتمع المدني في الدول العربية نجدها تتوزع على خارطة واسعة من مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والرعائية والسياسية والنسوية، وغيرها. كما يتباين عددها من دولة لأخرى، وتتصدر الجزائر القائمة بنحو 57959 جمعية منها حوالي 842 على المستوى الوطني و57117 على المستوى المحلي، تليها المغرب بقرابة 30 ألف جمعية، ثم مصر التي يفوق عددها 16 الف جمعية فتونس 7560 جمعية، فلبنان 3656 جمعية ، ثم اليمن 2713 جمعية، ويقل عدد الجمعيات في دول الخليج ليصل أدناه في قطر حيث لا يتجاوز عددها عشر جمعيات، في حين يبلغ أعلاه في البحرين بحوالي 321 جمعية ، ثم المملكة العربية السعودية فيصل إلى نحو 230 جمعية على المستويين الوطني والمحلي. ويستثنى من هذه الأرقام في الغالب المنظمات السياسية والنقابات العمالية.

ويمكن تصنيف هذه المنظمات من حيث النشاط على النحو التالي:

- **المنظمات الجمعيات الخيرية**، وتمثل الغالبية من حيث العدد والنشاط، ويأتي إنشاؤها استجابة للاحتياجات المتزايدة المترتبة على اتساع تلك المنطقة وما تبع ذلك من التعقيدات الناجمة عن مشكلات الفقر والبطالة والحرمان، ويندرج تحت هذه الجمعيات بعض المنظمات الأهلية التي تقدم الرعاية الخاصة بالمعوقين والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- **الجمعيات والمنظمات النسوية وتلك المهتمة بالرعاية الأسرية**، وتنقسم هذه المنظمات إلى نوعين: الأول، وهو الذي يهتم كثيرا بتلبية الاحتياجات المادية أو الصحية والاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجة، والبعض الآخر يهتم بقضايا حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية.
- .**المنظمات والنقابات المهنية**، ويلاحظ أن بعض هذه المنظمات أكثر حضوراً، كما أن بعضها أكثر تفاعلاً مع القضايا الوطنية والقومية غير الاختصاصية، وذلك مثل نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين ، وغيرهم.
- **المنظمات والجمعيات الحقوقية**، وبعض هذه المنظمات لم ير النور إلا مع عقد الثمانينات، وتواجه المنظمات الحقوقية الوطنية غير الرسمية قدراً من الحد والتضييق على أنشطتها.
- **المنظمات والجمعيات الثقافية والفنية والأدبية**، وتضم قطاعاً واسعاً من المهن ومجالات الاهتمام، كجمعيات الفنانين السينمائيين والمسرحيين والتشكيليين، كما تعمم الروابط والمنتديات الأدبية والثقافية.
- **المراكز والمنتديات الفكرية والبحثية**، برزت خلال العقدين الماضيين مجموعة من المراكز البحثية والفكرية العربية غير الربحية وهي منظمات يرأسها او يديرها شخصيات عامة من العاملين في الجهاز الحكومي أو تلك المتقاعدة فيه.

يمكن إيجاز أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في:

- مسألة شرعية العمل.

- مسألة استقلالية هذه المنظمات الحكومة، الأحزاب، الممولين(
- البناء الديمقراطي، والكفاءة المؤسسية والإدارة الفعالة.
- التمويل المستدام والاعتماد على النفس
- مسألة المشاركة في رسم السياسات.
- مسألة تعزيز التنسيق والتعاون والتشاور بين المنظمات نفسها على مختلف المستويات.

إن الإشكاليات المطروحة على منظمات المجتمع المدني والحقوقية منها في الجزائر هي تحديات مجتمع بأكمله، بكل ما يقتضيه ذلك من الارتقاء بأداء الدولة إلى مستوى التحولات المطلوبة،وما يستلزمه من إدارة سياسية للنهوض بحقوق وحريات المواطن وضمان كرامته وحمايته من التجاوزات والانتهاكات ضمن مشروع مجتمعي تتداخل فيه المكونات والضمانات الدستورية والتشريعية،والمؤسساتية، والثقافية[145].

وهذا يجعل منظمات المجتمع المدني مدعوة للمشاركة في وضع لبنات مشروع الإصلاح والديمقراطية ، كما أنها مطالبة بالتقييم المستمر لأدائها ومتطلبات بلورة شعاراتها ومبادئها ضمن بنياتها . وهذا يستدعي بلورة الرؤى والخطط الملائمة لتقوية الأداء وتعزيز مكانة العمل في معركة البناء الديمقراطي المنشود.

وعليه المجتمع المدني فاعل مهم في صنع السياسات لأنه يوفر قنوات للتعبير والتنظيم والدفاع عن المصالح .وتختلف قدرته بحسب درجة التنظيم والموارد والخبرة والوصول إلى المؤسسات .كما أن المجتمع المدني ليس كتلة واحدة،فقد تتعارض مواقف الجمعيات والنقابات والتنظيمات المهنية، وقد تمثل كل منها فئة أو قضية مختلفة.

يمكن أن يظهر دور المجتمع المدني في جميع مراحل الدورة :في تعريف المشكلة، وجمع المعلومات، والدفاع عن قضية، والمشاركة في التشاور، ومراقبة التنفيذ، وتقديم خدمات، وإنتاج المعرفة، والتقييم . لكن المشاركة لا تعني دائما التأثير .لذلك ينبغي للباحث التمييز بين الحضور الشكلي والمشاركة المؤثرة، والبحث عن مؤشرات ملموسة مثل تعديل نص، أو إدخال مطلب، أو تغيير إجراء، أو توفير معلومة استند إليها القرار.

وفي دراسة الحالة الجزائرية يستحسن تجنب الأحكام العامة حول قوة المجتمع المدني أو ضعفه، والتركيز على حالة محددة وزمن محدد، ثم مقارنة الموارد والقنوات المتاحة للفواعل المختلفة .كما يجب الانتباه إلى العلاقة بين استقلال التنظيمات وبين قدرتها على ممارسة الرقابة والاقتراح، وإلى أثر الإطار القانوني والمؤسساتي في تنظيم المشاركة.

[145] Jessicca Northey, **Civil Society in Algeria**

الرقمنة والإعلام الجديد وصنع السياسات[146]

تغيرت البيئة التي تعمل فيها السياسة العامة نتيجة انتشار الوسائط الرقمية .فأصبحت المعلومات تنتقل بسرعة، وأصبح المواطن قادرا على التعليق والتنظيم والمطالبة، كما أصبحت الحكومة قادرة على نشر البيانات والخدمات والتواصل المباشر .ولا يعني ذلك أن التكنولوجيا حلت محل المؤسسات، بل إنها أضافت قنوات جديدة إلى عملية التفاعل السياسي والإداري.

يمكن للرقمنة أن ترفع جودة السياسة عندما تستخدم في جمع البيانات، وتتبع الخدمات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتحسين الاستجابة للشكاوى .لكنها قد تنتج مخاطر أيضا، منها الفجوة الرقمية، وتفاوت القدرة على الوصول إلى المنصات، وانتشار المعلومات غير الدقيقة، وتحول الاهتمام العام نحو القضايا الأكثر إثارة بدلا من القضايا الأكثر أهمية .ولذلك يجب إدراج البعد الرقمي ضمن تحليل البيئة السياسية لا باعتباره تقنية محايدة فقط.

ويقترح على الطالب عند دراسة أثر الإعلام الجديد تحديد نوع التأثير :هل ساهم في اكتشاف المشكلة؟ أم رفعها إلى الأجندة؟ أم حشد الدعم؟ أم مراقبة التنفيذ؟ أم تقييم السياسة؟ ثم التحقق من الأدلة وعدم الخلط بين كثرة التفاعل الرقمي وبين تغير فعلي في القرار العمومي.

القطاع الخاص ورجال الأعمال

يمكن أن نعتبر هذه الفئة من الجماعات الضاغطة التي تدخل في عملية صنع السياسات بكل تعقيداتها وتشابكها وهي فئة اجتماعية تساهم وتؤثر في سياسات الدول من حيث اعتمادها على التوجه الليبرالي الاقتصادي، وقد اكتسح كثيرا هذا التوجه العمل السياسي وإقرار الأجندات، واتخاذ القرارات.

وإسقاط هذه العلاقة على عملية صنع السياسات في الجزائر يبرز عملية تحديد رئيسية تنامت فيها إعداد رجال الأعمال، وتصاعدت الكيانات التنظيمية المعبرة عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية حيث أصبح هناك وجود قوي لأصحاب المال ككتلة نافذة داخل دوائر السلطات التنفيذية، والتشريعية.

المسجل انه ومنذ انتهاج الدول العربية لسياسة التحرير الاقتصادي، وميولها للقطاع الخاص كقاطرة للنمو، بدأت هذه الكيانات التنظيمية تضطلع بأدوار مهمة في صناعة القرار التنفيذي. وهذه الكيانات على اختلاف مسمياتها من اتحادات عامة لرجال الأعمال في المغرب وتونس، وكنفدرالية رجال الأعمال في الجزائر، نجدها ارتقت إلى مصاف الشراكة المؤطرة مؤسسيها مع نخب الحكم والممارسة بصورة دورية بغية تحديد تفضيلات الدولة تجاه قضايا متنوعة تطال اما سوق العمل كهيكل الاجور، وسياسات الضمان الاجتماعي، والمعاشات، وإعانات البطالة، أو ترتبط بالقوانين الضابطة لشروط تحويل ملكيات القطاع العام الى الخاص، وتحرير التجارة والاستثمار، والمنافسة والضريبة والحماية ضد الاحتكار، وتقويماتها، وفي هذا الشأن النزوع الذي ظهر من جانب نخب الحكم نحو توزير أصحاب

[146] السعيد بومعيزة، **إشكالات دور الاعلام في رسم السياسة العامة وصنع القرار**، المجلة الجزائرية للاتصال، 2010.

الاعمال، ووضعهم في مواقع تنفيذية ذات علاقة مباشرة بنواحي نشاط القطاع الخاص ومصالحه في توثيق شراكة الطرفين.

إن لجماعات الضغط المالي دور كبير في توجيه سياسة الدولة الجزائرية وفي الضغط على متخذي القرار وعلى نواب المجلس الشعبي الوطني من خلال عقد تحالفات السلطة مع من خلال تبني اجنتدتها السياسية مقابل تحقيق مطالبها الخاصة فهي علاقة مصالح وفوائد متبادلة. ومن اهم الامثلة على ذلك وبالعودة إلى حقبة التسعينات بالتحديد في عهد رئيس الحكومة السابق بلعيد عبد السلام نجد ان المافيا المالية والسياسية لعبت دورا محوريا في إنهاء العمل بسياسة اقتصاد الحرب التي تبناها رئيس الحكومة والقائمة على تخفيض الواردات وتأجيل الاستثمارات بحيث اصبح التسيير مركزيا مع الدولة الى احتكار قطاع التجارة الخارجية، فهذا الاحتكار وتهميش القطاع الخاص لا يخدم مصالح هذه الجماعة باي شكل من الأشكال ويضر بمصالحها، الأمر الذي دفعها إلى ممارسة الكثير من الضغوطات على الحكومة الى ان أجبرتها على انهاء العمل[147].

كما تمكنت هذه الجماعة الى ان تدعم موقفها في ظل الازمة التي عانت منها البلاد خلال العشرية السوداء اين وجدت دعما قويا لمصالحها بما فيها تلك التي تتناقض مع المصلحة الوطنية في ظل أسلوب الاقصاء الذي اعتمدته السلطة في تعاملها مع الاحزاب السياسية، وأيضا المناخ المتوتر الذي اضعف المؤسسات العمومية وفسح لها المجال لوحدها لتهيمن على الساحة مثلا في الوقت الذي كان 50% من الحظيرة الصناعية الجزائرية يتطلب تحديدا مما يمثل عبئا على الدولة ويشكل سببا في اعاقة النمو الاقتصادي كان ذلك فرصة لهذه الجماعات لكسب اموال طائلة من وراء التضارب والصفقات التي تجنيها من وراء ذلك.

كما عرفت الفترة منذ بداية القرن الواحد والعشرين وهي فترة الرئيس بوتفليقة استقبلت العديد من رجال الأعمال من امتيازات عديدة أهمها الغاء الضريبة على الثروة في 2018 والذي صادقت عليه لجنةالمالية تحت ضغط جماعات رجال الاعمال بحجة عدم القدرة على احصاء كافة الاثرياء، الى جانب استفادتهم في الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة من مزايا قوانين الاستثمار والاعفاء الضريبي ،وتخصيص العقارات، وغيرها.

وهنا تكمن الجوانب السلبية لدور رجال الأعمال والقطاع الخاص في صنع السياسات بانتشار مظاهر الفساد الناجم عن تدخل هذه الجماعات لخدمة مصالحها، ففي اغلب الأحيان تستعمل أساليب غير شرعية،[148] وبالحديث عن الفساد السياسي نجد أن مكانة هذه الجماعات ضمن المواقع القيادية في الدولي كالسلطة التشريعية بمنحها فرصة التأثير المباشر في القرار بحيث يتمكنون من اصدار قرارات

---

[147] **دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا**
عزة بوعيسي، محمد بلعسل، دفاتر السياسة والقانون، 2021.

[148] بلعسل محمد، عزة بوعيسي، **رجال الاعمال والفساد المالي في الجزائر- مقاربة تحليلية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2021.

تصب في مصالحهم والتمتع بالحصانة البرلمانية التي تحميهم في حالة حدوث تجاوزات او متابعات قضائية، الى جانب عدم دفع الضرائب عن النشاطات التجارية طوال العهدة البرلمانية، وامكان شطب الديون المالية المترتبة عليهم اتجاه الخزينة العمومية، والحصول على قروض بنكية خارج الأطر القانونية، وغيرها.

الى جانب ماعاشه القطاع المالي في الجزائر على وقع فضائح مالية كان احد أضلعها رجال اعمال نافذين في السلطة منها : فضيحة البنك الصناعي والتجاري بوهران فضيحة الخليفة، البنك الوطني التجاري، فضيحة البوشي، الطريق السيار الى جانب القضايا التي فجرها الحراك الشعبي والمتعلقة بابرام صفقات عمومية مع الدولة دون الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وكذا استغلال نفوذ الموظفين العموميين للحصول على مزايا غير مستحقة وتحويل عقارات وامتيازات عم مقصدها الامتيازي وهي التهمة التي وجهت الى رجال اعمال منهم الإخوة كونيناف.

يظهر القطاع الخاص في صنع السياسة العامة من خلال الاستثمار، والتشغيل، والخبرة الفنية، والتنظيمات المهنية، والعلاقات مع مؤسسات الدولة .وقد تكون مساهمته مفيدة عندما توفر معلومات عن السوق أو تكاليف التنفيذ أو احتياجات القطاعات الإنتاجية .وفي المقابل، تطرح جماعات المصالح سؤالا يتعلق بتوازن التمثيل، خاصة عندما تمتلك جماعة موارد مالية وتنظيمية أكبر من غيرها.

ينبغي التمييز بين جماعة مصالح تمارس الضغط بوسائل قانونية وشفافة، وبين ممارسات غير مشروعة مثل الرشوة أو استغلال النفوذ .كما يجب ألا يفترض الباحث أن كل علاقة بين الدولة ورجال الأعمال هي علاقة فساد، ولا أن كل علاقة هي علاقة منفعة عامة .المطلوب هو دراسة الآليات :ما المطلب؟ من يقدمه؟ بأي قناة؟ ما الأدلة على تأثيره؟ وهل استفادت منه فئة محددة أم نتج عنه أثر عام؟

ويمكن بناء دراسة تطبيقية حول سياسة اقتصادية باختيار مرحلة زمنية محددة، ثم تحليل تصريحات التنظيمات المهنية، ومقترحاتها، والوثائق الرسمية، ومداولات المؤسسات المعنية، مع مقارنة المطالب قبل القرار وبعده .وتسمح هذه الطريقة بفهم العلاقة بين المصالح والقرارات دون اختزال السياسة العامة في تفسير مصلحي واحد.

مؤسسات العلم

تقوم الجامعة بثلاث وظائف يمكن ربطها مباشرة بصنع السياسة العامة :إنتاج المعرفة، وتكوين الكفاءات، وخدمة المجتمع .غير أن وجود البحث العلمي لا يكفي لكي يصبح مؤثرا في السياسة .فالانتقال من المعرفة إلى القرار يحتاج إلى مؤسسات وسيطة، وآليات للتواصل، وصياغة النتائج في صورة يفهمها صانع القرار، وإلى استقلال نسبي يسمح بإنتاج نتائج قد لا تتوافق دائما مع التوقعات السياسية. الحقيقة

أن الجامعة الجزائرية لم تتخلص من تبعات التاريخ، وثقله الذي مازالت تلاحقها اليوم بالرغم من انجازات إصلاح 1971، وإصلاح 2002. [149]

أما مراكز الفكر فتحتل موقعا وسطا بين البحث والقرار، لأنها تميل إلى تحويل المعارف المتخصصة إلى مذكرات وسياسات بديلة وتقديرات سريعة .ويمكن تصنيفها بحسب علاقتها بالدولة وبالجامعات وبالقطاع الخاص .ويجب عند تقييم دورها النظر إلى نوع التمويل، ومنهجية البحث، وشفافية البيانات، وآليات نشر النتائج، وليس إلى اسم المركز فقط.

وتظهر أهمية الخبرة بصورة خاصة في السياسات المعقدة التي تتطلب معرفة تقنية .غير أن الخبرة لا تلغي الاختيار السياسي،فالخبير قد يشرح النتائج المحتملة لبديل معين، بينما يبقى تحديد الأولويات وتوزيع الكلفة والمنافع قرارا يحمل أبعادا قيمية وسياسية .ومن هنا تأتي أهمية الجمع بين الخبرة العلمية والمعرفة الميدانية والتشاور العمومي.

المواطن

وهنا نقصد المواطن دون انتماء حزبي أو مالي والذي يعد لبنة أي جماعة كانت كبيرة أو صغيرة. هذه الجماعات التي يتحكم في تأثيرها قوة ،ووعي، ومبادرة، وطرائق الضغط الذي يمارسه على مؤسسات صنع القرار الرسمية. وكما رأينا سالفا ان قوة المجتمع المدني في اي بلد تتحكم فيه كل المميزات التي ينبغي ان تتوفر في المواطن كي يكون فاعلا بنفسه ومع جماعة. كثيرا ما يرتبط مفهوم المواطن بالدلالات القانونية المتعلقة بالحق والواجب اي ما يعرف في أدبيات علم السياسة بالمواطنة.

أما عن موقع المواطن الجزائري في حلقة عملية صنع السياسات فكثيرا ما يتم ملاحظته في المدخلات اما في شكل تأييد أو ضغط، أو في التغذية الرجعية من خلال الآثار المترتبة لمختلف قرارات السياسات عليه. وبمفهوم علم الاجتماع فان المواطن يتمثل دوره في مختلف التأثيرات التي يحدثها في الجماعات هي التي ينتمي إليها والتي تكون إما سلبية او ايجابية ربما أكثر الأنماط شيوعا في المنطقة العالم الثالث النمط الثوري في فترات الاستعمار، والاحتجاجي في الوقت الراهن أي أن قوته تكمن في تشكيل جماعات ظرفية تسعى لتحقيق هدف مشترك. ولعل من بين هذه الأنماط ما عرف في المنطقة العربية بالربيع العربي، وفي الجزائر بالحراك في هذه الجماعة الظرفية الموحدة الهدف في البداية استطاعت ان تحدث قطيعة ما مع مصفوفة كانت معتمدة منذ أكثر من عقدين من الزمن جعلت من المواطن ليس فقط فاعلا سلبيا بل ضحية لسياسات الإقصاء والتهميش والولاء. صحيح أن المواطن استطاع ان يخترق حاجز السكون والصمت ولكن دوره الفعلي سيكون في قدرته على التكاثف على وحدة الهدف، وعلى حدة الضغط الممارس غير ذلك فانه وبشكل منعزل في نظام شبه ديكتاتوري لن يستطيع ان يغير الكثير من السياسات التي تستهدفه وبشكل مباشر.

---

[149] نجوة بوزورين، **تحليل سيادة الشهادات ل م د في الجزائر حتى 2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016.

المواطن ليس مجرد مستفيد نهائي من السياسة العامة، بل يمكن أن يكون مصدرا للمعلومة ومشاركا في تحديد المشكلة ومقيما للنتائج .وتتعدد قنوات المشاركة من الانتخابات والاستشارات العمومية إلى الشكاوى والعرائض والمنتديات والتنظيمات الجمعوية والنقابية والفضاءات الرقمية .وتختلف فعالية كل قناة بحسب طبيعة النظام السياسي والمؤسسات القائمة.

تساعد مشاركة المواطن على كشف الفجوة بين السياسة كما صممت والسياسة كما يعيشها الناس .فقد تحقق الإدارة مخرجاتها الإجرائية، بينما يرى المواطن أن الخدمة لا تستجيب لحاجته .ولذلك فإن أدوات قياس رضا المستفيدين والمقابلات ودراسة التجارب اليومية يمكن أن تكمل المؤشرات الإدارية . لكن مشاركة المواطنين تحتاج إلى تصميم مؤسسي حتى لا تتحول إلى تجميع آراء بلا أثر على القرار.

ويقترح في البحوث التطبيقية اختيار سياسة محددة، ثم تتبع موقع المواطن في كل مرحلة :هل شارك في تعريف المشكلة؟ هل تمكن من الوصول إلى المعلومات؟ هل أتيح له إبداء الرأي؟ هل توجد قناة للطعن أو الشكوى؟ وهل استعملت الإدارة نتائج المشاركة في التعديل؟ هذه الأسئلة تجعل مفهوم المشاركة قابلا للدراسة بدلا من بقائه مفهوما معياريا عاما.

تأثير الاقتصاد الريعي على الفواعل غير الرسمية في الجزائر

-الأوليغارشية المالية وشبكات المصالح والزبائنية

لا يقتصر تأثير الاقتصاد الريعي في بيئة صنع السياسة العامة بالجزائر على المؤسسات الرسمية، بل يمتد إلى مجموعة من الفواعل الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاعل مع السلطة وتسعى إلى التأثير في القرارات العمومية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين توزيع الموارد الريعية، وتشكل شبكات المصالح، ومدى قدرة الفاعلين الاقتصاديين على توجيه السياسات بما يتوافق مع مصالحهم.

وقد شهدت الجزائر، خلال العقود السابقة لعام 2019، بروز رجال أعمال ومجموعات اقتصادية ارتبط توسع أنشطتها بفرص الاستثمار المتاحة، وبالعلاقات مع مراكز القرار، وبإمكانية الوصول إلى التمويل والصفقات العمومية والأسواق المنظمة. ويتيح ذلك طرح فرضية مفادها أن بعض الفاعلين الاقتصاديين تمكنوا من تحويل مواردهم المالية وعلاقاتهم المؤسسية إلى أدوات للتأثير في القرارات الاقتصادية، ولا سيما في المجالات التي تتسم بارتفاع الاعتماد على التراخيص الإدارية أو العقود الحكومية أو الامتيازات التنظيمية.

ويستخدم مفهوم "الأوليغارشية المالية" هنا للإشارة إلى تمركز قدر معتبر من الموارد الاقتصادية والنفوذ لدى مجموعة محدودة من الفاعلين، بما قد يمنحهم قدرة غير متكافئة على الوصول إلى صانعي القرار والتأثير في الخيارات العمومية. أما "الشبكات الزبائنية" فتشير إلى علاقات تبادل المنافع بين فاعلين سياسيين واقتصاديين، قد تشمل الحصول على امتيازات أو فرص اقتصادية مقابل تقديم دعم أو خدمات أو ضمان مصالح متبادلة.

وفي الحالة الجزائرية، يمكن دراسة هذه الظاهرة من خلال تحليل آليات منح القروض، وإسناد الصفقات العمومية، وتنظيم أنشطة الاستيراد والاستثمار، ومدى شفافية المنافسة الاقتصادية. غير أن إثبات استفادة رجال أعمال بعينهم من امتيازات احتكارية أو تمتعهم بنفوذ مباشر في صياغة السياسات يتطلب الاستناد إلى وثائق قضائية أو تقارير رقابية أو دراسات موثقة، بدلا من تعميم هذه الممارسات على مجمل القطاع الخاص.

ومن هذا المنظور، لا تتمثل الإشكالية في وجود علاقة بين الدولة والقطاع الخاص بحد ذاتها، إذ تعد هذه العلاقة جزءا طبيعيا من إدارة الاقتصاد، بل في مدى خضوعها لقواعد الشفافية والمنافسة وتكافؤ الفرص، أو تحولها إلى قناة لإعادة توزيع المنافع على أساس العلاقات والنفوذ. وقد يفضي ضعف هذه الضوابط إلى تقليص استقلالية القرار الاقتصادي، وإلى توجيه بعض السياسات نحو حماية مصالح ضيقة بدلا من تحقيق أهداف التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

- الأحزاب السياسية والمجتمع المدني: بين المشاركة والاحتواء

تمثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فواعل غير رسمية أو وسيطة مهمة في بيئة صنع السياسة العامة، نظرا إلى دورها المحتمل في التعبير عن المطالب الاجتماعية، وتنظيم المصالح، ومراقبة أداء المؤسسات، والمساهمة في النقاش العمومي حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. غير أن قدرتها على أداء هذه الوظائف تتأثر بالإطار القانوني المنظم لنشاطها، وبدرجة استقلاليتها المالية والتنظيمية، وبمدى إتاحة المجال العام أمامها.

وفي السياق الجزائري، يمكن تحليل علاقة السلطة بهذه الفواعل من خلال دراسة آليات الترخيص والتسجيل، وشروط التمويل، وحرية عقد الاجتماعات والتعبير عن المواقف، ومدى قدرة الأحزاب والجمعيات على ممارسة نشاط مستقل. وتكتسب هذه المسائل أهمية خاصة عند بحث أثر الاقتصاد الريعي، إذ إن اعتماد بعض الفواعل على الموارد التي تتحكم فيها المؤسسات العامة قد يؤثر في قدرتها على اتخاذ مواقف مستقلة، إذا ارتبط الحصول على التمويل أو التسهيلات بمدى القرب من مراكز القرار.

- التمويل والدعم و انتقائية العلاقة مع الفواعل

يمكن أن يشكل التمويل العام، من حيث المبدأ، وسيلة لدعم المشاركة السياسية والمدنية وتوسيع فرص النشاط المنظم. إلا أن أثره يتوقف على طبيعة القواعد التي تحكم توزيعه، ومدى وضوح معاييره، ووجود آليات للرقابة والمساءلة، وتكافؤ فرص الاستفادة منه بين الفواعل المؤهلة.

ومن ثم، ينبغي التمييز بين الدعم القانوني الذي يمنح وفق معايير معلنة،[150] وبين التمويل الانتقائي الذي قد يستخدم، إذا ثبتت ممارسته، لتعزيز نفوذ بعض التنظيمات أو الحد من استقلاليتها. ولا يكفي وجود

[150] Republique algerienne democratique et populaire, **Partis politiques**, https://interieur.gov.dz/category/vie-associative/partis-politiques/

تمويل عام أو دعم مؤسسي لإثبات وقوع الاحتواء السياسي، بل يستلزم ذلك تحليل معايير التوزيع، والجهات المستفيدة، وشروط الاستفادة، ومدى تأثير هذه العلاقة في مواقف التنظيمات وأنشطتها.

وعليه، يمكن تناول التمويل بوصفه أحد المتغيرات التي قد تؤثر في استقلالية الأحزاب والجمعيات، مع ضرورة التحقق من وجود علاقة فعلية بين الاستفادة المالية والمواقف السياسية قبل وصفها بأنها أداة لتدجين الفواعل.

-الزبونية التوزيعية وعلاقة المواطن بالدولة

يمكن أن يؤثر الاقتصاد الريعي في طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، خصوصا عندما تشكل التحويلات الاجتماعية والدعم العمومي والسكن والخدمات العامة جزءا مهما من العلاقة اليومية بينهما. ففي هذه الحالة، قد تتجه المطالب الاجتماعية نحو الحصول على منافع مادية مباشرة، مثل الاستفادة من السكن أو الإعانات أو فرص العمل، بدلا من التركيز حصرا على المشاركة في تحديد السياسات ومراقبة تنفيذها.

لكن الاستفادة من برامج الدعم لا تعني بالضرورة غياب المواطنة الفاعلة أو تحول المواطنين إلى متلقين سلبيين، إذ قد تؤدي السياسات الاجتماعية دورا مشروعا في الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية. وتظهر الإشكالية عندما تربط المنافع العامة بعلاقات شخصية أو ولاءات سياسية، أو عندما تحل الاستجابة التوزيعية المؤقتة محل قنوات المشاركة والمساءلة المؤسسية.

ومن هنا، يمكن استخدام مفهوم "الزبونية التوزيعية" لتحليل الحالات التي تتحول فيها الموارد العامة إلى أدوات لبناء علاقات تبعية أو تبادل منافع سياسية. ويقتضي تطبيق هذا المفهوم على الحالة الجزائرية التمييز بين برامج الدعم المقررة وفق قواعد عامة، وبين الممارسات التي تُظهر ارتباط الاستفادة من المنافع بالولاء أو الوساطة أو النفوذ.

- الفضاء العام وحدود الاستقلالية المدنية

تعد حرية التنظيم والاجتماع والتعبير من الشروط الأساسية لتمكين الأحزاب والجمعيات والنقابات من المشاركة في صنع السياسة العامة. وقد تؤثر القيود القانونية والإدارية المفروضة على تأسيس الجمعيات أو تسجيلها أو تمويلها أو تنظيم أنشطتها في قدرة هذه الفواعل على العمل باستقلالية، وفي مدى إسهامها في مساءلة السياسات العمومية.

وفي هذا الصدد، تناولت تقارير دولية أوضاع حرية التنظيم والعمل المدني في الجزائر، وأشارت إلى عراقيل إدارية وقانونية واجهت بعض الجمعيات، وإلى قيود طالت أنشطة بعض الأحزاب والفاعلين المدنيين، خصوصا في السنوات المحيطة بحراك 2019 وما تلاه.[151] [152]وتوفر هذه التقارير مادة يمكن

[151] Freedom House, **Algeria**, https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2020

[152] Ibid, https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2019

الاستناد إليها لتحليل حدود المشاركة المدنية، مع مراعاة الفترة الزمنية التي يتناولها كل تقرير، وطبيعة الحالات التي يوثقها، والتمييز بين الوقائع الموثقة والتفسيرات المتعلقة بدوافع السياسات الحكومية.

ومن المهم كذلك عدم اختزال جميع القيود على المجتمع المدني في أثر الاقتصاد الريعي وحده، إذ قد تتصل هذه القيود بعوامل قانونية وسياسية وأمنية ومؤسسية أوسع. لذلك، ينبغي تحليل الريع باعتباره عاملا محتملا يؤثر في علاقات الاعتماد والمصالح، ضمن سياق متعدد المتغيرات.

خاتمة:

إن الحديث عن صنع السياسات العامة في الجزائر ليس بالأمر البسيط لأنه يتطلب نموذجا مركبا يراعي خصوصيات السياق. حاولنا من خلال المحور ان نضع الباحث في السياسة العامة في صورة بيئة صنع السياسة العامة في الجزائر، ثم كيف أثرت هذه البيئة على العملية وعلى الفواعل الرسمية وغير الرسمية بطريقة مقتضبة، لان الخوض في التفاصيل يتطلب اجراء دراسات حالات متخصصة.

كيف ندرس صنع السياسة العامة في الجزائر؟

لتحويل ما ورد في المحاور النظرية إلى بحث ميداني، يمكن اعتماد خطوات متدرجة .أولا تحديد سياسة عامة واحدة وعدم البدء بموضوع واسع مثل التعليم أو الصحة عموما .ثانيا تحديد الفترة الزمنية .ثالثا بناء سؤال بحث يركز على آلية محددة :من وضع الأجندة؟ لماذا اختير هذا البديل؟ كيف تم التنفيذ؟ لماذا تغيرت السياسة؟ رابعا تحديد الفواعل الرسمية وغير الرسمية .خامسا جمع الوثائق الأولية والثانوية ثم إجراء مقابلات عند الإمكان.

بعد جمع المادة، يمكن بناء خط زمني للسياسة يحدد القرارات والأحداث والتغيرات .ثم تصنيف الفواعل حسب الموارد والصلاحيات والقنوات، وتحليل الخطاب لتحديد تعريف المشكلة والحلول المقترحة، وتحليل التنفيذ للكشف عن الفجوة بين النص والممارسة .وفي النهاية تقارن الأدلة بالتفسير النظري :هل تفسر الحالة المؤسساتية؟ أم المصالح؟ أم الأفكار؟ أم مزيج بينها؟

ومن الضروري الحفاظ على الانضباط المنهجي :عدم اعتبار تصريح فاعل دليلا نهائيا على ما حدث، وعدم تعميم حالة واحدة على الجزائر كلها، والتمييز بين الارتباط والسببية، وتحديد حدود البيانات . وبهذا تتحول المطبوعة من مادة نظرية إلى قاعدة لبناء بحوث ماستر قابلة للإنجاز.

ورقة تطبيقية :تحليل سياسة عامة جزائرية مع شبكة أسئلة وتقويم

يمكن للطالب استعمال الورقة الآتية في الأعمال المنزلية، حيث يبدأ باختيار سياسة محددة، ثم يملأ العناصر التالية:

1. اسم السياسة والفترة الزمنية؛
2. المشكلة التي استهدفتها؛
3. كيف عرفت المشكلة ومن عرّفها؛
4. الفواعل الأساسية والثانوية؛
5. البدائل التي ظهرت والبديل الذي اعتمد؛
6. أهداف السياسة؛
7. أدواتها؛
8. الجهات المسؤولة عن التنفيذ؛
9. الموارد المخصصة؛
10. مؤشرات المخرجات والنتائج؛
11. آليات التقييم؛
12. ردود فعل الفئات المستهدفة؛
13. التعديلات التي حدثت؛
14. دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؛
15. دور الأفكار والخبرة؛
16. حدود التفسير.

ثم يقوم الطالب باعداد خريطة فواعل تتضمن الحكومة، والبرلمان، والإدارة المحلية، والأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والقطاع الخاص، والجامعة، والإعلام، والمواطنين بحسب صلة كل فاعل بالسياسة المختارة .ويُطلب منه تحديد مورد كل فاعل :سلطة قانونية، خبرة، مال، معلومات، شرعية اجتماعية، قدرة تنظيمية أو قدرة على الحشد .وبعد ذلك يقارن الطالب بين تفسيرين على الأقل، مثلا الاقتراب المؤسسي واقتراب الجماعات، ويبين ماذا يفسر كل منهما وماذا يعجز عن تفسيره.

وللتقويم النهائي لماجاء في المطبوعة نقترح أسئلة من نوع :

- ✓ عرّف السياسة العامة وميزها عن تحليل السياسات وتقييمها؛
- ✓ اشرح دورة السياسة العامة مع بيان حدودها؛
- ✓ قارن بين العقلانية المحدودة والتدرج؛
- ✓ حلل العلاقة بين المؤسسات والمصالح والأفكار؛

- ✓ صمم شبكة فواعل لسياسة جزائرية؛
- ✓ اقترح مؤشرات لتقييم سياسة مختارة؛
- ✓ وناقش كيف يمكن الجمع بين الأدلة العلمية والخبرة الميدانية والمشاركة المجتمعية

كيف ستفيد هذه المطبوعة في اعداد مذكرة ماستر في تخصص السياسة العامة؟

تشكل هذه المطبوعة مادة مهمة وأساسية لإعداد مذكرة تخرج طور ماستر. علما أن يتطلب التفكير في موضوع مذكرة ماستر يتطلب الانتقال من سرد الإجراءات إلى بناء سؤال تحليلي .يبدأ الطالب بتحديد السياسة والفترة الزمنية والمشكلة التي استهدفتها، ثم يحدد الفاعلين والأهداف والأدوات وموارد التنفيذ ومؤشرات المتابعة .بعد ذلك يمكنه فحص العلاقة بين التصميم والتنفيذ والنتائج، مع تحديد ما إذا كانت الأدلة المتاحة تسمح بإسناد التغير إلى السياسة أم لا.

ينبغي أيضا تحديد حدود الحالة :هل يدرس الباحث سياسة وطنية كاملة أم برنامجا محددا أم إصلاحا في قطاع معين؟ وهل المقارنة زمنية بين مرحلتين أم مكانية بين ولايات أو مؤسسات؟ يساعد هذا التحديد على ضبط حجم البحث ومنع التعميم خارج نطاق الأدلة.

وتكون الخاتمة الجيدة لدراسة الحالة تركيبية :تلخص ما ثبت بالوثائق، وما بقي غير محسوم، وما العوامل التي ظهرت في عملية صنع السياسة وتنفيذها .كما يمكن اقتراح أسئلة بحث لاحقة بدلا من تقديم أحكام عامة لا تسندها المعطيات.

ملحق

لكي نكون أكثر عمليين، ونقدم خلاصات واستنتاجات واقعية وميدانية فقد ارتأيت أن أدرج ملحقا خاصا بصنع السياسات العامة في المنطقة المغاربية بالتركيز على الجزائر - وكلها تلخص ادوار الفواعل غير الرسمية، وكيفيات تفعيلها. للاستزادة أكثر يمكن العودة الى أعمال المتدخلين في اليوم الدراسي باعتبار أن كل واحد منهم اشتغل على ذات الموضوع في الدكتوراه.

تقرير اليوم الدراسي المعنون : آليات صنع السياسات العامة في بلدان المغرب العربي بين النظرية والتطبيق برئاسة : د.نجوة بوزورين،

-في يوم 23 ماي 2019 تم عقد اليوم الدراسي المعنون : آليات صنع السياسات العامة في بلدان المغرب العربي: "بين النظرية والتطبيق، في المدرسة العليا للعلوم السياسية تضمن اليوم أربع جلسات عامة، كما سيتم استعراضها في الآتي:

-الجلسة العامة الأولى:

رئيس الجلسة : د. علي ربيج/ المقرر : محمد طبال

-تضمنت الجلسة اربع مداخلات كمايلي:

- **المداخلة الاولى :** اعادة اختراع الفعل الحكومي مدخل الاستئناف في صنع السياسة العامة في الدول

المغاربية" **لـ : د. عبد القادرعبيكشي**

- حكومة المشروعات وليس حكومة الوظائف كاطار لإعادة اختراع الحكومة
- اليات الربط بين اعادة اختراع الحكومة وصنع السياسة العامة
- تعقيدات اعادة اختراع الحكومات
- مدركات توظيف هذه المقاربة في البلدان المغاربية
- اعادة اختراع الفعل الحكومي من خلال الوثائق والبرامج الحكومية ذات العلاقة في الدول المغاربية.
- ضرورة التفكير الجدي في اعادة تعريف وظائف الحكومات
- ضرورة التفكير في فعل المنافسة كتفاعل حقيقي في الحكومات الجديدة (المنافسة بين القطاع العاموالخاص، المنافسة داخل القطاع العام في حد ذاته)
- ضرورة تبني اللامركزية في ادارة شؤون العامة وضرورة الانتقال الى الفعل الميداني في الواقع

- **المداخلة الثانية: السياسات العامة :** المقاربة المبنية على الحقائق

لـ: أ.د. مسيح الدين تسعديت

- الجذور التاريخية لهذه المقاربة والمنبثقة من الطلب (الطلب المبني على الحقائق)

- التعريف بالسياسة المبينة على الحقائق، والتي تتمثل في الاعتماد على أجود الحقائق المتاحة فيالبحث والتقييم من اجل صنع سياسة ما.
- الفرق بين السياسة القائمة على الرأي والسياسة القائمة على الحقائق
- ذكر انواع الحقائق والمصادر المعتمدة في هذه المقارب
- بيان اهمية السياسة القائمة على الحقائق، والهدف منها بالنسبة لصناع القرار
- بيان مراحل تطبيق السياسة العامة القائمة على القائمة
- دراسة أثر هذه المقاربة، وشروط فاعلية الحقائق
- مدارس المختلفة في هذه المقاربة

- **المداخلة الثالثة :** التنظيم البيروقراطي في الجهاز الاداري الجزائري

لـ الباحثة هجيرة او بعيش

- الجهاز البيروقراطي والاداري - دراسة في المفهوم-
- الممارسات البيروقراطية بمعناها السلبي في الادارة الجزائرية
- اليات تفعيل الجهاز الاداري
- ضرورة الربط بين النظري والتطبيق في مجال الادارة لتحقيق الاهداف
- ضرورة تكييف الاساليب مع البيئات المراد تطبيق السياسات ضمنها

- **المداخلة الرابعة:** المجتمع المدني ودوره في صنع السياسة العامة في ظل الحراك الشعبي

لـ الباحثة اسماء صالحي

- مقاربة مفاهيمية (المجتمع المدني، السياسة العامة، الحراك الشعبي)
- عرض مختلف مواقف النقابات كتنظيم من تنظيمات المجتمع المدني من الحراك
- تقييم مدى تأثير نقابات المجتمع في الحراك الشعبي الجزائري

فتح المجال للنقاش العام

الجلسة العامة الثانية:

رئيس الجلسة: د. ياسين بوللوة المقرر : الباحثة خديجة بن طلاع

تضمنت الجلسة المداخلات التالية:

- المداخلة الاولى: الشراكة والتعاون الدولي كالية للمساهمة في صنع السياسة العامة في الجزائر

ل: حاج مهيوب عقيلة

تناولت المداخلة الشراكة في معناها النظري وعلاقتها بالتعاون وتبادل الخيرات بين دول العالم في اطار

السياسة العامة لدولة ما من خلال عقد اتفاقيات هدفها ترشيد السياسات المحلية.

- التطرق لدور الشراكة في الجانب المحلي وقدرتها في التأثير على السياسة العامة لدولة

- **المداخلة الثانية :** اهمية المناجمات في حوكمة السياسات العامة وتقويم الاداء العمومي

لـ: الباحثة نعيمة علالي

تناولت المداخلة المناجمنت وقدرتها على حوكمة السياسات العامة، وكيف تؤثر على اداء الحكومة بصيغة تشاركية تقوم على اشراك جميع الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية.

- **المداخلة الثالثة:** دور الاعلام البيئي في صنع السياسة البيئية: حالة الاعلام البيئي

لـ: الباحثة : مريم مختاري

تناولت مفاهيم الاعلام المختلفة مع التركيز على الاعلام البيئي

تطرقت لوظائف الاعلام التفسير، التحليل، التثقيف التعليم، التنشئة الاجتماعية، وغيرها(ادرجت وسائل الاعلام البيئي من أجل التوعية المجتمعية حول قضايا البيئة وتقديم الحلول المقترحة منأجل حماية البيئة

- تطرقت لمفاهيم السياسة العامة، وركزت على السياسة العامة البيئية
- كما عرجت على الاعلام البيئي في الجزائر

المداخلة الرابعة :دور الاعلام الجديد في صنع السياسات العامة في الجزائر

لـ: د. نورة بلعيدي

- تناولت استخدام الجزائر للادارة الالكترونية لبرنامج من بين البرامج التي جاءت في اطار تنفيذ السياسة

العامة لدولة ما لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال الاعلام والمعلومات.

- أدرجت بعض المعوقات التي واجهت مشروع الادارة الالكترونية وعجز القطاع عن الاستخدامات في

مجال الالكترونيات مقارنة مع باقي الدول.

الجلسة العامة الثالثة:

فتح المجال للنقاش العام

رئيس الجلسة: أ.د. أحسن بشاني / مقرر الجلسة: بلحاج زهرة

المداخلة الاولى : مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في رسم السياسات العامة : صفحات الفيسوك بوك في فترة الحراك الاجتماعي

لـ: الباحثة مفيدة علاق

- كيف ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر
- الحراك الاجتماعي بدأ من مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للتعبير عن أفكارهم وتطلعاتهم
- أوقات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

المداخلة الثانية : نحو تفعيل دور الجامعة الجزائرية في صنع السياسات العامة في الجزائر

ل: د. عبد المالك بولشفار

هناك ثلاث وظائف:

- **على المستوى الداخلي** : البحث والتدريس وخدمة المجتمع مرتبط بالجامعات
- **على المستوى الخارجي** : دور الجامعة في المشاركة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي

من معيقات الجامعة الجزائرية التمويل حيث تصل الى نسبة 98% منه من الحكومة، رغم ان قانون 03/97يحيز للجامعة الاتيان بقروض وهباتالجامعة الجزائرية لازلت ضعيفة

- لتحسين الجامعة الجزائرية ينبغي الاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تقدم في اطار البحوث الاكاديمية، والاستفادة من خبرات الكفاءات في الخارج.

المداخلة الثالثة : دور الجماعات الضاغطة في صنع السياسة العامة، رجال الاعمال في المنطقة العربية أنموذجا-

لـ: الباحثة عزة بوعيسي

- تدخل جماعات الضغط في صنع السياسة العامة في الدولة
- جماعات الضغط لها دور محوري في الضغط على صانع القرار لتحقيق مصالحها خاصة في حكومة بلعيد عبد السلام، من خلال الشأن الخارجي
- دور رجال الاعمال في تونس قانون المصالحة
- دور رجال الاعمال في المغرب خاصة على الحكومة والبرلمان
- وكذلك هؤلاء رجال الاعمال لهم ما يصطلح عليه بالعلاقات العامة من اجل تحقيق مصالحهم

الفساد التي تنجم عن تدخل رجال الاعمال في صنع السياسة

المداخلة الرابعة صنع السياسة العامة في ظل التغيرات العالمية الراهنة: قراءة في دور مراكز البحث

لـ د.نريمان حفافصة

- مراكز خاضعة للوصايا لا يوجد تحليل سياسات يعتمدها مثلا المجلس الاجتماعي والاقتصادي لا توجد تحليلات محايدة لمختلف السياسات

- هناك فجوة عميقة بين الجامعة وما تقدمه من بحوث نظرية وما يحتاجه الواقع الميداني الفعلي
- التوصيات المقترحة من التوصيات التي تم رفعها ما يلي ذكره:
- التخفيف من المركزية الادارية والسياسية؛
- الالتزام بمواجهة الفساد بأنواعه كأهم مدخل لتحقيق رشادة السياسة العامة في المنطقة المغاربية؛
- فتح مجال المنافسة. بين القطاعات؛
- تحري أكبر عقلانية في اختيار المقاربات النظرية بما يتناسب والنسق العام لدول المغرب العربي؛
- ايجاد اليات أكثر واقعية وعقلانية تستجيب للواقع والسياق المغاربي؛
- ترقية اليوم الدراسي او محورا من محاوره الى ملتقى وطني.

قائمة المراجع:

باللغة العربية :

1- مجيب مي ، **اعادة قراءدة " ايستون": قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، jpsq.journqls.ekb.eg/article_148762.html

htt://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_04.html

2- أبو زكريا يحي ، **الجزائر من احمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة**، طبعة الكترونية، يوليو 2003

3- أندرسون جيمس (ترجمة عامر الكبيسي)، **صنع السياسة العامة**(دبي: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة).

4- باتلر ايمون ، **مدخل إلى نظرية الخيار العام**(ترجمة: رزان حميدة آخرون).

5- براهيمي عبد الحميد ، **في اصل الازمة الجزائرية 1958-2000** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001

6- بلعسل محمد، بوعيسي عزة ، **رجال الاعمال والفساد المالي في الجزائر- مقاربة تحليلية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2021.

7- بن محمد هدى ، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة الاقتصاد.

9- بوعيسي عزة ، بلعسل محمد ، دور **جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا**، دفاتر السياسة والقانون، 2021.

10- بومعيزة السعيد ، **إشكالات دور الاعلام في رسم السياسة العامة وصنع القرار**، المجلة الجزائرية للاتصال، 2010.

11- تقارير بنك الجزائر

12- الجري مبارك ، **النخبة بين النظرية والواقع العربي**، http://www.alaraby.co.uk/

13- حربي محمد ، **جذور الدولة الجزائرية المعاصرة**(باريس: دار لاديسكوفرت)

14- حيدوسي غازي ، **الجزائر التحرير الناقص** ، دار الطليعة بيروت، 1995

15- الخزندار سامي ، الأسعد طارق ، **دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة**، العدد 6، جانفي 2012.

16- خلاف محمد عبد الرحيم ، **العلاقات المدنية العسكرية والمسألة الدستورية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، ، https://asjp.cerist.dz/en/article/239554

17- خليل حسين ، **السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة**،

18- الخواجة دينا ، **محاضرات في السياسة العامة، مبادرة الإصلاح العربي**، دورة جويلية2025

19- رشيد حاتم ، **الازمة الجزائرية الى اين ؟** مركز الاردن الجديد، الاردن، 1999

20- الزغير محمد عبده ، **دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**

21- زيتوني هوارية ، **أثرتقلبات أسعارالبترول على ميزان المدفوعات في الجزائر**، جامعة تيارت.

22- شطوطي محمد . تراكة جمال . مخلوف رملي ، **سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية في الجزائروطبيعة الصراع المدني – العسكري** ، مجلة افاق للأبحاث السياسية والقانونية، https://asjp.cerist.dz/en/article/163026

23- عارف نصر محمد ، **ابيستيمولوجيا السياسة المقارنة**(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002)، 218.

24- عارف نصر، **نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية(الإمكانات والإشكالات)**، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان النخبة السياسية للباحثين الشباب ، 1996، 2.

25- عمار معمر ، **اشكالية صنع السياسات العامة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2008/03،2009

26- عنصر العياشي ، **سيوسيولوجيا الجزائرالمعاصرة : المؤسسات، الفاعلون، والتحولات**، طبعة الكترونية،الجزائر 2020

27- فائق المرعي مثنى ، ضياء المبارك فرح ، **السياسات العامة والحكومات المحلية**(العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة).

28- قرم جورج ، **في نقد الاقتصاد الريعي العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

29- مختارأسماء ، "بحث حول نظرية النسق الاجتماعي عند بارسنز"، النظريات العلمية

30- **مشاريع قوانين المالية لسنوات مختلفة 2020- 2024**

31- مشري عبد القادر ، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1989-2002**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2008/2007.

32- مصطفى الحسين أحمد ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسي، 2010).

33- ملتقى وطني في الانتقال الديموقراطي في افريقيا المدرسة العليا للعلوم السياسية، جوان 2019.

موقع /sanadkk.com/blog/post/1076 تم الاطلاع عليه يوم 16 أفريل 2024، على الساعة22.05 ليلا

34- نجوة بوزورين، **تحليل سيادة الشهادات ل م د في الجزائر حتى 2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2016

35- يوم دراسي في اليات صنع السياسات العامة في دول المغرب العربي، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 09 افريل 2019.

باللغة الأجنبية:

1. Acquot, « approche séquentielle », **dictionnaire des politiques publiques(** France : Presses de la fondation Nationales des Sciences Politiques, 2016).
2. Anderson James E., **Public Policymaking : An Introduction**(Boston: Houghton Mifflin Company), 2003
3. Anderson James E., **Public Policymaking: An Introduction** (Boston: Houghton Mifflin Company), 2003.
4. Bansal Parveen, **Sociological thinkers** : talcott Parsons**, abhipedia.com**
5. Binford Robert, Snow David, **Framing Processes and Social Movements.**
6. Blame Richard, « rationalité », **dictionnaire des politiques publique.**
7. Bogenschneider Karen, Corbett Thomas**, Evidence-Based Policymaking Envisioning a New Era of Theory, Research, and Practice**, https://www.routledge.com/Evidence-Based-Policymaking-Envisioning-a-New-Era-of-Theory-Research-and-Practice/Bogenschneider-Corbett/p/book/9780367523855
8. Boven Mark and others, « The politics of policy evaluation », in *Handbook of Public Policy Analysis*.
9. Britannica, **Systems analysis**, britannica.com
10. Britannica, The Communist Manifesto, http://www.britannica.com/topic/the-communist-

11. Britannica, **The Process of Government : A Study of Social Pressures**, www://Britannica.com/topic/The- Process-of-Government-A-Study-of-Social-Pressures, accessed on: May 2023.
12. Cockrel Jerri, **Public policymaking in America(** The university of Kentucky Cooperative Extension Service, 1997).
13. Cohen James Michael D. G. Johan March P. Olson, **"A Garbage Can Model of Organizational Choice"**, http://www.jstor.org/(accessed March2014).
14. Deleon Peter, Martell Christine R., **The Policy Sciences: Past, Present, and Future**, Sage Reference - Handbook of Public Policy
15. Dewey John, **The Public And Its Problems.**(the USA: Henry Holi and Company), 1927
16. Dye Thomas, **Understanding Public Policy** (New Jersy,Prentice- Hall: Englewood Cliff), 1972.
17. Easton David, **A systems analysis of political life**(USA: John Wiley&sons, 1965).
18. Guaraud Philippe, **Agenda/Emergence**, dictionnaire des politiques publiques.
19. Heidenheimer Arlond J., **Comparative Public Policy at the Crossroads**(The USA: Washington University).
20. http://testbook.com/ias-preparation/karl-marxs-class-struggle
21. Investopedia, **Rational Choice theory : What It Is In Economics, With Examples,** http://www.investopedia.com, accessed on May 2023.
22. Jacquot Sophie, **Approche Sequentielle,** dictionnaire des politiques publiques.
23. Jerri Cockrel, **Public policymaking in America(** The university of Kentucky Cooperative Extension Service, 1997).
24. Jones Charles O , **An introduction to the study of public policy**(California: Berkerly Library), 1970.
25. Karl Marx Class Struggle : Unraveling the inevitable Clash of Social Orders, June 2021
26. Knoepfel Peter and others, **Public policy analysis**.(The UK:Policy Press, university of Bristol), 2007.
27. Lasswell Harold, **Politics Who gets what when and how**.
28. Le Gales Patrick, **gouvernance**, dictionnaire des politiques publiques.

29. Lincoln Y vunna S., Egon E. Cuba, « **research,, evaluation, and policy Analysis, heuristic for disciplined inquiry,"** Policy Studies Review, Arizona State university, vol.5, no. 5, February 1986
30. Lindblom Charles, **Still Muddling, But Not Yet Through.** Public Administration review, November/ December1979.
31. Lindblom Charles, **The Science of Muddling Through**, JSTOR, www.jstor.org, accessed on 2010.
32. Loftis Matt W., Petter B., Mortensen, *A **dynamic Linear Modeling Approach to public policy change,*** Journal of public policy, December, 2018.
33. Lowi Theodore J., **Arenas of Power**(London: Paradigm Publishers), 2009.
34. Lowndes Vivien and others, **Theory and Methods in Political Science**(The UK: PALGRAVE, 2018).
35. Madumista Clever**, The Policy Formulation Process**, Seminar paper, June 2008.
36. Martin Denis Saint**, Expertise**, dictionnaire des politiques publiques.
37. Megie Antoine, **Mise en ouvre**, dictionnaire des politques publiques.
38. Muller Pierre, **Référentiel,** dictionnaire des politiques publiques.
39. Muller Pierre, **secteur**, dictionnaire des politiques publiques.
40. Neveu Erik, **l'analyse des problèmes publics : un champ d'étude au cœur des enjeux présents,** reseaux CANOPE.
41. NIH, **A Model and the Behavioral Implications of the Calculus of Consent: The Delemma of Public Choice before Public choice**, ncbi.nlm.nih.gov, accessed on May 2024.
42. Northey Jessicca, **Civil Society in Algeria**
43. OECD education spotlight, **How to select indicators that support the implementation of education policies**?, https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2022/03/how-to-select-indicators-that-support-the-implementation-of-education-policies_0a4c9b1a/d1ec8007-en.pdf
44. OECD, **Using Outcome Indicators to Improve Policies Methods, Design Strategies and Implementation**, https://www.oecd.org/en/publications/using-outcome-indicators-to-improve-policies_5jm5cgr8j532-en.html

45. Olson Mançur, **The Logic of Collective Action : Public Goods and the Theory of Groups**(The USA: Library of Congress, 2002).
46. P. Le Galé M. Thatcher, **les réseaux de politique publique**(Paris: Harmattan, 1995.
47. Parkhurst Justin, **the politics of evidence from evidence- based policy to good governance of evidence**, https://www.routledge.com/The-Politics-of-Evidence-From-evidence-based-policy-to-the-good-governance-of-evidence/Parkhurst/p/book/9781138570382
48. Parsons Talcott**, the Structure of social action**,
49. Paulo de Martino Jannuzzi, **indicators in public policy,** https://www.researchgate.net/publication/348735294_Indicators_in_Public_Policy
50. **Public Policy Analysis Handbook**,
51. Radalli Cludio M., **Récit(Policy narrative),** dictionnaire des politiques publiques.
52. Rhodes R.A.W., **Public Administration And Policy Analysis: Recent Development in Britain And America**(Farnborough: Saxon House, Teak field LTD), 1979.
53. Rhodes, **Public Administration and Policy Analysis.**
54. Rochet, ***Politiques Publiques de la Stratégie aux Résultats***..
55. Sabastier Paul A., **Advocacy Coalition Framework(ACF),** dictionnaire des politiques publiques.
56. Sabatier Paul **Toward Better Theories of Policy Process,** http://links.jstor.org/sici?sici=1049-0965%28199106%2924%3A2%3C147%3ATBTOTP%3E2.0.CO%3B2-F
57. Sanders David, "Bahavioural Analysis, " In **Theory and Methods in Political Science(London: Palgrave, 2018**).
58. Smith Andy, Paradigme, dictionnaire des politiques publiques.
59. SPRINGER Link, **The Multiple Streams Framework**: Understanding and Applying the Problem, Policies, and Politics Approach , http://link.springer.com/article, accessed on May 2023.
60. Stoker Gerry and Evans Mark, **Evidence-Based Policy Making in the Social Sciences Methods That Matter,** https://policy.bristoluniversitypress.co.uk/evidence-based-policy-making-in-the-social-sciences

61. Surel Yves, **Idées, intérêts, institutions dans l'analyse des politiquesPubliques,** Chronique des politiques publiques.
62. Thatcher Mark, **Réseau(Policy Network)**, dictionnaire des politiques publiques.
63. The DECISION LAB, **Herbert Simon**, http://thedecisionlab.com/thinkers/computer-science/herbert-simon, accessed on May 2023.
64. Tosan Jale, Oliver Treib, ***linking policy design and implementation styles***. January 2018, https://www.researchgate.net/publication/325060241.
65. Vargas- Hernandez José G., Ortega Ricardo Pérez, "**Bounded Rationality In Decision- Making,"** International Journal of Research in Business Studies and Management, México, Volume5, issue 10, 2018.
66. Wilson Wong, ***Comparative Public Policy***(China: the Chinese University of Hong Kong), 2016.
67. Young Shaun, **Evidence- Based Policy-Making in Canada**(Don Mills: Oxford University Press), 2013.
68. Youtub, **Demandez au professeur Wolff : Comment Marx définit le capital et pourquoi**, accessed on May2024.
69. Youtube, **Communist Manifesto: key Concepts**, accessed on April 2023.
70. youtube, **Marx's Theory of Class and Exploitation**, YaleCourses, accessed on April 2023.
71. Youtube, **Weber's theory of Class**, YaleCourses, accessed on April 2023.
72. Youtube, **What's Up With Capitalism? A Marxist Perspective**, accessed on April 2023.
73. IMF,Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2021/253/article-A001-en.xml
74. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، https://search.mandumah.com/Record/910065/Description
75. Ms. Nicole Laframboise and others, **The Setting of the Economic Reform,** https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557756916/ch02.xml

76. IMF, **Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement .**

77. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 2020

78. https://cour-constitutionnelle.dz/2023/09/14/constitution-adoptee-par-referendum-du-1er-novembre-2020/

79. Stochholm International Peace Research Institute, Trends in World Military Expenditure, 2024 https://www.sipri.org/publications/2025/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2024

80. Republique algerienne democratique et populaire, **Partis politiques**, https://interieur.gov.dz/category/vie-associative/partis-politiques/

81. Freedom House, **Algeria**, https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2020

82. Freedom House, **Algeria**,https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2019